

السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة 2015 - 2003

مذكرة مكملّة لمقتضيات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إشراف الأستاذ:
✓ إسماعيل زروقة

إعداد الطالبة:
✓ مريم زغدان

السنة الجامعية: 1436هـ / 1437هـ / 2014م / 2015م

السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة 2015 - 2003

مذكرة مكملّة لمقتضيات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إشراف الأستاذ:
✓ إسماعيل زروقة

إعداد الطالبة:
✓ مريم زغدان

السنة الجامعية: 1436هـ / 1437هـ 2014م / 2015م



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تشكرات

الحمد لله على إحسانه وتوفيقه وامتنانه على إنهاء
هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل "زروقة
إسماعيل" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته
وتشجيعاته

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم
السياسية لجامعة المسيلة الذين قدموا لي
مساعاتهم وتوجيهاتهم خلال المسار الجامعي .
وأخص بالذكر الدكتور "عبد الله هوادف"
والدكتور "حسان بن نوي"

كما أتقدم بالشكر إلى رئيس قسم العلوم السياسية
بالجامعة

أقدم شكري وعرفاني لكل من ساندني من قريب أو
بعيد

الطالبة: زغدان مريم

مقدمة

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: الخلفية الفكرية والتاريخية للسياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: ركائز السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: المحدد الجيوبوليتيكي

المطلب الثاني: المحدد الديمغرافي

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي

المطلب الرابع: المحدد الخارجي

المبحث الثالث: المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الحرب الباردة

المطلب الثاني: أثناء الحرب الباردة

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

الفصل الثاني: العراق في المنظور الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: عوامل اهتمام تركيا بالعراق

المطلب الأول: العامل السياسي

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي

المطلب الثالث: العامل الأمني

المبحث الثاني: حرب الخليج الثالثة على العراق مارس 2003

المطلب الأول: العوامل غير مباشرة لنشوب الحرب

المطلب الثاني: الأسباب المباشرة للحرب

المطلب الثالث: الإستراتيجية العسكرية المطبقة خلال الحرب

المبحث الثالث: أسباب فشل العراق في مواجهة التحالف الأممي

المطلب الأول: الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب العسكرية

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية

الفصل الثالث: الانعكاسات الإستراتيجية للسياسة التركية على العراق

المبحث الأول: العلاقات التركية - العراقية بعد حرب الخليج الثالثة

المطلب الأول: العلاقات السياسية

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية

المطلب الثالث: العلاقات الأمنية

المبحث الثاني: التحولات الإقليمية وانعكاساتها على المنطقة

المطلب الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير

المطلب الثاني: التنافس التركي - الإيراني

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق

المطلب الأول: سيناريو تشاؤمي

المطلب الثاني: سيناريو تفاؤلي

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم

خاتمة

الفهرس

قائمة المراجع



المقدمة

تعد السياسة الخارجية من أهم القضايا والفروع الكبرى في مجال العلوم السياسية، فهي محرك العلاقات بين الدول بصورة عامة، فإذا كانت العلاقات الدولية تعبر بشكل عام عن التفاعلات الحاصلة بين الدول والوحدات الدولية، فالسياسة الخارجية تعبر عن السلوك الذي تتخذه الدولة الواحدة في تفاعلاتها قصد خدمة مصالحها وتحقيق ما يمارسه تجاه إستراتيجية محددة، كما تحكم السياسة الخارجية متغيرات داخلية وأخرى خارجية تحدد نوع هذه السياسة، لذلك فإن أي سياسة تنتهجها دولة ما تجاه دولة أخرى، تشهد مراحل مد وجزر فتتعرز العلاقات تارة وتوتر تارة أخرى، وحسب طبيعة النظام السياسي أيضاً، وهذه الصيغة غالباً ما تميز العلاقات الدولية بشكل عام و في العلاقات التركية - العراقية بشكل خاص . لهذا فإن التأثيرات التي تركتها الحرب الباردة على تركيا، جعلت منها تفتش وتبحث عن موقع جديد في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت سنة 1990 نقطة إنعطاف في السياسة الخارجية التركية التي سعت من خلالها إلى تفعيل أدوات سياستها وتوسيع دائرة نشاطها الدبلوماسي تجاه عدة دول والتي كانت من ضمنها دولة العراق التي يجمعها الجوار و التواصل الكبير في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، وهذا ما جعلها تبرز دورها الإقليمي في المنطقة ما ساعدها على هذا الموقع الجغرافي والاستراتيجي الهام الذي تحضي به، إذ تعد تركيا همزة وصل بين الشرق والغرب دون أن ننسى أن جيشها يمثل قوة هامة في العالم.

كما يعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم في خريف 2002 إلى تولي تركيا أهمية كبيرة للسياسة الخارجية، كونها تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف العامة للدولة، حيث شهدت هذه الفترة اهتماماً كبيراً بالمنطقة وإتباع تركيا مبدأ "تصفير المشكلات" مع جيرانها، وجعل هذه المنطقة تأخذ حيزاً واسعاً، إذ عمد صناع القرار إلى صب أقصى اهتمامات ونشاطاتهم تجاه دولة العراق، التي شهدت تغييراً جذرياً في هرم السلطة أثناء حرب الخليج الثالثة سنة 2003، التي تعد نقطة تحول، كما أثرت بشكل كبير على مجريات وسياسات دول المنطقة وأدت إلى تغيير خارطتها فان المتغير الأمريكي في العراق سيؤثر على مجمل مواقف هذه الدول وحتى تحالفاتها الإقليمية والدولية وهذا التغيير سيؤثر على سياسة تركيا تجاه العراق إذ أن التواجد الأمريكي على الأراضي العراقية من الضروري أن تواكب السياسة الخارجية التركية هذا التغيير الحاصل الذي يتلاءم مع مصالحها السياسية والاقتصادية، في ظل الظروف الأمنية وبعض المشاكل العالقة بين البلدين مثل مشكلة الأكراد الذي يعتبر تهديداً لا منها القومي للبلدين فعلى تركيا أن تنتهج إستراتيجية تتوافق مع الوضع القائم.

1/ أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الموضوع من عدة اعتبارات علمية و عملية :

أ-الأهمية العلمية:

-إن دراسة السياسة الخارجية من أهم مباحث علم السياسة، بحيث يعتبر وجودها من إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة، كما أن ثمة ضرورة للتعرف على محددات السياسة الخارجية التركية وخاصة بيئتها و تفاعلها .

- أهميته تكمن في كونه يتناول فترة زمنية حديثة، لم تخضع للدراسة إلا في ضوء عدد محدد من الدراسات، و التي يمكن أن تساهم في الإثراء المعرفي و الأكاديمي في مجال العلاقات الدولية.

- أنها تبحث في سياسة تركيا المنتهجة تجاه العراق خاصة بعد حرب الخليج الثالثة سنة 2003.

ب-الأهمية العملية :

- معرفة مدى التغيير الذي طرأ على العلاقة بين تركيا و العراق بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم ذو التوجه الإسلامي إلى السلطة، وخاصة بعد حرب الخليج الثالثة سنة 2003،الذي أحدثت تغييرا في السياسة الخارجية التي تعد أهم دراسة في البحث .

- تأتي لرصد السياسة الخارجية التركية وما تحققه للمنطقة من توازن واستقرار ودراسة الخبرة في تسيير مشاكلها مع دول الحوار بتصفير مشكلاتها.

2 / أهداف الدراسة :

تطمح هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية :

-فهم العلاقة بين تركيا و العراق خلال فترة حكومة حزب العدالة و التنمية في تركيا، وما أحدثته هذه الحكومة من تغييرات في سياستها محليا و إقليميا و دوليا

- رصد واقع العلاقات التركية -العراقية واستعراض أهم مجالات التعاون بين أنقرة وبغداد و بعض المشاكل التي تعاني منها العلاقة بين البلدين .

- توضيح الانعكاسات الإستراتيجية التركية على العراق .

- توضيح السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة سنة 2003 وما عكسته على العلاقة بين البلدين.

- توضيح الانعكاسات الإستراتيجية التركية على العراق.
- تحليل الدور الإقليمي وتحولاته و الانعكاسات التي تطرأ على منطقة الشرق الأوسط.
- محاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل المخاطر الأمنية التي تواجه البلدين.

3/ مبررات اختيار الموضوع:

ثمة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع :

أ-أسباب ذاتية:

- إن الأسباب والمبررات التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هو تفحص ومحاولة إدراك مختلف المتغيرات التي تحدد هذا المجال المعرفي المهم، بغية التخصص مستقبلا في هذا الحقل من الدراسات، كما أن التحولات التي عرفتھا السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة و التي توجهت فيها تركيا إلى سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار و الحفاظ على مصالحها والتطرق المهم لتركيا للعراق تعد من المواضيع المهمة لارتباط مصالح البلدين الاقتصادية والسياسية .

ب- أسباب موضوعية:

-تبحث في دراسة مرحلة جديدة من مراحل تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد سقوط نظام صدام حسين .

- يعد من أهم المواضيع الحديثة .

4/ أدبيات الدراسة:

إن من أهم الدراسات السابقة التي سنستعرضها تشكل إطارا مرجعيا للدراسة، حيث سيتم إلقاء الضوء على البعض منها التي تناولت الموضوع وهي:

- دراسة "احمد داوود اوغلو " المعنونة في كتابه :**العمق الاستراتيجي**: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2010. ويعد هذا الكتاب من أكثر الكتب أهمية، وتناوله الأكاديميون والسياسيون على حد السواء، إذ يعتبر أطروحي نظرية جديدة تضاف إلى العلوم السياسية المعاصرة، حيث انه يصوغ إستراتيجية شاملة لسياسة تركيا الخارجية، ويستعرض الكتاب في القسم الأول تناول فيه التعريف بالإطار المفاهيمي والتاريخي، الذي يشكل أرضية التحليل الاستراتيجي للدور التركي مبينا أن المجتمع هو المجتمع الوحيد الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة، من ناحية الهوية و الثقافة و المؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي، وأظهرت رغبتها في الالتحاق بحضارة الغرب بعد أن خسرت المواجهة داخلها،

فيما تناول فصل الإستراتيجية المحلية و السياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية، فالإطار النظري لأسس العمق الاستراتيجي الذي شكل أوضاع تركيا الداخلية، ووضعها في النظام الدولي تتجاوز في ذلك المقاربة الوصفية، لحدود تركيا البرية و البحرية، البحرية و القارية، أما الفصل المتعلق بالوسائل الإستراتيجية و السياسات الإقليمية، الذي عد تركيا من بين الدول التي لا يمكنها الاكتفاء على ذاتها، لان لديها القدرة على تحويل عناصر أزمته إلى عناصر قوة من خلال الانفتاح على الخارج لثقة جديدة في النفس، كما أن احد العناصر الرئيسية لوضعية المركز التاريخي لتركيا يتمثل في استنادها إلى الموارث العثمانية، التي تعد واحد من ثمان دول دخلت القرن العشرين لوصفها بنية سياسية إمبراطورية، ويختتم الكتاب بفصل إضافي "ما بعد العمق الاستراتيجي" تركيا دولة مركز في عرض للسياسات التطبيقية لنظرية العمق الاستراتيجي وتشمل كل القضايا التي تتعلق بالسياستين الداخلية و الخارجية لتركيا ويولي "اوغلو" اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط من خلال إبراز دور تركيا الذي تضطلع به في المنطقة نحو تعزيز مكانتها الدولية، وقد خلص في الكتاب إن الواقع يفرض على تركيا انفتاحا وتكيفاً حضارياً جديداً، وانه أمام مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي، وتفعيلها بما يتماشى والتحول الدولية.

- دراسة طارق زياد الشرطي، المعنونة في كتابه: **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية** "عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟ عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2014. و الذي تناول فيه خمسة فصول إذ خصص الفصل الأول، كإطار نظري للسياسة الخارجية بصفة عامة، وعواملها الداخلية والخارجية وكيفية اتخاذ القرار والأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية، كما استعرض في الفصل الثاني تركيا وسياستها الخارجية وذكر أهم العوامل المؤثرة وبين أهمية المحددات لسياسة تركيا الخارجية بما فيها الموقع الاستراتيجي وإسكان إذ وقف عند أهم التواريخ في تركيا وطبيعة النظام فيها، وأهمية المؤسسات العسكرية بإبرازه أنها من أهم الجيوش قوة، واستعرض بعض المشاكل العالقة في تركيا. أما الفصل الثالث فقد بين فيه العلاقات التركية الخارجية وأثرها على القضية الفلسطينية، وابرز علاقتها مع الدول العربية وموقف تركيا من ثورات الربيع العربي نأما الفصل الرابع فقد تناول فيه فلسطين في السياسة الخارجية التركية وبين كيف كانت العلاقات المعاصرة من سنة 2002 الى 2012، أما في الفصل الخامس ذكر فيه تركيا ومشاريع التسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذكر كيف أثرت مشاريع التسوية على العلاقات التركية الفلسطينية، وبين موقف تركيا من القضية الفلسطينية

وفي الأخير وضع فصل سادس إضافي جاء على شكل نتائج وخاتمة كحوصلة لما جاء في الفصول الخمسة.

– دراسة إيمان ديني، المعنونة في الكتاب: الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 2014.

إذ قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث وضعت الفصل الأول كإطار مفاهيمي ونظري للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، حددت من خلاله بعض المفاهيم المتخصصة في الدراسة منها (مفهوم الإقليم، الشرق الأوسط، وذكر أهم المقاربات التي تفسر العلاقات الدولية و السياسي الخارجية). أما الفصل الثاني فذكرت فيه محددات وانعكاسات السياسة الخارجية التركية وإبراز علاقة تركيا مع دول الشرق الأوسط، أما الفصل الثالث فقد كان ختاماً لهذه الدراسة إذ تناولت فيه أبعاد الدور الإقليمي الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط وثابت دورها في إدارة بعض المشاكل و اللزمات العالقة في المنطقة وكيفية التعامل معها، وبينت مستقبل الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط على شكل سيناريوهات.

5/ إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في البحث عن أهم المنعطفات و التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية تجاه دولة العراق خاصة بعد حرب الخليج الثالثة سنة 2003 وما تركت من تأثيرات والتي تسعى من خلاله تركيا لعب دور إقليمي واستغلال موقعها الاستراتيجي تجاه المنطقة . وعلى ضوء ما تقدم تكون إشكالية الدراسة كما يلي:

– هل تعتبر حرب الخليج الثالثة نقطة تحول جوهري في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- هل شهدت العلاقات التركية – العراقية اختلافاً عبر المراحل التي مرت بها ؟
- 2- ما هي أهم الأسس التي بنيت عليها العلاقات التركية – العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين ؟
- 3- هل استطاعت تركيا بناء إستراتيجية متوازنة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الإقليمية في العراق ؟

6/ فرضيات الدراسة :

لمعالجة تلك الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنها، نقوم بصياغة الفرضيات التالية :

- 1- تبني السياسة الخارجية التركية استناداً إلى مقومات فكرية، جغرافية بشرية وتكنولوجية معينة.
- 2- تعتبر حرب الخليج الثالثة المبرر القوي لتركيا من أجل زيادة الاهتمام بالعراق.

3- تعرف العلاقات التركية - العراقية مجالا للتعاون وأخرى للتوتر قد تؤدي إلى زعزعة أمن واستقرار المنطقة .

7/ حدود الدراسة :

أ- المجال المكاني :

استهدفت هذه الدراسة مكان كل من دولتين تركيا و العراق، وما لهما من أهمية للموقع الاستراتيجي، فتركيا هي الجسر الواصل بين الشرق و الغرب، أما العراق تعد قلب الشرق الأوسط .

ب- المجال الزماني:

استهدفت الدراسة في التركيز على فترة ما بعد حرب الخليج الثالثة أي مارس 2003 إلى غاية 2015.

8/ أدوات تحليل الدراسة :

لكل دراسة أدوات تحليل توضحها وهي :

أ- الإطار النظري للدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على نظريتين هما النظرية الواقعية و نظرية الدور .

أ- النظرية الواقعية :

إذ تنطلق النظرية الواقعية من دراسة التاريخ للوصول إلى تعليمات حول السلوك الدولي، وتركيز على أن الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية، لفهم واستيعاب الظواهر الدولية، ويرى الواقعيون أنه لا يوجد تناسق في المصالح بين مختلف الدول، وإنما تتضارب الدول في مصالحها إلى درجة تقود بعضها إلى الحرب، و المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي هي القوة وميزات القوى و المصلحة القومية، لذا يعتبر الواقعيون أن الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام و الاستقرار هي "لعبة ميزان القوى"، Hans Morgenthau ويعتبر "هانس مورغانثو" من أبرز كتاب الواقعية و مفكرها الذين طوروها إلى نظرية سياسية، حيث يعتبر في كتابه "سياسة الأمم" أن مفهوم المصلحة أداة لتحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم السياسة الدولية، ونعرف المصلحة دائما بلغة القوة، وتعتبر المصلحة المحددة بمفهوم القوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف سياسات الدول في أوقات

مختلفة¹، وسيطرت النظرية الواقعية على دراسة العلاقات الدولية في أوساط الأكاديمية بالولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كرد فعل مزدوج على المثالية التداخلية²، كما يمثل مفهوم المصلحة الوطنية معياراً وأداة أساسية في تحليل أهداف السياسة الخارجية³.

ب- نظرية الدور :

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري، بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولة ملتزمة بتبني أو انجاز بعض المهام، على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي، فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدواراً أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية⁴.

يرى "كارل هولستي" Karl holsti "أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت، حين تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار⁵.

يرجع اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية و الأنثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسى سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على الإنسان ويصف "بروس بيدل" Bruce Biddle، نظرية الدور:

بالعلم الذي يهتم بدراسى السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة مع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتهج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها⁶.

كما يعرفها "مورينو" Moreno "يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة، وبذلك نحدد تعريفين متتابعين لدى الفرد، إذ أن إدراك الدور يعني تعيين المنبه والاستجابة عليه.

¹ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 68.

² -Jean Jaques Roche , théories des relations Internationanales ,Paris:Montchrestion,2eme ed ,1997,p19.

³ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، ط 2007، ص 142.

⁴ سفيان صخري، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، ج 1، الجريدة اليومية الجزائرية، عدد 2774، 25 مارس 2007، ص 8.

⁵ العطري المبلود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 12.

⁶ Bruce Biddle and Edwin Thomas (New York , concepts and research:role théory, willy and soon:sydney,London,1966p9.

ويعرفها "تالكوت برسونز" Talkott Parsons "يمثل الدور قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع دور أو عدة أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة.¹ فتحليل الدور يشكل أداة لدراسة النظام السياسي وطبيعة العلاقات المتبادلة بين الدول.

ب-الإطار المنهجي للدراسة:

يعتبر المنهج الطريق الذي يسمح للباحث الوصول إلى نتائج صحيحة وعلمية، فهو الإطار الذي لا يمكن لأي بحث أن يقوم دون اللجوء إلى أحد المناهج، حسب نوعية الدراسة، ومن أجل ضبط عناصر الخطة اعتمدنا على منهجية تتضمن كل من منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي والمنهج المقارن.

1-منهج دراسة الحالة :

انه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعميق في دراسة مرحلة بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة ويغيرها عن الوحدات المتشابهة². إذ تقتضي حرب الخليج الثالثة استخدام هذا المنهج، لما يمكنه من جمع البيانات.

2-المنهج التاريخي:

لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي لأهمية إذ اعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج لأنه يمكننا من استيعاب مجموعة الخطوات التي تساعدنا في الدراسة وإدراج وقائع زمنية متسلسلة، لمختلف مراحل التاريخ التي مرت بها السياسة الخارجية التركية، بحيث تساعدنا في فهم واستيعاب حاضرها و استقراء مستقبلها.

3- المنهج المقارن :

¹ حجاب عبد الله، السياسة الإقليمية لايران في اسيا الوسطى و الخليج (1979-2011)، لمذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر العاصمة 3، 2011-2012، ص24-25.

² عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2007، ص4، ص130.

يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات¹، ويتم استخدامه للمقارنة بين تركيا والعراق بغرض التحليل المنظم للأهداف كل منهما، فالمقارنة تكون بإظهار أوجه التشابه والاختلاف وكشف الدلالات و الميزات، زد على ذلك مقارنة مراحل السياسة الخارجية التركية عبر فترات زمنية مختلفة وفقا للتغيرات المميزة لكل مرحلة .

ج- الإطار المفاهيمي :

1- مفهوم السياسة الخارجية:

هي تنظيم نشاط الدولة ورعايتها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول و التجمعات الدولية، وتهدف السياسة الخارجية إلى صياغة استغلال الدولة أمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، ولما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيرا خطيرا على شؤون الدفاع والأمن والاقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة، فان وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا². وتطورها على المدى البعيد³.

يعرفها "بطرس غالي": "انها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول".⁴

2- مفهوم حرب الخليج الثالثة :

هي (حرب العراق أو تحرير العراق أو احتلال العراق) وهذه الأسماء استعملت لوصف العمليات العسكرية، التي وقعت في العراق عام 2003، والتي أدت إلى احتلال العراق العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونها المرقم 1483 في 2003، ومن حيث الأسماء التي أطلقت على هذا الصراع هي حرب العراق وحرب الخليج الثالثة وعملية تحرير العراق، وأطلق

¹ محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراح و الأدوات، الجزائر، د د ن، 1997، ص 71.

¹ عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء 3، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993، ص 386.

³ سارة حسن محمد ابراهيم، الترتيبات الإقليمية في المنطقة العربية: دراسة مقارنة بين مشروع الشرق الأوسط الجديد ومشروع المشاركة الأوروبية، المتوسطة، رسالة ماجستير، قسم البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، مايو 2002، ص 53.

⁴ بطرس غالي و محمد خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو-مصرية، 1982، ص 309.

المناهضون لهذه الحرب تسمية "حرب بوش" على هذا الصراع، وبدأت عملية غزو العراق في 20 مارس من قبل قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه اسم ائتلاف الراغبين وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافا كبيرا عن الائتلاف الذي خاض حرب الخليج الثانية، لأنه كان ائتلاف صعب تشكيل القوات الأمريكية والبريطانية نسبة 98 بالمائة، من هذا الائتلاف تسببت هذه الحرب بأكبر خسائر بشرية في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي في عدة عقود.¹

9/ تبرير الخطة :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات نقمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث:

استهلينا الفصل الأول بالسياسة الخارجية التركية، إذ قسم إلى ثلاثة مباحث جاء في المبحث الأول تحديد مضامين وركائز ومؤسسات السياسة الخارجية التركية، ثم المبحث الثاني الذي فيه محددات شملت الموقع والسكان والاقتصاد والبعد الإقليمي والدولي وذكر أهم المراحل التي مرت بها سياسة تركيا الخارجية.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني بالحديث عن العراق في المنظور الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية، وبيّنا فيه عوامل اهتمام تركيا بالعراق في كل من الجانب السياسي والاقتصادي والأمني، ومن ثم المبحث الثاني الذي يبين لنا بداية حرب الخليج الثالثة على العراق وأهم الأسباب المباشرة والغير مباشرة والإستراتيجية العسكرية التي اتبعتها أمريكا في الحرب، أما المبحث الثالث فقد وضعنا أسباب فشل العراق في مواجهة التحالف الأممي، وما خلفته من آثار سياسية وعسكرية واقتصادية .

ثم تطرقنا للفصل الثالث والأخير إلى توضيح أهم التحولات الإقليمية وانعكاساتها على المنطقة، من أمثلتها مشروع الشرق الأوسط الكبير والتنافس التركي الإيراني والإستراتيجية الأمريكية الجديدة، أما المبحث الأخير الذي جاء على شكل سيناريوهات تبين لنا التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه دولة العراق .

¹ حرب الخليج (الأولى + الثانية + الثالثة + الرابعة) من موقع:

هكذا نصل إلى الخاتمة التي نحصل من خلالها أهم النتائج ، التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة لشكل
يجيب عن الإشكالية .

10/ صعوبات الدراسة :

الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة هي :

-تداخل القضايا في الموضوع وتشابكها بحيث يصعب الفصل بين الجانب السياسي عن الأمني و الجانب
الاقتصادي عن الاجتماعي .

الفصل الأول:

السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: الخلفية الفكرية و التاريخية للسياسة الخارجية التركية

أ- الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية :

للسياسة الخارجية عدة تعاريف ولعل من امثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي يقدمه "حامد ربيع" اذ يعرف السياسة الخارجية بأنها : جميع صور النشاط الخرجي ،حتى و لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ان نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية .

طبقا لهذا التعريف ،تتصرف السياسة الخارجية الى "النشاط الخارجي " او " الحركة الخارجية " للدولة او غيرها من الوحدات ،ومن البديهي انه لايمكن القول ان كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية . فما لم تكن هذه الانشطة مرتبطة بتحقيق اهداف عامة للدولة ،فانها لاتصنف على انها سياسة خارجية و الى ذلك ان السياسة الخارجية لاتتضمن الانشطة وحدها ،ولكنها تتضمن البرامج و الادوار و الاهداف و السياسات بالاضافة الى الانشطة ،ومن ثم فان المرادفة بين " السياسة الخارجية " و "النشاط الخارجي " ينتهي بنا النظر الى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك الباب الواسع الذي يفتقر الى حدود منهجية .

ويقدم "فرنس و سنايدر " تعريف للسياسة الخارجية يرادف بين السياسة الخارجية و بين قواعد العمل ،وأساليب الاختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات ، فيقولان ان السياسة الخارجية هي :

منهج للعمل او مجموعة من القواعد او كلاهما ،تم اختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة حدثت فعلا او تحدث حاليا ،او يتوقع حدوثها في المستقبل .

ويوضح تأمل هذا التعريف انه لايميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ،فالسياسة الداخلية هي ايضا مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف و الاختيار .¹

¹ -محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية ،القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،ط2، 1998، ص8

فالساسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط ، فالدول التي تنتهج الحياد او الجمود و الانغلاق على البيئة الخارجية لاتقوم بنشاط اتجاه تلك البيئة ن و هكذا لاتعبر دائما عن نشاط تقوم به الدولة..

— يعرفها "كورت " انها تعبر عن مجموعة اجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الاخرى —ويقدم لنا "نورمان هيل" تعريف السياسة الخارجية انها تتسم بالدقة و الواقعية عنها يقول بأنها نشاط الدولة قبل الدول الاخرى سواءا تتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا او اقتصاديا او عسكريا على اساس الفلسفة او الايديولوجية التي يتمسك القادة بها .

-ويعرفها "مارسيل ميرل " بأنها :ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجهة بالمسائل الواقعية وراء الحدود.

اما الدكتور "محمد السيد سليم":انها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي¹

يقدم "بلانو اولنون " تعريف السياسة الخارجية انه يركز على عنصر التخطيط و المصلحة الوطنية فالسياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول او الوحدات الدولية الاخرى بهدف تحقيق اهداف محددة في اطار المصلحة الوطنية .

ويعرفها "ويلكنفيلد وزملاءه " على انها تتكون من تلك الافعال (ردود الافعال) الرسمية التي تبادر بها (او تتلقاها وترد عليها لاحقا) الدول ذات السيادة بهدف تغيير او خلق الظروف (او المشكلة) جديدة في خارج حدودها السيادية.²

-يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي طبقا لهذا التعريف فان السياسة الخارجية تتصرف الى مجموعة اساسية من الابعاد الاساسية هي الوحدانية ، و الرسمية ، العلنية ، الاختيارية ، الهدفية ، الخارجية و البرنامجية .³ اي أن كل ماتمارسه الدولة خارج اقليمها يدخل في دائرة السياسة الخارجية.⁴

1- احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص من 19-23

2- محمد السيد سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 10

3- محمد السيد سليم ، ص 12

4- حسين بوقارة ، السياسة الخارجية (دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل) ، دار هومة ، الجزائر ، ص 16.

من هذه التعاريف يمكن نخلص الى تعريف السياسة الخارجية التركية :

أنها تميزت منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 بكونها ذات اتجاه واحد نحو اوربا و الغرب نتيجة انبهار "مصطفى كمال اتاتورك " بالحضارة الغربية ،وقد استمرت هذه السياسة المتمثلة بالسعي لانضمام المنظمات و المؤسسات الاوروبية هذا ما دعى اليه اصحاب الوسط اليساري ،اما اليوم فقد اخذو يدعون الى اعادة هيكلة العلاقات مع الغرب بما يخدم التطلعات التركية ولما يمكنهم من لعب دور اكبر في الشرق الاوسط بشكل خاص واوراسيا بشكل عام .

اما اصحاب التيار القومي ،فيدعون لإتباع سياسات خارجية مرتكزة على المصالح تركية العليا سواء اكان ذلك من خلال علاقات مع الاتحاد الاوروي او غيره من القوى الفاعلة على المستوى الاقليمي او الدولي ،و على عكس من ذلك فاه اصحاب التيار الاسلامي دعوا الى اعطاء الاولوية للعلاقات مع العالم الاسلامي بهدف ان يكون لتركيا دور قيادي في هذا العالم ، لتحقيق سياسات خارجية ناجحة ثم توزيع السياسة الخارجية على مجموعة من الدوائر وبدرجات متفاوتة حسب اهميتها ¹.

ب- الخلفية التاريخية :

تتماز تركيا بتاريخها الطويل وحضارتها العريقة ،حيث قام بها احدى اهم الحضارات التي عرفها العالم ،تلك الحقبة التي تمثلت بالامبراطورية العثمانية و التي ناهزت 400 عام ،واتسعت نتيجة لاستيلاء الاتراك العثمانيين في الفترة ما بين القرن الرابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ،على اجزاء كبيرة من البلقان و الشرق الاوسط ،وشمال افريقيا وضمها العديد من بلدان شعوب متباينة في مراحل نموها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي ن مما ادى تباينها بالنواحي العرقية و الدينية نتيجة للتدخل الجغرافي ².

1-اياد قطب ، النظامين الاقتصادي و السياسي التركي في ظل حزب العدالة و التنمية وانعكاساته على العلاقات السورية،(الأكاديمية السورية الدولية، 2009،ص7

2- طارق زياد الشرطي ،السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية -عثمانيون جدد ام علمانية مؤمنة ؟،عمان ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1،2014،ص71

يقول المؤرخون ان الدولة ان الدولة العثمانية كانت ابقى دولة انشأها قوم يتكلمون اللغة التركية في العهود الاسلامية، وهي الى جانب ذلك اكبر دولة قامت في قرون التاريخ المتأخر.¹

تختلف الروايات حول اصل الاتراك العثمانيين، وان كانت ترجع بداية ظهورهم الى القرن الحادي عشر ضمن قبائل الغز التركية التي هاجرت من اسيا الوسطى، تحت قيادة ارطغرول والد العثمان الذي ينتسب اليه العثمانيون.²

ان ادراك الظروف التاريخية لتأسيس الجمهورية التركية عام 1923، مدخل مهم للغاية لفهم الخط الاساس لحركة النظام في الداخل و الخارج تفككت السلطة العثمانية عام 1918، وكاد يضيع ماتبقى من اراض تركية في الاناطول، في اتفاقية "سيفر" 1920، دولة الارمن في شرق تركيا حكم ذاتي للاكراد في جنوب شرق تركيا، تقاسم اليونان وفرنسا وشماله ابقى الاتراك اعادة رسم حدود تركيا على ماهي عليه الان في "لوزان" عام 1923، كان بمثابة الانبعاث بعد الموت كان فرصة لا تتكرر بسهولة في التاريخ لذا يسعى الاتراك للمحافظة على وحدة اراضيهم لكل الوسائل وضد كل الاخطار.³

جاءت رغبة اتاتورك بإلغاء السلطة العثمانية عام 1923، وإنهاء الخلافة الاسلامية للقيام بمشروع الدولة الحديثة البعيدة عن الموروث الامبراطوري العثماني، ومحاولة الانخراط و الاندماج ضمن المنظومة الغربية، وبشتى النواحي اجتماعيا وسياسيا و اقتصاديا معتبرا ان ذلك هو الطريق للبعد عن التخلف الشرقي و الدخول في عالم الحضارة و التقدم وبدأ بالعمل لتحقيق ذلك منذ شمله للسلطة حتى وفاته بالعام 1928، ووضع نصب عينيه مهمة تحديد طبيعة الشعب التركي وتحديد الهوية التركية و المبادئ التي ينبغي ان تقوم عليها الدولة.

لم تكن مهمة اتاتورك تنحصر فقط بغرس الهوية التركية العلمانية، انما اعتبر ان تحقيق ذلك من خلال نسق الاسلام كقوة في الاطار السياسي و المجتمعي في الجمهورية التركية الجديدة، فهاجم الروحية الاسلامية في ثلاثة جوانب اولها اسكات المؤسسات والمنظمات الاسلامية التي تقوم بتعزيز السيطرة على

2- سمر سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجنادرية للنشر و التوزيع، ط1، 2012، ص9

3- رضا هلال، السيف و الهلال (تركيا من اتاتورك الى اربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية و الاسلام السياسي، بيروت، دارالشروق،

ط1، 1999، ص27

3- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث و التوثيق، ط1، 1998، ص13

الاسلام بمختلف نواحي الحياة ، فعمل على اغلاق المدارس الاسلامية والجمعيات الدينية ثانيهما: استبدال الاشارات و الرموز التشكيلية للإسلام وبروز ذات طبيعة مسيحية او اوروبية ، وآخرها تتعلق بتغيير النظام القانوني التركية القائم على الاسلام الى نظام مدني مأخوذ من النظام السويسري .

-اكتوبر 1923 تم اختيار انقرة عاصمة وإلغاء السلطنة ، وأعلنت تركيا جمهورية .

-مارس 1924 قرر المجلس الوطني الغاء الخلافة وكل المؤسسات المرتبطة بها .

-بروز مقاومة داخل المجلس وداخل تركيا لهذا القرار خاصة في مناطق الاناضول الشرقية وهنا مع كمال الاحزاب واقامة حزب واحد وهو حزب الشعب الجمهوري .

-عام 1925 تم افعال الزوايا الدينية واعتماد التقويم الميلادي ، تلاه اصدار قانون جديد للعقوبات ، وقانون مدني جديد (القانون المدني السويسري) .

-عام 1926 اعلن عن الغاء النص الدستوري باعتبار الدين الاسلامي هو دين الدولة ، واعتمد الاحرف الابجدية اللاتينية .

-منع الاذان في العام 1932.¹

-1937 ادخال مبادئ التي تركز عليها تركيا الحديثة وهي الجمهورية ، الاصلاح ، العلمانية ، الشيوعية.

-1938 وفاة كمال اتاتورك وتولي "عصمت ينونو" هذا الأخير سمح بالتعددية الحزبية وبروز احزاب وسيطرة "مندريس" في الانتخابات ما بين 54-57 ، او ما يعرف بالجمهورية الثانية اين ميزة التحالف مع الغرب انفتاحه على التغيرات الاسلامية داخليا حيث انضمت الى الحلف الاطلسي وبناء اول قاعدة عسكرية واعتراف اسرائيل سنة 1949.

كما تم تأسيس حلف بغداد الذي انضمت اليه وفي سنة 1960 قام العسكر بانقلاب 1971، حيث تدخل الجيش وأطاح "سليمان ديميرل"، وفي سنة 1974 اجتاحت تركيا القسم الشمالي لقبرص بعد قيام المجلس القومي اليوناني بانقلاب ، في 1982 ثم وضع دستور جديد وانتخاب "كنعان

¹ -طارق زياد الشرطي ، نفس المرجع السابق ، ص 73

ايفرين" رئيس للجمهورية التركية اثر استفتاء شعبي ،وفي 1987 تقدمت تركيا بالانضمام للاتحاد الاوروي ،وفي سنة 1989 تم اختيار "توغورت اوزال " رئيسا لتركيا ،وفي 1993 تولى "ديميرل " السلطة بعد وفاة "اوزال" ، في 1995 فوز حزب "الرفاه" الاسلامي فوزا في الانتخابات وتولى "نجم الدين اربكان " رئاسة الوزراء وهو اول رئيس وزراء ذو توجه اسلامي في تركيا العثمانية ،وفي 1998 تم حظر حزب الرفاه الاسلامي لمناهضة للعلمانية ونولي "بولنذ اجاويد " رئاسة الحكومة ، في 1999 تم اغتيال "عبد الله اوجلان" ،ودخول حزب الفضيلة الاسلامي للبرلمان كخليفة لحزب الرفاه ، سنة 2000 تولى "سيزر" الرئاسة ودخول تركيا في ازمة اقتصادية حادة ،اثر تأزم المواقف داخل النظام التركي و اللجوء الى صندوق النقد الدولي وتازم العلاقات مع فرنسا اثر مصادقة على مجازر الارمن وكذلك حظر حزب الرفاه الإسلامي وتعديل 20 مادة من الدستور من اجل التحضير للانضمام الى الاتحاد الاوروي، وفي سنة 2002 الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب العدالة تولى رئاسة الحكومة على "طيب رجب اردوغان" بعد الفوز في الانتخابات التشريعية وتولى "عبد الله غول" رئاسة الجمهورية ويعتبر اول رئيس ذو توجه اسلامي يتولى رئاسة الجمهورية في تركيا .¹

اما عن نتائج انتخابات 2007 ، فحقق حزب العدالة و التنمية نصرا ساحقا اخر فاق الانتخابات السابقة رغم انها جاءت قبل موعدها مع قرب انتهاء ولاية رئيس الجمهورية "احمد نجدت سيزر ،فاراد الجيش ان تجرى الانتخابات الرئاسية جانب البرلمانية خلال الشهر الاخير من الولاية للبرلمان ، باستغلال النص الموجود في الدستور — و الذي يسمح بذلك ما لم يتم نصاب الثلثي لاي جلسة برلمان لانتخاب رئيس الجمهورية ، سعيا من المؤسسة العسكرية للتاثير ضد الحزب لصالح التوجهات العلمانية ، حيث عمل اللعلمانيون و الجيش على وجه الخصوص برفع الاصوات التي تحذر من وصول رئيس اسلامي وزوجته المحجبة ، وسادت التوقعات بان "رجب اردوغان " هو الرئيس المقبل لتركيا ، لما يعطيه من القدرة علة تحقيق الكثير من القضايا الهامة وليس كما يعتقد البعض بثنائية الدور الذي يتمتع به رئيس الدولة، فهي وان كانت محدودة فانها مؤثرو ، كالتى تتعلق بتعيين الموظفين في المواقع الهامة كاعضاء المحكمة الدستورية ، ومجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات، والسفراء ، والقضاة، وغيرهم من اعضاء مؤسسات ليست منتخبة ولكنها مع المؤسسة العسكرية عماد الدولة العميقة، والمتحكمة بقطاعات اساسية في المجتمع .

¹ - إيمان ديني ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، الناشر مكتبة الوفاء القانونية ، ط 1 ، 2014 ، ص 88-90

فجاءت الدعوة الى انتخابات مبكرة في 2007/07/22 بدلا من موعدها في نوفمبر ،بعد ان اصدرت المحكمة الدستورية قرار باشتراط ثلثي لاي جلسة للانتخاب رئيس الجمهورية و الذي يصعب على حزب العدالة و التنمية توفيره بمفرده مع مقاطعة الاحزاب ، مما يستلزم العودة للدستور الذي ينص على انه اذا فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد يتم الدعوة الى انتخابات مبكرة ، ويقوم البرلمان الجديد بانتخاب الرئيس الجديد ، مما حذى اردوغان الى اتهام المحكمة الدستورية بانه رصاصة ضد الديمقراطية.¹

جاءت هذه النتائج بسبب مجموعة من العوامل ، منها داخلية واخرى خارجية فالداخلية منها تتعلق بالحزب نفسه، وانجازاته التي حققها بالفترة السابقة بقيادة رجب طيب اردوغان اثناء توليه منصب رئيس بلدية اسطنبول، ورئاسة الحكومة ما بين الاعوام 2002-2007 ، وما تنعكس لماضيه الاسلامي وامتيازه ، ودور ساعده الايمن عبد الله غول عن استاذهما القديم "اربان" بنجاحهما العلمي ، على عكس احزاب اخرى طالها الفشل والفساد . وعوامل خارجية ، تمثلت في الحرب على العراق ومضاعفة قرار البرلمان التركي برفضه طلب القوات الامريكية بالدخول الى العراق من الاراضي التركية ، الامر الذي زاد من شعبية اردوغان وحكومته . واستياء تركي من الولايات المتحدة بسبب الصورة السيئة للاعمل الوحشية التي قام بها الجنود الامريكان في العراق، وفضائح سجن ابو غريب وتزايد الجرائم الاسرائيلية و الاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني بالاضافة الى الملف اللبناني بقصف اسرائيل للبنان ، وقتل المدنيين ، فادى مجمل ذلك الى تعزيز الهوية الدينية في تركيا وتعاطف الجماهير التركية معهم في مواجهة العدوان الذي وقع عليهم في عام 2006، كذلك دعم تركيا لايران بقضية ملفها النووي وما عكس الصراع بين الغرب والشرق باختلاف رؤية الطرفين لهذه الملفات.

اما عن انتخابات 2011، فحقق حزب العدالة و التنمية الحاكم في تركيا فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية ، ولكن رغم ان حزب الحاكم فاز بنسبة اكبر من الباصوات فانه سيفوز بعدد اقل من النواب بسبب النظام الانتخابي التركي ولن يحظى العدالة والتنمية بغالبية الثلثين (367 مقعدا) التي كان يأمل بها لتغيير الدستور الموروث من انقلاب 1980، من دون الحاجة إلى التشاور مع المعارضة.²

1-طارق زياد الشرطي ، نفس المرجع السابق ، ص من 81

2- المرجع نفسه ، ص84

المطلب الثاني: ركائز السياسة الخارجية التركية

تبنّت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسة تمثلت انقطاعاً لما كان سائداً في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا التي أسندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء، فضلاً عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية والتي أفرزت توجهها إسلامياً قوياً لدى الرأي العام التركي ما جعل قادة حزب العدالة والتنمية أمام مهمة الإستجابة السريعة والمسؤولة له والتي تمثلت بقيامه بإنجازات كبيرة ومتعددة على صعيد الحياة اليومية للمواطن التركي، مما جعلته يبادر إلى تحديد الولاية لحزب العدالة والتنمية لمرّة ثانية وأخرى ثالثة، فقد استطاع الحزب أن يحقق ما يشبه المعجزة الإقتصادية والتي تمثلت بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم رغم الأزمة المالية العالمية، وإرتفاع متوسط دخل الفرد من حوالي ثلاثة آلاف دولار ما يقارب العشرة آلاف دولار وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي رفع من مرتبة الإقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المرتبة السادسة عشر على المستوى العالمي والسادسة أوروبياً.

إنّ النّجاحات التي حقّقها حزب العدالة والتمتع على الصعيد الداخلي مما يعيد إلى الأذهان مرّة أخرى الحقيقة القائلة لوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية، التي جعلت صانع القرار إلى وضع مجموعة من مبادئ مثلت أسس العمل السياسي الخارجي¹.

وتسعى السياسة الخارجية التركية إلى تحقيق أهداف منها :

✓ الأمن القومي:

¹ مصطفى حاسم حسين، الدور الإقليمي التركي لمدة من 2002-2010، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ص303.

يحتل موضوع الأمن القومي مكانة متقدمة في اهتمامات أية دولة، ذلك أنه ينصرف إلى حماية كيان الدولة ونسيجها الاجتماعي من أية تهديدات داخلية كانت أم خارجية، وبقدر تعلق الأمر بالدولة التركية فقد اتخذ مفهوم الأمن القومي لديها بعدين أساسيين الأول داخلي يتعلق بمواجهة متطلبات الاستقرار الداخلي ومواجهة التحديات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي والقانوني والجنائي، وتتولاها قوات الشرطة والأمن العام ومؤسسات تنفيذية أخرى تابعة للحكومة، والثاني خارجي يتعلق بمواجهة التهديدات والتحديات الخارجية وغالبا ما يتولى الجيش في الاستجابة الرئيسية لها، وهو الذي يحدد السياسة العامة للدولة في هذا الشأن، إن البعد الثاني هو الأساس فيما يتعلق بالأمن القومي مثلما هو الوجه الأول لأهداف السياسة الخارجية وهو غالبا ما يستطيع التحكم في المستوى الثاني¹.

إنّ الأمن القوم التركي مرتبط بالسياسات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، فمنذ مرحلة الحرب الباردة كان هدف الأمن القومي التركي هو حماية أمن الحدود تحت مظلة " الناتو " وهذا حرّمها من تحقيق موقع في النظام الدولي بانجرافها إلى تحالفات أمنية أفقدتها دورها وحدّت من خياراتها الإستراتيجية وأضرت بصورتها كقوة مستقلة، ومن ثمّ أهملت مناطق النفوذ الإقليمي التي كان يمكن أن تتمتع بها تركيا نتيجة الجيوسياسي والإرث التاريخي في الجوار الشرق الأوسطي، وقد أدى هذا إلى حدوث تأثير سلبي على السياسة الخارجية تجاه دول المنطقة، وهذا ما ظهر بشكل جليّ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث كان "تركيز صانعي السياسة الخارجية التركية إلى تطبيق خطط قصيرة المدى عامة أو متوسطة المدى في إطار إستراتيجية تكوينها القوى العظيمة والكبيرة دون أن تبلور تركيا إستراتيجيات مستقلة طويلة المدى"².

✓ الحفاظ على وحدة الدولة وحماية كيانها الذاتي :

ترتبط مسألة الحفاظ على وحدة الدولة وحماية كيانها الذاتي بمسألة الأمن القومي للدولة فمنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، واجهت قدرا كبيرا من الممانعة ذات الطبيعة الإنقسامية من قبل الكرد على نحو خاص، حيث قام الكرد بعدد كبير من التوازن ضد المشروع الكمالي، وهذا ما جعل الدولة تكتسب طابعا أمنيا وتسلطيا واتخاذ بعض الإجراءات القمعية من خلال ممارسة سياساتها الداخلية، إن

¹ حيدر حاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص24.

³ كمال عبد الله حسن، إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001، جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة السليمانية،

2011، ص186.

موضوع الكرد كان أهم أحد أهداف السياسة الخارجية التركية لسنوات عديدة بدءاً من أوائل الثمانينات من القرن الماضي عندما شرع أحزاب العمال الكردستاني في عمليات مسلحة ضد الحكومة عام 1984 ووصولاً إلى نهاية التسعينات، حيث برزت عوامل التهدة والمبادرات السياسية عام 1997، خلال هذه الفترة اهتمت تركيا برسم سياساتها عدائية وأخرى تحالفية إنطلاقاً من موضوع الكرد، وهذا ما انعكس في علاقتها مع الدولة حيث تحالفت تركيا مع الغرب من أجل دعم وضمان وجودها وكيانها من خلال الوقوف بوجه المطالب الكردية ذات الإمتداد الإقليمي، وأيضاً دخلت في صراع مع بعض دول الجوار في مقدمتها سوريا التي افترضت تركيا بأن هذه الدول تقدم دعماً للحركة الكردية، أو أنها تتغاضى عن نشاط الكرد على أراضيها، كانت وحدة الدولة هي المقولة الرئيسية في المنافسات السياسية الكبرى في تركيا، وتحت هذا العنوان قامت الانقلابات العسكرية والسياسية الأمنية والقمعية للحكومات المتواصلة منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى الوقت القريب.

✓ الحفاظ على هوية الدولة :

لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل الهوية لديها، فإن الدين والقومية والمذهب واللغة والايديولوجية والتاريخ والجغرافيا تمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها هوية الأفراد والمجتمعات والدول.

تعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي كونت في النهاية الجمهورية التركية، أهم عامل قد أثر في تكوين الهوية التركية المعاصرة، فقد شهد العالم في القرن الماضي تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية والسياسية أثرت على النظام ككل، وقد فرضت هذه التطورات ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات والثقافات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي للدول، ولم تكن تركيا بمعزلة عن هذه التطورات فقد شهدت على المستوى الداخلي مطالب وضغوط تتعلق بالهوية الدينية والعرقية من قبل الكرد وبعض الأقليات مقابل هذه الضغوط التي طلبت بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعاً محافظاً ومتشدداً يركز على القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية التي تسعى للتغيير.

✓ الحفاظ على التماسك الإجتماعي :

يتمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتحقيق التكامل الداخلي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية هدفا رئيسيا للسياسة العامة في تركيا، التي استطاعت أن تواجه مصادر التهديد والتحديات الداخلية من خلال فرض قوة الدستور والقوة الأمنية والعسكرية لكي تحافظ على العلاقات القائمة بين المجتمع والدولة.

كانت الرؤية للسياسة الخارجية التركية تقوم على أنهما جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في الزمان والمكان، لكن مع وصول حزب العدالة إلى السلطة عام 2002 واستلامه مهام إدارة الدولة شكل موضوع السياسة الخارجية والعمل على تطويرها واحد من أهم أهدافه، إذ شهدت تركيا تحولات في ديناميكيات سياستها الخارجية وفي اتجاهات النخبين والرأي العام والطبقة السياسية ومواقفهم تجاه ما يتعلق بسياسة تركيا الإقليمية والدولية، وظهرت مدارك وتصورات نشطة حول ما يجب على تركيا أن تفعله، ما يجب أن يستمر وما يجب أن يتغير ليس في السياسة الخارجية فقط وإنما في السياسة الداخلية أيضا، شرعت تركيا في بناء وهيكله سياستها على نحو يتواءم مع الرؤية الجديدة وأخذت بعين الاعتبار أهدافا ذات معالم واضحة ومتطلعة إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي¹، كما تركز إستراتيجية تركيا الخارجية على خمس أسس حددها وأبرز خارجيتها الدكتور "أوغلو" كالآتي :

- التوفيق بين الحريات والأمن :

بعد أحداث 11 أيلول 2011 فقد تمّ التركيز على الاعتبارات الأمنية من قبل معظم الدول في العالم، وأصبحت تركيا نموذجا يقتدي بها بسبب النجاح الذي يحقق في مجال الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية².

- سياسة تصفير المشكلات مع دول الحوار :

عملت تركيا جاهدة لحل المشكلات القائمة مع دول الحوار وإقامة علاقات جيدة عن طريق الترابط الإقتصادي مع البلدان المجاورة، وبالمقاربة مع السنوات السابقة نجد أن السياسة الخارجية التركية تمكنت

¹ حيدر جاسم محمد محمود، نفس المرجع السابق، ص28.

² كمال عبد الله حسن، نفس المرجع السابق، ص207.

إلى حد كبير من حل المشكلات القائمة مع جيرانها، وهناك بعض الشواهد التي طرأت على علاقات تركيا بدول الجوار مثلاً، طرحت تركيا إقامة "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" في أعقاب الحرب الروسية الجورجية في آب 2008، على خلفية الاحتياح الجورجي لأوسيتيا الجنوبية في محاولة منها لجمع دول القوقاز وحل المشاكل القائمة بينها وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية بالنسبة لتركيا¹.

بدأت تركيا بالعمل لإنزال المشكلات بينها وبين جيرانها إلى نقطة الصفر لتخرج من صورة البلد المحاط بالمشكلات ومن ثمّ تحقيق قدرة إستثنائية على المناورة في السياسة الخارجية فضلاً عن بناء علاقات جيدة مع المجتمع².

ونخص بالذكر سوريا والعراق، بالنسبة لسوريا فقد عرفت العلاقات التركية السورية حالة توتر في فترة التسعينات وصلت إلى حد إعلان الحرب عام 1998، بسبب إتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني وقد تمّ بعدها الإتفاق بين البلدين على أطر سياسية وأمنية معينة فيما يعرف باتفاق "أضنة" الأممي عام 1998م، مع وصول حزب والتنمية للسلطة انتهج سياسة خارجية منفتحة على دول الحوار، استطاعت حكومته أن تنتقل بعلاقة البلدين من علاقة الصدام إلى علاقة الحوار مع سوريا، بحيث عمل الجانبان على تطوير العلاقات الثنائية بينها في عدة مجالات والتي أثرت على التوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الإقتصادية، التجارية والمالية وحتى العسكرية، وقد وصلت إلى مرحلة إستراتيجية تمثلت في تأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي السوري-التركي الذي مهد إلى إتفاق إستراتيجي تضمن 40 بروتوكولا غطى تقريباً كل المجالات التعاون بين البلدين، لكن الأزمة السورية التي اندلعت منذ مارس 2011 عرفت توتراً جديداً في العلاقات التركية السورية، وصلت إلى حد مطالبة الحكومة التركية برحيل النظام السوري نتيجة عدم احترامه لحقوق شعبه وعدم رغبته في إجراء إصلاحات سياسية جذرية، إضافة إلى التوتر على الجانب الحدودي بين تركيا وسوريا وهو ما جعل تركيا أرضاً بديلة لمئات اللاجئين السوريين والمعرضين السياسيين وفي إطار تناوله للأزمة السورية حذر الوزير اللبناني السابق "كريم بقردوني" من دعوة العثمانية الجديدة في حال سقوط النظام السوري لافتاً إلى أنه في هذه الحال ستندفع أنقرة إلى العمل بنظرية العمق الإستراتيجي ملء الفراغ

¹ حيدر جاسم محمد محمود، المرجع نفسه، ص 30.

² كمال عبد الله الحسن، المرجع نفسه، ص 207.

السوري بدعم من بعض الدول العربية خاصة الخليجية منها، كما أشار أن سقوط النظام السوري هو السيناريو الملائم لتركيا، مما يسهل بسط نفوذها وتمددتها إلى لبنان، الأردن وفلسطين وهو ما يشكل بدوره " تبديلاً إستراتيجياً " يجعل من تركيا عاصمة الإسلام السياسي بدلا من مصر والسعودية معتبرا أن حلم الإمبراطورية العثمانية لا يزال قائما ولا يأتي من فراغ، بل يقوم على معطيات جغرافية، ديمغرافية، وإقتصادية، غير أن الأزمة السورية المستمرة تبقى عائقا أمام تحقيق الحلم التركي.

أما بالنسبة للعراق فقد عرفت إلى جانب معارضة تركيا للحرب الأمريكية على العراق، فقد رفضت تقسيم العراق إلى دويلات مستقلة وبشكل خاص إقامة دولة مستقلة للأكراد لأن مصلحة تركيا هي استمرار العراق دولة موحدة ومستقرة، لذلك تعارض تركيا مطالب الأكراد للسيطرة على الموصل وكركوك التي تضم ما بين 2% و 3% من سكان العراق من أصل تركي (من 500 ألف إلى 800 ألف نسمة)، أما اليوم في عهد حكومة العدالة والتنمية فقد طرأ تغير في الموقف التركي اتجاه أكراد العراق من خلال قاعدة الحوار والإفتتاح، وقد عبّر وزير الخارجية التركي ب.مإيلي: " يجب النظر إلى المتغيرات بالموقف التركي اتجاه العراق والإفتتاح على الأكراد العراقيين على قاعدة المصالح الإقتصادية التركية بالعراق، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق عام 2010م بـ 5 مليار دولار أمريكي مما جعل العراق أهم الأسواق التركية، وهناك توجه لتوسيع التبادل التجاري خلال السنوات القادمة ليصل إلى 20 مليار دولار، ويبلغ حجم الإستثمارات التركية بشمال العراق 80% من حجم إستثمارات الدولة في هذه المنطقة، وعليه فإن انتهاج سياسة تركية متصلة اتجاه العراق من شأنها إلحاق أضرار إقتصادية بالغة بتركيا¹.

- سياسة خارجية متعددة الأبعاد :

اتبعت تركيا سياسة خارجية ذات بعد واحد ولكن من غير الممكن الإستمرار على النهج نفسه، وهذا ما يتطلب منها أن تصبح " مصدر حل " بدلا من أن تكون تركيا " مصدر مشكلة " أي تتحول تركيا إلى بلد مبادر إلى طرح الحلول وبلد يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.

- إعادة تعريف الدبلوماسية التركية في الساحة الدولية :

¹ سعيد السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة الفكر، العدد العاشر، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 474.

حيث كانت تركيا تمثل دور الجسر بين دول آسيا وأوروبا، أي دولة هامشية إلا أنها تسعى الآن لتجاوز هذا الدور لتتحول إلى دولة محورية "بلد مركز" في الساحة الدولية.

– التحول من السياسة الجامدة إلى السياسة الدائمة في الحركة الدبلوماسية :

إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا ووضعها بشكل منسجم مع العمق التاريخي والحضاري والثقافي والمتمثل بالعالم الإسلامي والعربي في منطقة الشرق الأوسط، وتأمين الأدوات الضرورية لتطبيقها يجسدها لنا "أوغلو" حيث يشير إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية لسياستها الخارجية إزاء الشرق الأوسط وهي¹ :

- ✓ ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع؛
- ✓ تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة؛
- ✓ تعزيز الاعتماد المتبادل بين إقتصاديات المنطقة؛
- ✓ الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التعايش الثقافي والتعدد.

المطلب الثالث : مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية

1- السلطة التنفيذية : (YurutmeOrgani):

ما ميّز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، يتم حاليا انتخاب الرئيس باقتراع شعبي عام بعد أن كان يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية الحالية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط، وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى إضافة مزيد من القوة الشعبية لمنصف رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على إختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك في خطوة تشير إلى مدى قوته بوصفه شخصا إذا ما نظرنا إلى تاريخ نتائج الانتخابات النيابية التي لم يحصل فيها أي حزب حتى العدالة والتنمية على نسبة 51% من أصوات الناخبين الأتراك.

¹ كمال عبد الله حسن، مرجع سابق الذكر، ص208.

وبحسب دستور عام 1982م يعد رئيس الجمهورية مسؤولاً عن ضمان تطبيق الدستور وإتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية ولرئيس الجمهورية أن يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة ويعلن قانون الأحكام العرفية وحالة الطوارئ كما أنه يصدر قرارات لها قوة القانون. بما يمشي مع قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه، ويعين أعضاء المجلس الاستشاري للدولة ورئيسه وبلغ المجلس نفسه بأجراء الاستطلاعات والتحقيقات والتفتيش فضلاً عن تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة (104) من دستور 1982م قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و25% من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الإدعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا فضلاً عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة، كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيات تشريعية فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للإنعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرح للإستفتاء وعند الضرورة التشريع المتعلق بتعديل الدستور، ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون.

وهنا لا بد أن نعيد التأكيد أن هذه الصلاحيات المتنوعة يمكن اعتدادها صلاحيات شكلية، لكن طريقة انتخاب الرئيس من قبل المجلس الوطني (البرلمان) فرضت على الرئيس نوعاً من الحد على بعض هذه السلطات كونه ينتخب من داخل البرلمان ويخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان¹.

أما رئيس الوزراء Baçbakan ومجلس الوزراء فيعدان السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة إذ يكلف رئيس الجمهورية أكبر الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بشكل الحكومة التي تأخذ الثقة من البرلمان، وبذلك تناط السلطات التنفيذية بالحكومة الأمر الذي أصبح بموجبه مسؤولية صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها من إختصاصات الحكومة التركية.

فكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من إختصاص الحكومة التركية والوزارة المختصة بعد إقرارها من البرلمان، كما يترأس

¹ النظام السياسي في تركيا (نظام حكم المؤسسات)، بقلم مركز سورية للبحوث والدراسات، نشر بتاريخ 01 أبريل 2014

الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي ويعد مسؤولاً أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية¹

2- السلطة التشريعية (YasamaOrgani) :

للسلطة التشريعية دور هام في التأثير على السياسة الخارجية¹، وتتألف من الجمعية الوطنية "البرلمان" (TurkiyeBuyul Millet Meclisi).

وتمارس صلاحية التشريع وفقاً للمادة 07 من الدستور وهي صلاحية لا تفوض وتتألف من 550 عضواً، ينتخبون كل أربعة أعوام بعد التعديل الدستوري عام 2007، ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتحديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقاً للشروط المبينة في الدستور، كما يجوز إجراء انتخابات تكميلية في حال حدوث شواغر في أعضاء المجلس، وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة إنتخابية كقاعدة لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية إذ لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة².

مهام السلطة التشريعية وطبقاً للدستور فإن مهام وسلطات المجلس الأمة التركي يمكن حصرها على النحو التالي:

- شن وتغيير وإلغاء القوانين؛
- مراقبة مجلس الوزراء والوزراء؛
- السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة؛
- مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها؛
- القرار بشأن طباعة العملة؛
- القرار بشأن إعلان الحرب؛

<http://www.syria-sc.net/257>

2- طارق زياد الشرطي، مرجع سابق الذكر، ص 57

³ زيد أسامة أحمد الرحمان، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003-2010)، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013، ص 45.

- الموافقة على تصديق الإتفاقات الدولية؛
- القرار بشأن إعلان العفو العام والخاص؛
- تعديل الدستور؛
- الموافقة على خطط التنمية؛
- إعداد النظام الداخلي للبرلمان؛
- إقرار المراسيم والتعديل أو الرفض؛
- تصديق قرار حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية وتمديد المدة والإزالة التي لا تتجاوز أربعة أشهر في كل مرة؛
- تصديق المراسيم التي يصدرها مجلس الوزراء الذي يجتمع برئاسة الرئيس في حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية،
- انتخاب رئيس البرلمان وأعضاء مكتب البرلمان، انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، انتخاب رئيس ديوان المحاسبات العالي وأعضائه، انتخاب رئيس المفتشين العام، إتخاذ قرار لإجراء تجديد الإنتخابات البرلمانية قبل إنتهاء المدة، إعطاء الثقة لمجلس الوزراء في مرحلة التأسيس والتوظيف، ويمكن البرلمان من تقديم رئيس الجمهورية أمام المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى للبلاد، إزالة الحصانة عن النواب، إتخاذ القرار لإسقاط العضوية البرلمانية، إتخاذ قرار إرسال القوات المسلحة إلى الدول الأجنبية والسماح بوجود القوات المسلحة الأجنبية في تركيا¹.

3-الجيش :

إنَّ القدرة العسكرية لبلد ما، كـمقياس يستطيع التكيف مع الاوضاع المتغيرة تتحدد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات، وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها وتحديد اتجاه سير علاقتها الدبلوماسية السياسية.²

¹ مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي في تركيا (نظام حكم المؤسسات)، مرجع سابق.

² أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، قطر، الدر العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011، ص48 .

يعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجما وكفاءة إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي، وتقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بـ: 1.206.700 جندي منهم و63 ألف من القوات العاملة و387 ألف من الاحتياطي و180 ألف من القوات شبه العسكرية (درك وحرس وطني) و30 ألف جندي في قبرص الشمالية.

فبعد أن حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب، عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية وتحديث معدّاتها القتالية، لكي تكون في مستوى القدرات العسكرية التي تتمتع بها قوات بعض دول الناطو، ويتأتى هذا المسعى التركي من عدّة دوافع، تتعلق بانشغالها الأمنيّة، التي فرضها القرب الجغرافي من الاتحاد السوفياتي (سابقا) ورغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية، كحارس للنجاح الجنوبي للناطو، بالإضافة إلى تقوية موقفها اتجاه أعدائها التقليديين: اليونان، العراق، سوريا.... إلخ ومجابهة عدوّها الداخلي "حزب العمال الكردي" كما لا يمكن التناهي عن طموحها فب أن تصبح قوة اقليمية كبرى، وما لتدعيم قوتها العسكرية من ضرورة في تحقيق هذا الطموح.¹

بالنسبة للقوات البريّة فهي تتألف من أربعة جيوش ميدانية ولها أربع قيادات وتوزع على الشكل التالي:

- 1- الجيش الأول في منطقة مرمرة.
- 2- الجيش الثاني في جنوبي شرقي تركيا.
- 3- الجيش الثالث شمالي شرق تركيا.
- 4- الجيش الرابع ويسمى جيش "إتجه" في المنطقة الإيجية .

وقد تم تقسيم البلاد إلى أربع مناطق عسكرية إعتماذا على العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس، التموين، الإتصالات، والخطر الخارجي المحتمل، وأوكلت مهمة الدفاع عن هذه القطاعات إلى الجيوش الأربعة والتي يصبح أول ثلاثة منها تحت قيادة الناتو حال إعلان منظمة حلف شمالي الأطلسي الإنذار.

-الجيش الأول : تقع قيادته في غسطنبول وقسم كبير منه منتشر في الجزء الأوربي من تركيا مهمته حماية إسطنبول، مضيق البوسفور والدردنيل وشبه جزيرة كوجالي.

1- حداد شفيعة، توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم سياسية، 2003)، ص11

- الجيش الثاني : مقره مالاطيا وينتشر في منطقة جنوب شرق الأناضول ومهامه دفاعية في مواجهة سوريا، إيران، والعراق.

- الجيش الثالث : ومقره أرزينجان وينتشر شرقي الأناضول ويغطي الحدود مع جرجيا، أرمينيا، أرزيجان، ومن الشرق والمنطقة الشمالية الشرقية .

- الجيش الرابع : (الجيش الإيجي) : ومقره أزمير وتمّ إنشاؤه في السبعينات نتيجة التوتر المتعاضم آنذاك مع اليونان في بحر إيجه، ويرتبط الجنود الأتراك الموجودون في مهمة حفظ السلام في قبرص بالقيادة المركزية للجيش الرابع من حيث الهيكلة¹.

قانونيا وحسب المادة 37 من قانون المهام الداخلية للجيش يحق للجيش التدخل في السلطة إذا رأى خطر على الجمهورية أو على ديمقراطيتها، مما يجعل من الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا ذات جدل شرعيتها، بل وواجبات دستورية يقوم بها، حيث تمثل المؤسسة العسكرية المدافع الأولى وبكل قوة عن النهج العلماني الذي ترى به خطأ للحدثة والتقرب إلى الحضارة الأوروبية المتقدمة والبعيدة عن الرجعية المختلفة، ويعتبر الجيش نفسه الحامي والمدافع عن الجمهورية التركية بطابعها العلماني وأنه سيتصدى لأي خطر يمكن له التأثير في هذه الطبيعة التركية العلمانية التي تسعى من خلالها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

كان للجيش مشاركة فعالة وتدخل بالحياة السياسية والإجتماعية التركية، واعتبرت صفة مميزة لتطور تركيا التاريخي بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م حيث سطع نجم العسكر في سماء تركيا، وكان وصول قائد عسكري ليصبح رئيسا ورجل دولة صاغ مهام القوات المسلحة لحماية البلاد، واعتبار تركيا النظام الجمهوري الأسبق بالشرق الأوسط على هكذا تحول الأمر الذي انعكس على المؤسسة العسكرية باتباعها ودفاعها عن النهج العلماني، فأرادها الجيش كما أرادها ملهمهم ورئيسهم مصطفى كمال أتاتورك، والرؤية الماثلة له بتهديد الخطر الإسلامي على هذه العلمانية على الرغم من وضع أتاتورك لمبدأ عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية إلا أن المبدأ انتهكته المؤسسة العسكرية مرارا.

¹-علي حسين باكير، "تركيا: الدولة والمجتمع" في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط1، 2009، ص37.

تعتبر المؤسسة العسكرية التركية من المؤسسة الضخمة من حيث تعداد الجيش والتجهيزات ونفقاتها مما يجعلها تحتاج إلى ميزانية ليست بالهينة من الاقتصاد التركي، فتزايد الإنفاقات العسكرية التركية في أعقاب الحرب الباردة بما نسبته الأعلى من بين الدول المشاركة في حلف الناتو من حيث الميزانية، ورغم أن جميع دول الحلف قامت بتخفيض نفقاتها العسكرية لم تفعل تركيا ذلك حتى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بل استمرت في النفقات الباهضة على آلتها العسكرية دون الإعلان عن هذه النفقات أمام الحكومة أو البرلمان¹.

وقد حافظت تركيا على قواتها في البعثات الدولية في إطار الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي منذ عام 1950م، بما في ذلك بعثات حفظ السلام في الصومال ويوغسلافيا السابقة، وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى وتحفظ تركيا بـ: 36000 جندي في شمال قبرص، يدعم وجودها والتي وافقت عليها الحكومة المحلية بحكم الأمر الواقع، ولكن تعتبرها جمهورية قبرص والمجتمع الدولي قوة احتلال غير شرعية، وكانت تركيا قد أرسلت في أفغانستان كجزء من قوة حفظ الاستقرار مع قوات الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وفي عام 2006م نشر البرلمان التركي قوة لحفظ السلام من سفن دورية تابعة للبحرية والقوات البحرية نحو 700 سفينة كجزء من قوة موسعة للأمم المتحدة المؤقتة في لبنان(بونيفيل) في أعقاب حرب لبنان 2006م .

بالإضافة إلى المشاركة التركية في الحرب في العراق إثر الغزو الأمريكي سنة 2006م، كان القرار التركيذو دوافع استراتيجية تتعلق بموقع تركيا في المنطقة ومستقبلها كدولة موحدة، وسعيها لكسب الدعم الأوروبي والأمريكي، وارتباط هذه المسألة بمحاولات تركيا الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي .

وانطلاقاً من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الاستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية والمشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية والاستراتيجية، إذ تعدّ تركيا كانت أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية، وهي أيضاً خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد (السعودية، مصر، تايوان، اليابان).²

¹ طارق زياد الشرطي، المرجع السابق، ص 97.

² إيمان ديني، مرجع سابق الذكر، ص 82 .

دأب العسكريون على التدخل في الحياة السياسية وتوجيه أو تغيير دفتها وتجلت هذه التدخلات العسكرية في صور مختلفة وكان الانقلاب العسكري أبرز هذه الصور، وأكثرها في مجريان الحياة السياسية والاجتماعية، ولقد قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بأربعة انقلابات الثلاثة، الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة وهي: انقلاب 27 مايو/ أيار 1960م، وانقلاب 12 مارس 1971م، وانقلاب 12 سبتمبر 1980م، وأما انقلاب الأخير فكان في 28 فبراير 1997م، وكان مختلفا عن سابقه من حيث النسق الذي تأطر فيه، فلم يكن انقلابا عسكريا مباشرا، وإنما اصطلاح المثقفون الأتراك على تسميته بالانقلاب (ما بعد الحداثي) .

هيمن على عقد السبعينيات مناخ سياسي عام، كانت أبرز سماته خلافات وانشقاقات حزبية طاحنة أودت باستقرار تركيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فانتشرت أعمال العنف و الإرهابين نشطاء الفكر اليساري ثم امتدت إلى المجموعات اليمينية والقومية، وكان الصراع (العلوي-السنّي) و(الكردي-التركي) عوامل محفزة أيضا لتفاقم الفوضى إلى الحد الذي أصاب الحكومات بالعجز عن حلّها. أمّا أبرز إنجازات دستور 1982م في مجال تعزيز النقوذ العسكري داخل الحياة السياسية ، فكان النص على تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني، وقد أوضح القانون المنظم لها على وجوب أن يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة ، كما تمّ تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها، العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلا عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية.¹

كان لقرارات 28 فبراير 1997م، تأثيراتها السلبية الواضحة على الحركة الاسلامية في تركيا في مختلف ساحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد أن صدرت " وثيقة الأمن القومي " في أغسطس 1997م؛ وهي وثيقة تقوم بإعدادها رئاسة الأركان العمّة كل خمس سنوات تحدد فيها أهداف واستراتيجيات الدولة لحماية الأمن القومي التركي، فقد أبرزت الوثيقة في خطتها الخماسية 1997-2002م ، أمّا مظاهر الحياة الاسلامية وصعود الاسلام السياسي هما الخطر الأول الذي يُهدد الأمن القومي التركي.²

1 طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية، تفكيك القبضة الحديدية، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2009، ص 70-71.

² طارق عبد الجليل، مرجع سابق الذكر، ص75.

جاء حزب العدالة و التنمية في ظل مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الاسلاميين والنظام الذي تشكل المؤسسة العسكرية أدلة الأولى والرئيسية.¹ إلا أن التغييرات الحاصلة على السياسة التركية صاحبها تغيير على هذه المؤسسة. بمحاولة إخضاعها للمسألة والقانون أمام الحكومة فكانت على مدار تأسيس الجمهورية تتمتع و جنرالاتها بالحصانة أمم الحكومة، وفشلت جميع المساعي الاصلاحية في الحد من دورها بالتأثير على قرارات الحكومة وعلى النظام السياسي لتعمل حكومة العدالة والتنمية في عام 2010 تحولاً للحد من اخضاع المؤسسة وجنرالاتها أمام القانون بتهمة التآمر لعمل انقلاب، والذي ادى إلى اعتقال العديد من المشتبهين ومساءلتهم وتقديمهم للقضاء، ووجب عليها الابتعاد عن سياسة الانقلابات العسكرية وعن الساحة السياسية عموماً حسب المعطيات الأمريكية الأوروبية الجديدة كونها لم تعد كما كانت عليه سابقاً فيما يتعلق بالخطر الروسي ودول الجوال التركي حسب الحسابات الغربية، والتي كان للجيش التركي بقوته ومكانته الدور الهام لتلك الاستراتيجية، مما يعني تحولاً في وجود ضوابط الطبيعة ودور المؤسسة العسكرية خاصة بعد التقدم في التاريخ السياسي التركي، بترشحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بقمّة هلسنكي عام 1998م².

كذلك تمت التعديلات على مجلس الامن القومي لتكون عاملاً آخر من الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية، حيث تمت بعد من الأعضاء العسكريين بهذا المجلس مقابل المدنيين، والتعديلات الدستورية التي تنص على وضع الجيش أمام رقابة ومحاسبة البرلمان والمؤسسة الدستورية، وتخلى العديد من القوى الداعمة للمؤسسة العسكرية كرجال الأعمال والوسائل الاعلامية المرتبطة بهم³

المبحث الثاني : محدّدات السياسة الخارجية التركية

¹ زيد أسامة أحمد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص 41.

² طارق زياد الشرطي، مرجع سابق الذكر، ص 100.

³ طارق زياد الشرطي، مرجع سابق الذكر، ص 101.

المطلب الأول: المحدد الجيوبوليتيكي

لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لإنطلاقها نحو العالمية، ولا تشد المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والإرتقاء به نحو العالمية وتكمن أهمية الموقع¹.

وتعتبر تركيا جسرا يصل بين الشرق والغرب ويفصلها البحر الأسود عن شرق البحر الأبيض المتوسط².

تبلغ مساحة تركيا حوال 780.567 كلم² منها 24.000 كلم² في أوروبا و 756.567 كلم² في آسيا، ويبلغ طول حدودها 2753 كم منها 877 كم مع سوريا و 610 كم مع روسيا و 269 كم مع بلغاريا، 3330 كم مع العراق، 454 كم مع إيران، ويبلغ طول سواحلها 8333 كم على البحر الأسود، 1577 كم على البحر الأبيض المتوسط و 2705 كم على بحر ايجه و 172 كم على الدردنيل و 90 كم على البوسفور و 927 كم على بحر مرمرة³.

تعتبر تركيا في قلب المجال الجغرافي ما يسمى أو اسيا في هذه المنطقة قلب العالم hearth land، الأمر الذي يؤهلها أن تلعب دورا محوريا وحاسما في المجال الجيوسياسي بالإضافة إلى ما يجدها من المياه بثلاث جهات تجعلها تسيطر على ممرات مائية، وتعطيها القدرة على التحكم بها، وتستطيع تركيا من خلال موقعها السيطرة على التحكم بالممرات والمضائق المائية وتنظيم حركة المرور للسفن بين البحرين الأبيض والمتوسط.

أما عن البعد الإستراتيجي للموقع الجغرافي فإن تركيا تتمتع بموقع استراتيجي هام كونها تشرف على بحار هامة، وتتحكم بمضائق اليوسفور والدردنيل التي تربط بين البحار كونها معبرا بين أوروبا وآسيا، إذ

¹ علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع" في : محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط1، 2009، ص20.

³ حياة رويج، التوجه الغربي في السياسة الخارجية التركية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002، ص07.

³ إيمان دني، مرجع سابق الذكر، ص78.

تمّ افتتاح جسر يعتبر الرابع من حيث الطول بين الجسور المعلقة بالعالم والذي يربط بين الجانبين الأوربي والآسيوي من تركيا.

كذلك إمتداد المساحة قد أكسبها تنوعا في طبيعتها حيث السهول الساحلية وسهولة السطح وجودة التربة وغزارة الأمطار، وغنى الإنتاج الزراعي، فتركيا تعتبر قطرا زراعي يسهم قطاعه هذا التشغيل حوالي 36% من القوى العاملة، ونسبة 17% من الإنتاج القومي الذي يتزايد بصورة مستمرة بتزايد الأراضي الزراعية التي أصبحت تمثل حوالي ثلث المساحة الكلية للسياسة وتمثل الصادرات الزراعية نحو 30% من مجموع الصادرات.

تعتبر تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي لكونها دولة قارية وبحرية في نفس الوقت ولاتساع حدودها، فتحدها ثمانية دول مما ينتج لها إختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات متنوعة السمات¹.

ولقد استدرك المنظرون وخبراء الاستراتيجية العالمية هذه الأهمية وأخذوا ينظرون إلى تركيا بهدف الإستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولا ومجاورتها الإتحاد السوفياتي (سابقا) وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز(حاليا)، عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية والاستراتيجية، كما أخذ التفكير الغربي يولي أهمية كبيرة لتركيا كونها تعد نقطة إنطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج أو السيطرة على منطقة المضائق (البوسفور والدردنيل) وإطلالتها البحرية المتعددة، ولكونها جسر الذي يربط بين الشرق والغرب بعدما كانت تمثل حاجزا ضد أي إنتشار محتمل للقوة الشيوعية، ويتحدث "الكسندر هينغ" القائد الأعلى السابق للنااتو² لحلف شمال الأطلسي، ومنطقة شرق تركيا والبحر المتوسط ودول الحوار الجغرافي التركي يمكن أن يكون حيويا لضمان الإنتصار لحلف النااتو زمن الحرب، إذ أن الدفاع عن شرق تركيا لحماية لمصادر النفط في الشرق الأوسط وبحر قزوين.

كما أعطى هذا الموقع الفرصة للنخب الحاكمة التركية لاستغلاله لصالح تأدية تركيا دورا إقليميا رائدا في القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية معتمدة على ما تملكه من مزايا جيوسياسية وجيوستراتيجية لتحقيق إفتاح إقليمي، وقد عززت هذه المزايا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وقربها من أهم مصادر الموارد

¹ طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص68.

² حداد شفيعة، مرجع سابق الذكر، ص11.

الطاقة في العالم، أي الشرق الأوسط وحوض قزوين وإدراك أهميتها بالنسبة للهندسة الأمنية لأوروبا والغرب وعموما بعد الحرب الباردة¹.

المطلب الثاني : المحدد الديمغرافي

يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية وفقا لمركز الإحصاء التركي (Turk) أن عدد السكان المقيمين داخل الأراضي التركية وصل إلى 77 مليون و695 ألف و904 نسمة (77.695.904 م ن) مع نهاية العام 2014، حيث أوضحت المعطيات بأن الزيادة وصلها مقدارها إلى مليون و28 ألف و40 شخصا، طرأت على عدد السكان مقارنة بالعام 2013 وبحسب المعطيات نفسها فإن نسبة الكور وصلت إلى 50.2 % (38.984.302 نسمة)، بينما بلغت نسبة النساء من إجمالي عدد السكان 49.8 % (38.701.602 نسمة)، كما جاء في تقرير المركز أن سرعة التّمو السكاني من خلال عام 2014 بلغت 13.3% بينما كانت النسبة 13.7 خلال عام 2013م.

وورد أيضا أن نسبة المواطنين الذين يقطنون في المدن والضواحي القريبة منها بلغت 91.8 من إجمالي عدد سكان تركيا، في حين كانت هذه النسبة 91.3 خلال عام 2013 ما يعني أن هناك إقبال ملحوظا على العيش في المدن والضواحي القريبة منها².

أما عن الكثافة السكانية لتركيا هي بمعدل 24 فرد لكل كم مربع باختلاف التوزيع بين المناطق، حيث تمثل نسبة 75.5% في المدن، ونسبة 24.5% في الريف وتعتبر إسطنبول أعلى كثافة سكانية لتصل حوالي 2456 شخصا لكل متر مربع، تليها توسلي 421 فردا ثم أزمير 322 فردا، وهيئي 249 فردا وبروسيا 245 فردا في حين أن نف سكان تركيا عموما هم سن 28.8 عاما، وهذه الفئة العمرية لها دلالات على القدرة الإنتاجية والعمالة.

ديمغرافيا تعتبر تركيا حسب متوسط الأعمار في التعداد السكاني دولة شابة في المعيار الهرمي إذا ما تمت مقارنتها بالدول الأخرى خاصة الأوروبية منها وهذا التعداد سيسمح لها بأن تكون صاحبة تأثير في المنطقة الإقليمية لها، ويعطيها عنصر توازن بهذا الإقليم الفارسي والعربي والأوربي.

¹ المرجع السابق، ص12.

² - موقع الإحصاء التركي. turkpress.co/mode/5231

تمتع تركيا بتنوع عربي وديني أيضا رغم وجود غالبية عرقية (تركية ودينية (إسلامية)، وتعتبر الجماعات الإسلامية من أبرز القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار التركي على الرغم من حظرها وعدم السماح لها من تكوين الأحزاب تحديدا تلك الأحزاب التي تعارض الإصلاحات الهادفة إلى الحفاظ على علمانية الدولة، لتشهد بعد ذلك تغييرا وصعود هذه الأحزاب منذ بداية السبعينات لحزب الرفاة وأخرها الصعود اللافت.

للنظر في الألفية الثانية لحزب العدالة والتنمية الذي يتبنى بخطابه التوجه العلماني أيضا على الأقل بشكل العلني رغم أنه يمثل الإسلام المعتدل كما يسميه البعض، والذي له الفضل في الحضور التركي إقليميا ودوليا.

إن العنصر الديني هام جدا للشعب التركي ويعتبر الدين الإسلامي (.....) الأكبر من حيث نسبته الإجمالية لسكان تركيا فيتشكل ما نسبته أربعة أخماس الدولة وما تبقى هم من الشيعة وأقليات أخرى.

كما تعمل تركيا على توسيع حقوق الأقليات والتعايش في دولة واحدة وبشكل كبير جدا، الأمر الذي يسهم في دحض أطروحة صراع الحضارات والأديان، واستبداله بتعايش الحضارات والأديان على الرغم من أن تركيا عاشت عقبة زمنية تعاني من أزمة وتوتر قائمين على إتهامها بممارسة التمييز العنصري والاضطهاد ضد الأقليات كالأكراد والعلمانيين، وقد كان أكثرها تأثيرا وتداعيا على تركيا يتمثل بالمسألة الأرمنية وما عرف بالإبادة الجماعية التي تعرض لها الأرمن على أيدي الأتراك (العثمانيين) قبل سبعة وتسعون عاما، وإلى الآن مازالت تلقي بظلالها وتداعياتها في يومنا هذا¹.

—أما قويا فإن الأتراك يشكلون 80% من التركيبة السكانية والأكراد 15% كما أن 98% من السكان المسلمين ويتواجد فيها (138000 يهودي وحوالي 210000 مسيحي، ومن الملاحظ أن...الديمغرافي هذا يعطيها طاقة بشرية ترفدها بإمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميز على الصعيد الإقتصادي، ويمكنها من بناء قوات مسلحة كبيرة من حيث عددها. كان الأتراك من الشعوب التي قدمت للدين الإسلامي وساهمت في انتشاره في بداية حكم الدولة العثمانية، وإذ بدت الصورة أكثر قتامة من نهاية حكمهم حيث برزت التيارات القومية المتطرفة التي حولت تركيا إلى العلمانية بعد الثورة

¹ طارق زياد الشرطي، نفس المرجع السابق، ص71.

.....(نسبة إل كمال مصطفى أتاتورك) وترسيخها من قبل خلفاءه فيما بعد مما أدى إلىقطيعة بين العرب والأتراك¹.

فمن الناحية الإقتصادية تشكل الفئة الشابة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها إقتصاد البلاد الذي شهد قفزات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية، ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة أي ما يفوق التعداد السكاني في سوريا على سبيل المقارنة، تشكل هذه الفئة قوة دافعة بنشاطها وطاقاتها الإنتاجية مما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي، كما أنه يؤهلها لأن تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة للعالم لاسيما في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة.

-ومن الناحية العسكرية نستطيع أن نلاحظ أن لموقع تركيا بين آسيا وأوروبا وطبيعتها الطبوغرافية الجبلية والسهلية والساحلية مناخها المتنوع انعكاس على شخصية الشعب التركي، يولد توليفة من السلوك المعتدل لدى التركي مع القدرة على التأقلم وقوة الشخصية والكرم والتخوة مع القدرة على العطاء والصبر، وتشكل هذه الصفات عناصر مثالية لشعب مقاتل يشكل الجيش دوما ركيزته الأساسية في بناء الدولة والإرتقاء الإقليمي والدولي بما يعطي الأتراك سمة مميزة وقيمة مضافة على غيره من الشعوب في هذا المجال².

المطلب الثالث : المحدد الإقتصادي

إنّ أهمّ ساحات التوتر التي شهدتها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة في الساحة الجيوسياسية والساحة الإقتصادية، وقد أصبحت الخيارات الإقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الإقتصادية للدولة عنصرا هاما من عناصر إستراتيجيتها، وهذا هو حال القوى الكبرى التي تعدّ طرفا في المنافسة الإقتصادية و السياسية على المستوى الدولي والمحتلة بهذه المنافسة، وهو كذلك حال القوى الإقليمية التي تقع تحت تأثير هذه المنافسة. إنّ القوى الإقليمية المذكورة التي حققت إستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، حاولت أن تقيم بنى إقتصادية وطنية مستقلة طوال مرحلة الحرب الباردة من خلال سياسات تصنيع الموارد التي كانت تستوردها من الخارج، وابتداءا من عقد الثمانينات وبشكل

¹حاييل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية، 2002-2011، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية ، المجلد 6، العدد2، 2013، ص226.

²علي حسين باكير، مرجع سابق الذكر، ص22.

أكبر بعد الحرب الباردة، شهدت القدرة الاقتصادية في مقاييس القوى الوطنية تغيراً كقيامها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ أدت القفزة التي فاقت المستوى الطبيعي في تكنولوجيا الاتصالات، وسرعة العلاقات الدولية المتبادلة وزيادة أهمية التمثيل الخارجي في الإستراتيجية الوطنية الدولية¹.

يعتبر الاقتصاد التركي من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، إذ يحتل المرتبة 16 عالمياً، بدخل قومي إجمالي يقدر حوالي 410 مليون دولار وبإسهام في التجارة العالمية يقدر بـ 66 مليار دولار، كما أنه يعد أكبر إقتصاد في البلقان والشرق الأوسط. لقد نجحت تركيا في استخدام مواردها الإقتصادية المتواضعة واعتمدت في ذلك على وضع برنامج توزيع داخلي لهذه الموارد وترتيبها وتفعيل استخدامها خاصة في مجال الزراعة، إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الإقتصادية الكبيرة مثل: القطن، السكر، التبغ، الفواكه، والتي بلغت نسبة إسهامها في الدخل القومي الإجمالي 34% مقابل 25%.

تمثل نسبة إسهام الصناعة التحويلية في الدخل القومي وعلى الرغم من أن الجمهورية التركية قد سعت ومنذ تأسيسها إلى إكتساب أسباب القوى بما فيها القوى الإقتصادية، ويستمد الإقتصاد التركي قوته وحيويته وإمكانياته المستقبلية من عوامل عدة أبرزها:

- كونه معبراً أو جسراً بين أسواق مناطق متعددة من الصين إلى أوروبا ومن روسيا إلى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى جاذبية السوق التركي الذي صنف من قبل وزارة التجارة الأمريكية والبنك الدولي كأحد الأسواق الشعبية الواعدة (imergent) في العالم. كما تعتبر قيمة الصادرات الأمريكية إلى تركيا مساوية لقيمة صادراتها إلى روسيا، السويد، الهند ودول أوروبا الشرقية مجتمعة، إضافة إلى الطلب على الإستيراد في الأسواق التركية يعادل الطلب في أسواق البرازيل وأندونيسيا وجنوب إفريقيا وتعادل معدلات نموها الإقتصادي المتوقعة معدلات هذا النمو في النمور الآسيوية.

- إمتلاك تركيا للأيدي العاملة الفنية، والقدرة التنافسية لمؤسساتها الإقتصادية حيث تعمل هذه الأخيرة كمورد عالي الجودة لشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى إمتلاكها البنى التحتية في مجالات النقل، الإتصال والطاقة وعلى الرغم من حاجتها إلى التطوير والتوسع إلا أنها تعتبر الأكثر تطوراً وحيوية في المنطقة، وما يمكن التأكيد عليه هو أن مستقبل الإقتصاد التركي مرهون

¹ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق الذكر، ص 44.

بمدى إمكانية تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وذلك بالسيطرة على معدلات التضخم التي تتردد نسبتها بين 60 إلى 80% حيث بلغت عام 2001 حوالي 84.6% ولا تزال بعيدة عما يستهدفه صندوق النقد الدولي وهو خفضها إلى 40%، كما تزيد نسبة الدين الخارجي عن 73.6 مليار دولار لتجعل من تركيا واحدة من ثماني أول مدينة في العالم.

- تركيا من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية والزراعية فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والمشمش والتين، أما من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح، والثالثة في تصدير أجهزة التلفاز وتقع ضمن لائحة الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب، والثامنة عالميا في صناعة البناء والسفن¹.

ومع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص أرقام البطالة بشكل كبير وزيادة في الناتج القومي، والصادرات التركية المبنية على صناعات تركيا ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة، فبعد أن كانت الأوضاع الإقتصادية في تركيا لا توصف إلا بالأزمة والإنهيار والزلازل لعقود طويلة عن الإقتصاد التركي اليوم في تمام عافيته وصعوده وهو يعتبر واحد من الإقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم إلى جانب الصين، البرازيل، روسيا، الهند، المكسيك، الأرجنتين، أندونيسيا، تايلاند، باكستان وقد أصبح السادس عشر في العالم وسادس أكبر إقتصاد في الاتحاد الأوروبي، هذا وقد بلغ الدخل القومي 240 مليار دولار عام 2003، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تخطى حجم التجارة الخارجية لأول مرة حاجز 100 مليار دولار في عام 2008 بحوالي 800 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 6.8% عن بداية الألفية الثالثة ويتوقع جزاء الإقتصاد بأن نصيب الفرد من الدخل القومي في تركيا سيرتفع بحلول عام 2013م إلى 18 ألف و834 دولار طبقا لتعادل القوة الشرائية، في حين من المتوقع أن يصل بنهاية العام الحالي إلى 18 ألف و92 دولار.

وتمشيا مع الأسعار الحالية المعمول بها فإن نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي في الوقت الراهن 10 آلاف و67 دولار ويصل بحلول عام 2013 إلى 11 ألفا و318 دولار. ومن المعروف أن نصيب الفرد من الدخل القومي تخطى لأول مرة 10 آلاف دولار عام 2004م حيث وصل حين ذاك

¹ علي حسين باكير، مرجع سابق الذكر، ص24.

10 آلاف و164 دولار، ووصل في عام 2005م إلى 11 ألف و364 دولار وواصل ارتفاعه في عام 2006م وبلغ 2 ألف و900 دولار، ثم وصل في عام 2007م إلى 13 ألف و903 دولار، إن في عام 2008 إلى 15 ألف و21 دولار أما في 2009م فقد بلغ 14 ألف و413 دولار، ووصل في عام 2010م إلى 15 ألف و571 دولار، وطبقا لتعادل القوة التركية فإن دخل الفرد من الناتج القومي في العام 2011م قد بلغ 17 ألف و468 دولار وفي العام الجاري 2012 وصل إلى 18 ألف و92 دولار من المتوقع أن يبلغ 18 ألف و834 دولار بحلول 2013.

سيشار إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي قد ارتفع بنسبة 102.8% في الفترة ما بين 2002 و2011م في حين يرى أفراد إقتصاديون أن هذه النسبة سترتفع في عام 2013م إلى 118.6%.

تراجعت ديون القطاع العام باستمرار في عهد الحكومة الحالية وانخفضت نسبتها من 61.4% في عام 2002 إلى نسبة 29.1% من إجمالي محلي بين عامي 2012 و2013، وقد كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى 22.23 مليار دولار عام 2002، وانخفض هذا الرقم إلى 8.69 مليار دولار عام 2008 ليصل إلى 4.52 مليار دولار عام 2012 وبداية عام 2013.

كان الإقتصاد التركي خلال فترة التسعينات في المرتبة 21 على مستوى العالم، وأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين (g-20) كما أصبح أكبر سادس إقتصاد في أوروبا مع الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا حققت ذلك دون انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي.

استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002 و2008 بإستثناء منه الأزمة المالية العالمية 2008، فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة ما بين 2002 و2006 يقدر بـ: 6.8% والتي إنخفضت في نسبة النمو إلى 0.7% لتشهد إرتفاعا آخر في عام 2010م بنسبة 9.2% وقد إنخفضت هذه النسبة خلال عام 2012م وبداية 2013م إلى 2.2% حسب بيانات البنك الدولي.

¹ إيمان دين، مرجع سابق الذكر، ص 86.

خلال نمو الإقتصاد التركي تحققت تطورات هامة فيما يخص التجارة الخارجية، فقد إرتفعت الصادرات من 85535 مليون دولار سنة 2006 إلى 151869 مليون دولار عام 2013م، وارتفعت الواردات في نفس الفترة من 139576 مليون دولار إلى 251651 مليون دولار¹.

إستقرار الأسعار:

يعتبر التضخم وما يحمله من عدم إستقرار في الأسعار من أهم العراقيل التي تواجهها إقتصاديات الدول، وبعد أن وصلت نسبة التضخم في تركيا سنة 2001م إلى 75%، إنخفضت في نهاية عام 2007م إلى 8.8%، ثم عادت وإرتفعت قليلا سنة 2008م بسبب زيادة الأسعار العالمية لتصل إلى 10%، وبسبب إنخفاض الطلب وانخفاض الأسعار عام 2009م، انخفضت نسبة التضخم للأسعار الإستهلاكية إلى 7.8% والسبب في ذلك أن نسبة الأوراق النقدية الأجنبية من مجموع نسبة إيداعات البنوك في تركيا عام 2001م كانت 75% والقسم الباقي والذي يشكل 25% كان يمثل النقود المحلية.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة والليرة التركية في صعود من ناحية القيمة وقد تم إلغاء 6 أصفار من القيمة الرقمية لليرة التركية، والتي جاءت متوازنة مع عودة التوازن الإقتصادي الكلي، وأصبحت الآن قريبة من الدولار الأمريكي، وساعد هذا التحسن في قيمة الليرة التركية إلى خفض أسعار المستوردات وتخفيض الضغوط التي كانت تفرضها تكاليف الإنتاج².

الإستثمار:

ترجع نسبة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002م في جزء كبير منها إلى الإعتماد على إستثمارات القطاع الخاص الذي إهتمت به الحكومة وعملت على حل مشاكله³. كما يعتبر مستثمر والقطاع الخاص في تركيا القوة المحركة للإنتاج فقد كانوا يستثمرون في مناخ إقتصادي وسياسي مستقر، وبلغت مجموعة قيمة الإستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا حوالي 25% محققة بذلك أعلى

2 سمية حوادسي، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014، ص 86.

1 إبراهيم أوزنورك، التحولات الإقتصادية بين عامي 2002-2008، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدر العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009، ص 54.

3 إبراهيم أوزنورك، نفس المرجع، ص 47.

مرتبة على مستوى أوروبا، لكن هذه النسبة كانت غير كافية لمكافحة البطالة فوضعت حكومة العدالة والتنمية نصب أعينها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار من الناتج الإجمالي المحلي¹.

الاستثمارات الأجنبية :

استطاعت تركيا أن تخطو خطوات ناجحة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب من ذلك من مستويات الدولة الصناعية، ومقاييس الاتحاد الأوروبي، وقد اكتسبت رؤوس الأموال الأجنبية دفعة كبيرة بعد عام 2004، فحسب منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة فإن تركيا تحتل المرتبة السادسة عشر عالميا بين أكثر الدول الجاذبة للاستثمار سنة 2007م بمقدار 22 مليار دولار، وبالاعتماد على هذه الاستثمارات تمكنت تركيا من تمويل نسبة 50% من العجز الجاري خلال رؤوس الأموال الثابتة واستطاعت ان تجعل الاستثمارات الأجنبية محركا للنمو².

الإنتاجية :

زادت إنتاجية العامل التركي في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية لنتيجة تحسن بيئة العمل محققا إنتاجية تجاوز فيها نظيره في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ولم يسبقه في هذا المجال على المستوى العالمي سوى العامل التركي والعامل الهندي، وهذا التقدم يعتبره خطوة مهمة في مجال جسر الهوة بين مستوى التنمية التركية ومستوى التنمية لدى الاتحاد الأوروبي.

السياحة :

إهتمت حكومة العدالة والتنمية بمجال السياحة، حيث قامت بعدة إجراءات للنهوض بالقطاع أهمها تحسين البنية التحتية للمؤسسة والقانونية لقطاع السياحة، كما سعت لتحقيق التعاون مع المنظمات المهنية في وضع خطة سياحية عامة تستهدف زيادة تنوع المنتجات السياحية، وتحديد أولويات القطاع، كما تقوم بجرد وتقييم كافة المناطق السياحية بالبلا، وقد كان عدد السياح الزائرين لتركيا عام

¹ إبراهيم أوزتورك، مرجع سابق الذكر ، ص52.

² المرجع نفسه، ص62.

2002م يقدر بـ 13 مليون سائح، وتجاوز العدد 31.8 مليون سائح بحلول عام 2012م فيما زادت مداخيل السياحة من 10 مليار دولار في عام 2001م إلى 25.7 مليار دولار عام 2012م¹.

الصناعة :

سعت حكومة العدالة والتنمية على تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والقابلة للتصدير والمنتجات التي تتطلب تكنولوجيا وتقنية عالية، وكذلك تشجيع الإنتاج في مجال الكهرباء والإلكترونيات والأنظمة الدفاعية وأنظمة الفضاء وصناعة السيارات، وكانت الميزانية المخصصة لبحوث الصناعات الدفاعية في عام 2002م في حدود 50 مليون دولار فزادت عشرة أضعاف ووصل إلى 500 مليون دولار عام 2011م، كما أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج الطائرات بدون طيار، والخامسة في العالم في إنشاء السفن، والثالثة في صناعة اليخوت عالميا، كما أنها بدأت بصنع أول قمر إصطناعي إلكترو-عدسي إستخباراتي، هذا إلى جانب التقدم التركي في العديد من الصناعات.

الزراعة :

تعتبر تركيا أحد البلدان الرائدة في مجال الزراعة والصناعات المرتبطة بها على مستوى العالم نظرا لما تتمتع به من مناخ وظروف جغرافية مواتية، وأفضل شاهد على هذه المكانة هو زيادة صادرات جميع أنواع المنتجات الزراعية تقريبا، مما يضع الدولة بين أكبر المنتجين في العالم، وصل إجمالي الصادرات من المنتجات الزراعية (بما في ذلك المصنعة) إلى 12 مليار دولار أمريكي في عام 2010م، وصلت قيمة الإنتاج الزراعي في نفس العام إلى 62 مليار دولار أمريكي إرتفاعا من 24 مليار دولار أمريكي في 2002، ويعمل هذا القطاع حوالي 25% من إجمالي القوى العاملة في الدولة، ونسبة 40% من مساحة الأراضي التركية أراضي صالحة للزراعة، تعد تركيا إحدى الدول الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية في منطقة شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما يتميز ميزانها التجاري بإيجابية ملحوظة².

الطاقة:

¹ سمية حوادسي، مرجع سابق الذكر، ص90.

² المرجع نفسه، ص91.

كون تركيا بلد غير نفطي وتشكل الفاتورة النفطية عبئا ثقيلا على خزينتها، فهي تعمل من أجل تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها، لتعزيز أمن طاقتها ولعب دور في قضية الطاقة إلى المستوى العالمي، عبر طرق شتى أبرزها: المساهمة في تسوية الصراعات والتزاعات العالقة بين أنقرة والدول الغنية بمصادر الطاقة، أو تلك التي تمرر إمدادات الطاقة عليها في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز؛ بمعنى بناء علاقات حسن الجذر مع من قد يمثل مصالح تركيا¹.

المطلب الرابع : المحدد الخارجي

أظهرت المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة وإنهيارالإتحاد السوفياتي وحرب الخليج وعملية التسوية السلمية العربية الإسرائيلية، التي إنطلقت من مدريد، أظهرت هذه المتغيرات مجتمعية فضاء تركيا في جغرافية تمتد من بحر الأدرياتيكى إلى حدود الصين مرورا بالبلقانوالقفقاس غربا وشمالا وآسيا الوسطى وإيران شرقا والمنطقة العربية جنوبا، ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنيا، إقتصاديا، سياسيا، وثقافيا، وبدا لها في الأفق إمكانية القيام بدور محور إقليمي في هذه المنطقة الممتدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا والمفتوحة على إنتماءات حضارية قومية متعددة ومختلفة، وهكذا تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بالمؤسسة العسكرية والسياسية والإقتصادية، واستكفت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة الحضارية الإسلامية، اتجهت أثر التغيرات الجارية إلى إنتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقفقاس وأضحت لاعبا أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة، فقد وضع إنهيارالإتحاد السوفياتي وتفككه وإستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا وكذلك جمهوريات البلقان والقفقاسوتركيا أمام خيارات التفاعل مع هذه الجمهوريات وشعوبها خاصة أن معظم شعوب هذه الجمهوريات من آسيا الوسطى والقفقاس والبلقان بتركيا يأخذ اهتماما كبيرا في النشاط الإقليمي التركي ومن ناحية ثانية دفع مناخ التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ومشروع إقامة نظام إقليمي شرق الأوسط دفع بتركيا إلى التوجه بقوة نحو الشرق الأوسط أمنيا وإقتصادياوتجاريا، بقيت تركيا مشدودة إلى أوروبا سعيا إلى نيل عضوية الإتحاد الأوروبي، واستراتيجيا عملت على توطيد علاقتها أكثر فأكثر مع الولايات المتحدة

¹ بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 119 .

خاصة من الناحية العسكرية معتقدة أن دورها في الاستراتيجية الأطلسية والأمريكية بشكل خاص سيبقى مهما وفعالا وإن كان سيتحول من دور الشرطي في مراقبة حدود الاتحاد السوفياتي السابق إلى دور التصدي للتيارات القومية العربية في المنطقة وكذلك التيارات الإسلامية المتشددة، وقد كان لـ **تورغوتأوزال** رئيس الحكومة خلال الفترة 1984-1989م ومن ثم رئيس الجمهورية حتى وفاته سنة 1993م دور رئيسي في وضع هذه الإستراتيجية، إذ رأى ترابطا وثيقا بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحلف ثمين وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليميين.

وقد تزامنت هذه المتغيرات في السياسة الخارجية التركية مع التغيرات في الخلفية الداخلية لهذه السياسة أبرزها وصول التيار الإسلامي إلى مواجهة السياسة التركية بعدما ظلّ ينظر إليه طوال العقود الماضية على أنه تيار هامشي لا وزن له في العملية السياسية التركية ومع وصول هذا التيار إلى الواجهة السياسية التركية بدأت بعض الأوساط التركية نقول إن مكانة تركيا الحقيقة وخيارها السياسي يجب أن يرتبط بالدائرة الحضارية الإسلامية لا بالخيار العلماني الذي يسعى للإرتباط النهائي بالغرب، وقد رسخ هذا الاعتقاد في الأوساط التركية أكثر فأكثر الرفض الأوربي المستمر وقبول تركيا في عضوية الإتحاد الأوربي مشاكلها المزمدة مع اليونان¹.

أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الإستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظرا لأهمية الأوضاع في المنظمة الإسلامية، ولاسيما بعد غزو أفغانستان والعراق، وتجلي إيلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة، من وهو ما تمّ بالفعل مع أكمل الدين إحسان أوغلو، وهو أن كان رئيسا لمنظمو تمثل كل العالم الإسلامي، إلا أنه كان يحمل مناخا قريبا جدا من ذهبيّة حزب العدالة والتنمية لجهة ضرورة تفعيل دور المنظمة.

كذلك أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، كما أنّها من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا، ولم تتخلّف تركيا عن المشاركة في " الإتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" في 14 يوليو 2009.

قوات حفظ السلام :

¹ حورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص.9-10.

لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات البونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان يوليو 2006، وكانت عودة عسكرية للمرة الأولى لجنود الأتراك إلى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائياً عام 1918م، وتستعد تركيا لإرسال قوات سلام أيضاً إلى الصومال؛ وقد وافق البرلمان على ذلك في فبراير 2009، ولتركيا مشاركة في قوات الأتلافي في أفغانستان في إطار عمليات مكافحة الإرهاب، كما أعلنت تركيا إستعدادها للمشاركة بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار¹.

أ/ البعد الدولي :

يتشكل السلوك السياسي للمجتمع الدولي أساساً من خلال مساندته العلمية والمنطقية للتحويلات في المنطقة، وكان هذا أحد أهم الجوانب المساندة للخطاب السياسي لحكومة أردوغان، والذي كان يجب أن يتحقق من أجل تنفيذ السياسة الخارجية لتركيا، وتحقيق الإستقلالية الإستراتيجية في مواجهة الغموض السائد في المنطقة، ومن خلال حشد تأييد المجتمع الدولي، حاولت تركيا أيضاً تطبيق سياسة أكثر نشاطاً في مواجهة عملية التحول الإقليمية، ومع ذلك لم يكن لهذه الجهود أي أثر جيوبوليتيكي جوهري لإحتواء الإضراب الذي ولد في فترة مابعد الربيع العربي في المنطقة، وقد أدى تعارض المصالح وتباين الخيارات السياسية للأطراف العالمية والإقليمية تجاه الأزمة السورية والمأساة السياسية في مصر، إلى..... تركيا عن حل الأزمة الإقليمية إلى تعميق الأزمة بسبب تصاعد النهج المتطرف خاصة في سوريا.

وهناك مشكلة مماثلة أخرى واجهت تركيا وهي الانقلاب العسكري في مصر في يوليو 2013، فلابد من إستنكار التدخل العسكري، أظهرت للتدخل العسكري في الشأن السياسي المصري وبذلك أكدت هذه الأطراف أنه حين تتعرض مصالحها للخطر فإنّها مستعدة لإغماض أعينها عن التحركات الغير ديمقراطية في السياسة في مرحلة ما بعد الربيع العربي، ومعاً ذلك كان هذا النوع من ردود الأفعال الغربية يستهدف أيضاً الطموحات التركية القصيرة وطويلة الأجل في الإقليم والتي كانت تفيد كل الدول في المنطقة فعلاً، فعندما وصل الإخوان المسلمون إلى السلطة إعتبرت أنقرة مصر واحد من أهم

2 محمد نور الدين، السياسة الخارجية...أسس ومركبات، في محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص 141.

حليفاتها في ترجمة رؤيتها للشرق الأوسط، غير أن القاهرة تحولت بعد الانقلاب إلى قيد إستراتيجي أمام تركيا ومع عدم رغبت المجتمع الدولي في التدخل الإيجابي وتزايد التهديدات الأمنية التابعة من الشرق الأوسط، فضّلت تركيا تعزيز علاقاتها الأمنية بحلف الناتو والدول الغربية¹.

ليس جديداً أن تكون العوامل الدولية أحد المحددات الأساسية لسياسات ومواقف وتوجهات الدول في منطقة الشرق الأوسط إذ أنّ نمط التدخل والتأثير الذي غالبا ما يكون التحريض أو التحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى، ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق ومرت بسوريا، ثم حركة حماس وأخيرا إيران، لكن ليس التدخل كله تحريضا فهناك في المقابل المحاولات الدعوية من جانب إسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وانعكست هذه المحاولات والدعم الأمريكي لها على تجزأت المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي-الإسرائيلي، وكذلك على علاقت بعض الدول العربية بدول الخليج العربي، وقد برز دور العوامل الدولية في التأثير على قيام الإستراتيجيات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لكل من تركيا وإيران من خلال الملامح التالية:²

- 1- المكانة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.
- 2- الأمن الداخلي والخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط.
- 3- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط.
- 4- النزاع الإيراني-الأمريكي في الشرق الأوسط.

ب/ البعد الإقليمي :

بالإضافة إلى البعد الدولي لا يمكن فهم إعادة التوجه الإستراتيجي الجديد لتركيا نحو الشرق الأوسط دون مراعاة الآثار الناجمة عن الآليات الإقليمية الجديدة، ولعل أحد الجوانب الملموسة في الواقع السياسي الإقليمي الجديد يمكن في حالة التقلب السياسي التي تمر بها المنطقة منذ ثلاث سنوات.

¹ مراد شتلاش، إسماعيل نعمان تيلجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، 16 ديسمبر 2013، ص 05.

² طایل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، 2013، ص 42.

فقد أدى الاضطراب السياسي بطريقة ما إلى زيادة اشتقاق بين الأطراف الإقليمية، وشهد الطريق لعداء استراتيجي جديد بين الأطراف الإقليمية مثل: السعودية، إيران وتركيا، ويعد ذلك بمثابة القوة الدافعة الرئيسية وراء النتائج الكارثية للقتل الجماعي للمدنيين ونزوح الآلاف من الشعب السوري ففي السنوات الأخيرة كانت تركيا تعمل للقضاء على الخصومات بين الأطراف الإقليمية ومحاولة دمجها في النظام الجيوبوليتيكي العالمي ككل، ومع ذلك فإنه نتيجة للصراع في سوريا كانت الرؤية الاستراتيجية لأنقرة مختلفة عن تلك الخاصة بكل من طهران ودمشق وصارت مختلفة مؤخرًا عن نظيرتها في القاهرة، وقد ترك ذلك آثارًا سلبية على أشكال الانخراط التركي على المستوى الإقليمي بدرجة تفوق تلك الآثار على المستوى الدولي ولذلك كانت أنقرة حائرة في دوافعها لحل القضايا الإقليمية بين ربط نفسها بالأطراف الدولية الكبرى من ناحية وممارسة دور اللاعب الإقليمي الرئيسي من ناحية أخرى¹.

وقد أوجدت طبيعة هذا التجاوز والذاكرة التاريخية المشتركة بالحقب الإيجابية والسلبية، مصالح متوافقة أو متناقضة بين دول المنطقة، وفرضت عليها السعي للوصول إلى نوع التوافق الإقليمي لمساكلمها المشتركة وقد جاءت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط نتيجة لهذا الجوار الجغرافي الذي نجحت فيه دول من خارج النظام الإقليمي العربي في بلورة إستراتيجيات إقليمية في طبيعة تعاملها مع دول منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول العربية التي لم تنجح في وضع إستراتيجية عربية متناسقة للتعامل مع بقية دول المنطقة بما يحقق الحد الأدنى من المصالح العربية المشتركة ويعزز أمنها الإقليمي، بل اتبعت سياسات متناقضة وصلت إلى حالة من الغياب إن لم تكن الغيوبة السياسية إزاء التطورات الإقليمية المهمة، والإكتفاء في معظم الأحيان بدور المشاهدة أو المساند لخطط الأطراف الإقليمية والدولية، وقد برزت لكل من تركيا وإيران إستراتيجيات إقليمية واعدة سمحت لها بالتدخل في أكثر من جبهة عربية، فأصبحت لها مصالح في المنطقة فتحت احتمالات التدخل في ظل غياب صيغ إقليمية توافقية².

يعتقد الكثير من الأوساط التركية أن المتغيرات الدولية والإقليمية والتحول الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتيكا الإسلامية مفادها إنتقال مركز هذه الجيوبوليتيكا إلى تركيا بدلا من العالم العربي وإيران، وحسب هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية العربية-الإسرائيلية

¹ مراد شتلطاش، إسماعيل نعمان تيلجي، مرجع سابق الذكر، ص 6.

² طایل يوسف عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 35.

وإدخال إسرائيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى إتخاذ موقع طرفي إسلاميا وإقليميا، كذلك إيران بحكم وضع الشيعة كأقلية في العالم الإسلامي وتحديدًا في الجزء الشرقي منه.

فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعدا أوربيا وأورآسيا وإسلاميا، ويرى الخبير السياسي التركي "سينجر ديفتشأوغلو" أن تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية على النحو التالي :

- الإتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الاورال الذي يشمل أيضا روسيا وجورجيا وأرمينيا.
- الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الإتحاد السوفياتي.
- الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان .

ويعتقد أوغلو أنه سيكون لتركيا بحكم توسطها هذه الدوائر الثلاث إمكانية أن تؤدي دورا سياسيا وإقتصاديا مهماً جداً.

هذه التغيرات والتحولات التي عصفت فيها يبدو بعض الثوابت الخارجية التركية، دفعت دبلوماسيتها إلى تدعيم خيارها الإستراتيجي المرتبط بالغرب ببعض التوجهات والمنطلقات الإقليمية المستحدثة تجاه آسيا الوسطى والشرق الأوسط¹.

¹ عورشيد حسين دلي، مرجع سابق الذكر، ص12.

المبحث الثالث: المراحل التي مرّت بها السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الحرب الباردة

كانت السياسة الخارجية لتركيا عند قيام الجمهورية تركز على مقولة: "سلام في الداخل وسلام في الخارج"، وقد فسر ذلك على أنّه سياسة إنطواء على النفس، وعدم الإهتمام بالشؤون الخارجية، لأنّ متطلبات الإهتمام بالداخل كانت أكبر من الخارج، وبعد أن تسلم عصمت "إينونو" الرئاسة، ظهرت سياسة تقول: الغرب أولا ودائما، وقد شجعت مرحلة الإنفتاح الداخلي على التعددية الحزبية والسياسية عام 1945م الحكومات التركية على أن يكون لبرنامج أحزابها وسياسات حكومتها إتصالات خارجية واسعة، وبالأخص عند نشوب الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها من سياسة التحالفات العسكرية والسياسية، حيث لم تجد تركيا بحكم موقعها الجيوسياسي إلاّ الإنضواء لأحد المعسكرين إبان الحرب الباردة، وحيث أنّ نظرة الأتراك في العقود الماضية، أي؛ قبل الحرب العالمية الثانية، كانت تتجه نحو الحداثة الغربية الأوروبية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فكان التوجه السياسي والعسكري إلى الإتجاه الأوروبي وحلف الناتو هو تحصيل حاصل بالنسبة إلى الزعماء الأتراك،

سواء في حكومات "عدنان مندريس" في عقد الخمسينيات التي اندرجت في سياسات الغرب والتحالف مع إسرائيل، أو في عهد "سيلمان ديميريل" في عقد الستينات¹.

يمكن أن نعتبر السياسة التوسعية التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني من الإستثناءات الهامة لما ذكر سابقا في المراحل الأخيرة للدولة العثمانية، ومن الواضح أن عامل التأثير الذي شكله السلطان عبد الحميد الثاني على المسلمين المستعمرين خلق الحدود فقد أخر ومنع السياسات التوسعية التي طمحت إليها القوى الكبرى العادية للدولة العثمانية. إن عملية التآرجح ما بين طرفي السياسة قد عملت على تضيق الأفق الإستراتيجي الدولي في تقاليد السياسة الخارجية العثماني-التركية كما أضعفت خياراتها التكتلية، وأزلت تأثيرها على المناطق المجاورة وضعتها في حلقة مفرغة توجهها تجاذبات السياسة الداخلية والتهديدات الخارجية، والأهم من ذلك أنه لم يتحقق الإنسجام بين ضرورات السياسة الخارجية وبين الثقافة السياسية الداخلية².

لعبت التجربة السياسية التي خاضها واكتسبها مصطفى كمال كقائد عسكري خلال حرب الاستقلال دورا حاسما في تشكيل نظريته إلى التأثير الإجتماعي للدين في مجتمع الأناضول، فمن أجل تأسيس جمهورية علمانية على النسق الغربي كان لا بد له أن يلغي السلطنة العثمانية، ويتخلص من الحروف العربية والتعليم الإسلامي والأخوة الصوفية، لقد كان لكمال رسالة تمديدية متأثرة بشدة بالثورة الفرنسية وخصوصا بالتقاليد الفرنسية المعادلة للمؤسسة الدينية (.....) وهو نوع معين من العلمانية النشطة المدفوعة بقوة الدولة³.

المطلب الثاني : أثناء الحرب الباردة

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية كان النظام العالمي يتشكل على قاعدة القطبية التي تبلورت خلال السنوات القليلة التي تلت تلك الحرب الكتلة الشيوعية من جهة والكتلة الغربية الأوروبية والأمريكية من جهة ثانية، تركيا التي خاضت الحروب على إمتداد سنوات وقرون مع جارها الشمالي روسيا القيصرية، استطاعت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التعايش مع النظام الشيوعي في

1 محمد زاهر جول، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص188.

2 أحمد داود أوغلو، مرجع سابق الذكر، ص76.

3 عمرتا شينار، أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي في مصطفى الباد(محرر)، مجلة شرق نامة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية الإستراتيجية، العدد السابع، أكتوبر 2010، ص14.

موسكو، غير أن تمدد الكتلة الشيوعية إلى أوروبا الشرقية كان مدعاة للقلق في أنقرة التي أصبحت مطروقة شمالا وغربا وشرقا من دول شيوعية، كان ذلك بداية مرحلة جديدة مهمة من تاريخ أوروبا وكذلك من تاريخ تركيا وبخلاف ما كان الوضع قبل الحرب العالمية الثانية شهدت أوروبا الغربية (الغرب عموما) مع إنتهاء الحرب بداية تبرعم نظام سبيلور بصورة تدريجية وينتظم في مؤسسات أمنية وإقتصادية وسياسية سيكون لها شأن عظيم في الصراع الدولي، وفي تأثيرها على العلاقات التركية مع أوروبا الغربية¹.

فبعد إختيار الدولة العثمانية اتبعت الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923م سياسة جديدة في علاقاتها الخارجية ويمكن وصفها بأنها ذات اتجاه واحد، أي اتجاه أوروبا والغرب وعلى الرغم من هذه السياسة ذات الاتجاه الواحد كانت هناك المحاولات من قبل كمال أتاتورك في ثلاثينيات القرن المنصرم لفتح آفاق جديدة امام تركيا في علاقاتها الخارجية، إذ أنه قام بتأسيس حلف البلقان في عام 1934م بين تركيا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا، وبتأسيس حلف سعد آباد في عام 1937م بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، ولكن هذين الحلفين باءا بالفشل ولم يستمرا طويلا، وكنتيجة طبيعية للسياسة ذات الاتجاه الواحد شهدت العلاقات التركية مع محيطها العربي والإسلامي وحتى المسيحي إنقطاعا دام عدة عقود بسبب السياسة التي تقوم على العداء، مما أدى إلى تصاعد توتر علاقات تركيا مع معظم جيرانها، كما أصبحت تركيا أثناء الحرب الباردة طرفا في الاستقطابات الدولية²، وتبنت الجمهورية التركية سياسة الحياد رسميا انضمت إلى عصبة الأمم عام 1932م ووقعت على ميثاق إقليمية مع الدول المجاورة لها وتحول هذا الحياد الرسمي إلى موقف مناصر لألمانيا في الحرب العالمية الثانية بعد عملية "بارباروسيا" التي بدأت في يونيو 1941م، وتثبت الكثير من الوثائق أن رئيس الوزراء التركي "شكري سراج أوغلو" (1887-1953) أعرب عن أمنيته بأن تسمح للقوات الألمانية لإتحاد السوفيياتي عن الخارطة³

خلال الحرب الباردة كانت تركيا تحتل موقع البلد الجناح ضمن إستراتيجية الناتو وإستنادا إلى الحدود الجغرافية الخارجية للتحالف الغربي، التصور الإستراتيجي للناتو شهد تطورات في مرحلة ما بعد الحرب

¹ محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحاضرة، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط 1، 1998، ص 29.

² أمر الله إيشلر، محاضرة التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية-العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011/01/15.

³ -http://chronicle.fanack.com/ar/torkey/histery-post-to-present/foreign-policy،février 2015، 11:00h.

الباردة وكان على تركيا أيضا أن تجرى حساباتها الخاصة، وتواجه تركيا في أفغانستان مؤشر واضح على هذا التغيير وعلى أنها لم تعد البلد الجناح، في هذه المرحلة تواجه تركيا ضغوطا لتلعب دورا إقليميا أكثر أهمية مما أدى إلى ظهور توترات بين حلفائها الإستراتيجيين وبين بروز مسؤولياتها الإقليمية أن معالجة مثل هذه العلاقات فشلت تماما في الأزمات الإقليمية الأخيرة في القفقاس والبلقان والشرق الأوسط لكن تبقى تركيا ملزمة بإنشاء التناسق بين حلفائها الإستراتيجيين وبين الدول المجاورة لها، كما أن الحقائق الديمغرافية الفريدة لتركيا تؤثر بصورة خاصة على رؤيتها في مجال السياسة الخارجية¹.

وجدت تركيا في التطورات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية فرصة ذهبية لتحقيق مشروعها الغربي فانضمت أمينا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952م، وسعت منذ العام 1959م لتكون جزء من المشروع الإقتصادي الجديد لأوروبا الذي أبصر النور فيما سمي السوق الأوروبية المشتركة العام 1958م، بعد توقيع إتفاقية روما 1957م بين ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبور². واعترافا بدولة إسرائيل عام 1949م والمشاركة في المؤسسات الأوروبية³.

لقد كان مسؤولو السياسة الخارجية التركية يرون أن التنافس مع اليونان يقضي بأن تكون تركيا عضوا في كل المؤسسات التي توجد فيها اليونان، حتى لا تستخدم هذه الأخيرة المؤسسات الدولية التي تشارك فيها (والتي لا تشارك فيها تركيا)، منبرا ضد تركيا، وكان الهاجس الأمني لأوروبا يدفعها للترحيب بالطلب التركي على رغم المخاوف من التأثيرات السلبية للإقتصاد النامي في الإندماج الأوروبي، وافقت المجموعة الأوروبية على طلب الشراكة اليونانية عام 1961م، وبعد سنتين من تقديمه وافقت على الطلب التركي توقيع "إتفاق أنقرة" في 16 سبتمبر 1963م⁴.

كذلك حين أنهت اليونان حكم الطعنة العسكرية عام 1974م ودخلت مرحلة الديمقراطية كانت تركيا تشهد إضطرابات سياسية أواخر السبعينات، توجت بانقلاب عسكري 12 سبتمبر 1980م شكّل ضربة قاضية للديمقراطية. وفي هذا الوقت جرى الإحتلال السوفياتي لأفغانستان وقامت الثورة الإسلامية لإيران وكان ذلك مدعاة لتوثيق العلاقات بين أمريكا وتركيا التين وقعتا في النصف الثاني من

¹ أحمد داود أوغلو، ترجمة عدنان توفيق، السياسة الخارجية التركية وبلوغ درجة الصفر في المشاكل، جريدة الصحافة العالمية، الصحيفة المركزية للإتحاد الوطني الكردستاني، 2005.

² محمد نور الدين، مرجع سابق الذكر، ص29.

³ محمد نور الدين، مرجع سابق الذكر، ص133.

⁴ محمد نور الدين، الجمهورية الحائرة، مرجع سابق الذكر، ص31.

الثمانينات إتفاقات معونة عسكرية ومالية، كانت موضع إرتياح في أنقرة لأنها كسرت العزلة التي واجهتها من أمريكا ومن أوروبا بعد إحتلال تركيا لقبرص عام 1974م، ومع ذلك كانت عضوية اليونان الكاملة في المجموعة الأوروبية عام 1981م¹.

أدى إنقلاب 12 سبتمبر 1980م الديمقراطية في تركيا فحضر مجلس الأمن القومي جميع الأحزاب وزجَّ بزعمائها في السجون أو وضعها في الإقامة الجبرية، وتكرّس التدخل العسكري في الحياة السياسية من خلال دستور 1982م، الذي شرع مؤسسة مجلس الأمن القومي التي ترسم الخطوط للسياسات التركية بالداخل والخارج، وشهدت الثمانينات كذلك ولاسيما منذ عام 1984م معاودت النشاط المسلح للأكراد عبر حزب العمال الكردستاني مع العودة الخجولة للديمقراطية عام 1983م حسّنت بعض الشيء العلاقات مع تركيا والمجموعة الأوروبية، اجتمع مجددا مجلس الشراكة بين الطرفين عام 1986م².

فالسياسات التركية نحو الغرب لاقت الترحيب والتأييد والتشجيع والدعم الإقتصادي والصناعي والسياسي من أمريكا والدول الأوروبية، لأنّ هذه الدول كانت بحاجة إلى تركيا وموقعها الإستراتيجي وجيشها وقوتها العسكرية لتكون في خطوط الدّفاع الأولى ضد حلف وارسو والإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية المشاركة في حلفه العسكري، وكان بالعكس من ذلك تأثير إهيار الإتحاد السوفياتي وحلف وارسو سببا في تغيير السياسة الخارجية لتركيا³.

المطلب الثالث : مرحلة ما بعد الحرب الباردة

بانتهاء الحرب الباردة اعتبر الغرب وحلف الأطلسي وعلى رأسها الولايات المتحدة أنّهما المنتصران بهذه الحرب نتيجة تطبيق إستراتيجيات الحرب الباردة، واعتبر أنّ الإتحاد السوفياتي لم يُهزم نتيجة المواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة بل نتيجة إستراتيجية الإحتواء الأمريكية، واعتبرت تركيا الأطلسية نفسها من ضمن المنتصرين في هذه الحرب، وعادة ما بحث المنتصرون في الحرب عن جوائز لانتصاراتهم تطبيق لأحد مبادئ الحرب وهو " إستثمار النصر"، لقد أنهى إنتهاء الحرب الباردة معه الإستقطاب الدولي

¹ المرجع نفسه، ص33.

² محمد نور الدين، تركيا الجمهورية، مرجع سابق الذكر، ص34.

³ محمد زاهر جول، مرجع سابق الذكر، ص188.

الذي كانت تركيا جزءاً منه، وبانتهاء ذلك أخذت تركيا بالانتباه إلى المصادر المحلية للخلافات مثل ترسيم الحدود وتوزيع الموارد المائية وظاهرة الأصولية الإسلامية والعنف¹.

إن إحدى أهم النتائج الجيوسياسية لنهاية الحرب الباردة هي إزالة هذا التوازن الإستراتيجي الذي كان يقوم بوظيفة أداة لضبط الأمور، وبعد ضعف القوة القارية لأوروبا وآسيا وانسحابها إلى الخطوط الخلفية ظهرت ساحة مناورة جديدة بين القوى الإقليمية المجاورة والقوى الصغيرة في مراكز المناطق الداخلية للساحات التي تمّ الإنسحاب منها، وانفتح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية ملء الفراغ في هذه الساحات، مما أدى إلى ظهور إحتكار إستراتيجي وخروج الولايات المتحدة الأمريكية عن لعب دور القوة المركزية باعتبارها أحد القطبين كما كانت في الماضي وبروزها من ثمّ كقوة وحيدة مهيمنة تمتلك قدرة التدخل في ساحات الأزمات الدولية، وفي هذا الإطار ظهر مصطلح " النظام العالمي الجديد"².

كان لزاماً على السياسة الخارجية التركية المنغلقة على نفسها أن تستجيب للمتغيرات الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ أن موقع تركيا الجيوسراتيجي على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم، وإرثها التاريخي دفعا تركيا إلى اتباع سياسة جديدة³. ومن منطلق الإستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الإهتمام بالبنية الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات إقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وضمن هذا المنظور تصبح تركيا معنية بصورة مباشرة باعتبارها الإقليمية أكثر من ذي قبل، وهو ما يتطلب مزيداً من الإنخراط في هذه الإعتبارات وقد عبرت تركيا عن هذا الإهتمام بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية مستثمرة لموقعها الجيوسراتيجي الذي تتمتع به⁴.

كان خطأ أمريكا الأكبر أن بعض الساسة الأمريكيين شجعوا بعض المفكرين والمثقفين الأمريكيين على الدعوة إلى أفكار غريبة ومنكرة مثل الزعم بنهاية التاريخ وبصدام الحضارات وغيرها، وهم يضعون في تصورهم الأول الصراع مع الإسلام والمسلمين مما أدخل العلاقات التركية الأمريكية في حالة حرج من

¹ شوكت سعدون، تركيا بعد الحرب الباردة، مجلة العربية للعلوم السياسية، رابط الكتاب الأردنيين، فرع اربد، ص 162.

² أحمد داود أوغلو، مرجع سابق الذكر، ص 135.

³ أمر الله إيشلر، مرجع سابق الذكر.

⁴ عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص 3.

جهة، وفي حالة تباعد في الموافقة على مثل هذه التصورات الأمريكية الخاطئة نحو الإسلام والمسلمين والعالم الإسلامي بأجمعه من جهة أخرى، فرفضت الحكومة التركية ممرا للجيش الأمريكي عندما دخل في حرب الخليج الثانية عام 1991م¹.

فلما وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م ظهرت سياسة خارجية لتركيا واكبت الإنفتاح والمصالحة الداخلية وتنامت مع النمو الإقتصادي وبالأخص في توسيع دائرة الصادرات الإقتصادية لدول الجوار والمعالء أجمع، وقد حدد الدكتور "أحمد داود أغلو" مفهوم الدولة المركز وفق النقاط التالية :

✓ العمق الجغرافي؛

✓ الإستمرارية التاريخية؛

✓ التأثير الثقافي المتبادل؛

✓ الترابط الإقتصادي المتبادل وقد غيرت هذه السياسة الخارجية النظرة إلى تركيا كانت دولة غير ودية، وما زالت تعتمد على سياسة الحرب الباردة، إذ حوّل حزب العدالة والتنمية غير صداقة التحالف التي كانت موجودة إلى شراكة إستراتيجية وأصبحت تركيا بذلك بلدا نموذجيا يحتذى به بعد أن كان بلدا يقلد الآخرين، وقد وقعت تركيا تأشيريات الدخول إلى تركيا عن 68 دولة، وهذا مؤشر على رغبة تركيا على الإنفتاح مع العالم، كما سعت تركيا وبشكل كثيف إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية حيث رفعت التأثيرات عنها².

إذ حصل تغيير جذري في سياستها الداخلية والخارجية فللمرة الأولى وصل إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية فقد أعاد صياغة علاقاتها الخارجية³.

فقد أربكت أحداث 11 سبتمبر العالم كله وفي قلب منه العالم الإسلامي، حيث تحوّل الأخير إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية تحت ذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي، ولم

¹ محمد زاهر جول، مرجع سابق الذكر، ص 189.

² -محمد زاهد جول، مرجع سابق الذكر، ص 190.

⁴ شيلان رستم، السياسة الخارجية منذ إنتهاء الحرب الباردة، درجة الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، موقع الدراسات والأبحاث والاستراتيجية، بيروت، 2013/09/05.

تكن تركيا كونها بلدا مسلما بمنأى عن تأثيرات الحرب الأمريكية على الإسلام والتي أنتجت حربين كبيرتين في أفغانستان والعراق¹.

ثمّة تطورات ساهمت في إحداث تحولات كبرى في طبيعة السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، منها تحولات السياق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة التي أعادت تأكيد أهمية تركيا الإستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحرب أفغانستان، ونموذج المعتدل الذي قدمه حزب العدالة، وحاجة القوى الغربية إلى الدور التركي في الحرب العالمية على الإرهاب، وهي عوامل ساهمت مجتمعة في إعادة دفع تركيا بالمعنى الجيوسياسي إلى أداء دور أكثر فعالية على الساحة العالمية عموما وعلى مسرح عمليات الشرق الأوسط خصوصا².

وفي إطار الملاحظات السابقة أقرت الحكومة التركية عددا من السياسات التي سعت إلى تنفيذها :

- ✓ تمثيل تركيا عنصر استقرار في المنطقة بديمقراطيتها وإقتصادها وموقفها المحترم لحقوق الإنسان؛
- ✓ الإنطلاق من مبدأ وجود البيئة الإقليمية الأمنية بسهم إسهاما مهما في التنمية الإقتصادية، ولهذا السبب تبذل تركيا الكثير من الجهود من أجل إقامة الأمن والاستقرار في محيطها القريب؛
- ✓ إنّ لتركيا علاقة جغرافية وتاريخية وثيقة مع أوروبا، ولذا ستبقى علاقتها مع الاتحاد الأوروبي بتحقيق التزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الاتحاد مع الدول الأخرى أيضا للانضمام إليه في أسرع وقت ممكن؛
- ✓ تواجه الجهود في سبيل أخذ تركيا مكانتها التي تستحقها داخل مفهوم الأمن والدفاع الأوروبي (AGSK) الذي تشكل في إطار إستراتيجية الدفاع الأوروبي الحديثة بصورة متوازية مع الإسهام الذي قدمته تركيا في اليوم في حلف الناتو (NATO)؛
- ✓ استمرار التعاون السياسي والإقتصادي بين تركيا والدول الصديقة والحليفة وتكثيف هذا التعاون خاصة في مجالات الإقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والإستثمار؛
- ✓ مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي يغلب عليه الصفة الدفاعية؛

¹ محمد نور الدين، السياسة الخارجية-أسس ومركبات ، مرجع سابق، ص135.

² محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2012، 594.

- ✓ مواصلة علاقات الصداقة مع الإتحاد الفدرالي الروسي وآسيا الوسطى والقوقاز على أساس التعاون بعيداً عن المنافسة؛
- ✓ مواصلة العلاقات التي تعتمد على المصالح الإقتصادية المتبادلة مع اليونان تمهيداً لحل المشاكل السياسية المعقدة في ظل مناخ الثقة الذي تشكله هذه العلاقات؛
- ✓ مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير سياسة ذات محور أورو آسيوي إلى جانب البعدين التقليديين الأوربي والأطلسي للسياسة الخارجية التركية، وفي هذا الصدد تقوم الحكومة التركية ببذل الجهد من أجل تعزيز التعاون في إطار منظمة التعاون الإقتصادي¹ (ECO).

¹ محمد زاهر جول، مرجع سابق الذكر، صص 195-197.

الفصل الثاني:

العراق في المنظور الاستراتيجي
للسياسة الخارجية التركية

إن الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها العراق بإعتبارها قلب الشرق الأوسط، جعلها محطة أنظار الدول المحيطة بها ولاسيما تركيا، التي تعد من أهم الدول التي ترى فيها مصالحها، وماهم من أهمية بالغة على الصعيد السياسي والإقتصادي والأمني، وهذا نظرا للروابط التي تجمع بين البلدين الجارتين من تاريخ وثقافة، مما ينعكس على طبيعة هذه الروابط وضرورة قيامها على أسس من التعاون المشتركة الإحترام المتبادل، فبناء دولة العراق لا يمكن استكمالها إلا ببناء دولة تسعى إلى تشكيل علاقتها الدولية وتحديد سياستها الخارجية.

المبحث الأول: عوامل اهتمام تركيا بالعراق

لقد أفرزت حرب الخليج الثالثة، واقعا جديدا على الساحة الإقليمية، مما جعل من تركيا تعيد ترتيب حساباتها وسياستها تجاه العراق التي تربط بينهم علاقة الجوار، في ظل إنعدام الجانب الأمني وهو الذي دفع السلطات التركية إلى الاهتمام بالشأن العراقي في شتى المجالات .

المطلب الأول: العامل السياسي.

بخلاف كل جيرانها بمن فيهم اليونان وأرمينيا العدوتان التاريخيتان، وباستثناء قبرص التي تمثل جزء لا يتجزأ من -الأمن القومي التركي وينظر إليها على أنها شأن داخلي تركي، فإن العراق يمثل أهمية أولى لتركيا لأكثر من سبب إن منطقة الموصل - كركوك - الواقعة الآن ضمن حدود الجمهورية العراقية كانت ضمن خريطة تركيا التي أقرها البرلمان التركي في جلسة سرية بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 1920م في اسطنبول فيما عرّف بـ "الميثاق الوطني" خلال مناقشات البرلمان التي حرت عشية معاهدة "لوزان" 1923م، واضطرار الأتراك للتخلي عن الموصل كركوك للعراق بعد ضغوط بريطانية، كان المناخ السائد بما في ذلك موقف أتاتورك نفسه هو أن استعادة الموصل - كركوك تكون ممكنة عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة، والتخلي التركي النهائي عن هذه المنطقة تمّ رسميا في معاهدة حزيران/يونيو 1926م الثلاثية بين تركيا والعراق وبريطانيا، ومع أن أنقرة لم تسع رسميا إلى إثارة هذا الموضوع من جديد، فإنه عند كل منعطف متصل بالوضع في العراق كان المؤرخون الإعلاميون يثيرون قضية الموصل - كركوك، وقد بان ذلك خلال حرب الخليج الثانية ولم تغب هذه المسألة عن التحرك ولو معنويا في العقل السياسي التركي، بل انعكست أحيانا بعض التصريحات أو التلميحات الرسمية لاسيما خلال عهد الرئيس الراحل "طورغوت أوزال"، وبالتالي فإن الجانب التاريخي من الموصل - كركوك لم يغادر بعد خلفية التفكير السياسي التركي بل يتم إيقاظه تبعا للتطورات ذات الصلة¹.

على الرغم من أن أساس السياسة الخارجية التركية يكمن في شعار - سلام في الداخل سلام في الخارج -، فإن استخدام الأقليات ذات الأصل التركي في الدول المجاورة يمثل سياسة تركية، وهذه هي الحل مع الأقلية التركية في اليونان وبلغاريا والشيخان، ووجود كتلة تركمانية في منطقة كركوك الغنية بالنفط أصلا ويقدر عددها بين 400 ألف ومليون نسمة، عامل اهتمام آخر بالوضع في العراق وتساعد حالة التفكك العراقية الراهنة على

¹ محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، بيروت، مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2008، ص235.

المراهنة التركية على الأقلية التركمانية كورقة ضغط داخلية تستخدمها أنقرة عند الضرورة، وقد برز ذلك خصوصا في انعقاد المؤتمر التركماني الثاني 20-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2000م الذي انعقد في أربيل ولحظ تقريره النهائي خريطة لحكم ذاتي تركماني وتميز المؤتمر بحضور تركي رسمي.

إن أحد الهواجس المركزية لدى النظام التركي هو هاجس التفكك الذي نجم عن اتفاقية "سفر" آب أغسطس 1920م والذي لحظ إقامته دولة أرمنية في شرق الأناضول ومنطقة حكم ذاتي كردي في جنوبه الشرقي، وإذا كان الخطر الأرمني غير واقعي نظراً لصغر مساحة أرمنيا وقلة سكانها وضعفها الاقتصادي والعسكري، فإن الخطر الكردي واقعي وحقيقي أولاً لأن للأكراد خلاف الأرمن، وجود كثيفاً في مناطق جنوب شرق تركيا نحو 10-12 مليوناً، وثانياً لأن الأكراد خاضوا فعلاً عمار ثورات وتمردات متوالية لم تنقطع منذ عام 1925م وحتى اليوم، وكاد التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني بين عامي 1984 و 1999 أن يقضي على وحدة الأراضي التركية، مع ذلك الهاجس الأكبر لدى أنقرة يكمن في وجود كتلة كردية كبيرة نحو 5 ملايين على الجانب الآخر للحدود في شمال العراق والخشية من هذه الكتلة تتبع من عاملين، الأول أن المنطقة الجغرافية لأكراد العراق المحاذية بل امتداد للمنطقة الجغرافية لأكراد تركيا، والثاني أن أكراد العراق قطعوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية شخصيتهم القومية ولاسيما بعد الحكم الذاتي في مطلع السبعينات، وازداد تبلور هذه الهوية بل اكتسابها أبعاد سياسية وكيانه بعد حرب الخليج الثانية، وصولاً إلى تأليف حكومة مستقلة وانتخاب برلمان وما إلى ذلك من مؤسسات دولة، هذا الواقع يثير بالتأكيد تركيا ويحرك هواجس ومخاوف تعلن على الملأ ومن أعلى المواقع السياسية العسكرية في أنقرة، لذا يحظى الوضع في العراق وفي شماله خصوصاً باهتمام وثيق واستثنائي من جانب السلطات التركية نظراً لتأثير التطورات العراقية الكردية على الوضع الكردي في تركيا¹.

ترى تركيا أن لها الحق في التدخل في الشأن العراقي حسب اتفاقيتي 1926م و 1946م، فبنود اتفاقية 1926م بينها وبين إنجلترا تنص على أنه في حال تخريب وحدة الأراضي العراقية يحق لتركيا التدخل في ولاية الموصل الأراضي المحيطة بها بمساحة 90 كلم مربع، كحماية لحياة أبناء عرقهم من خطر وتهديد الآخرين².

¹ محمد نور الدين، تركيا الصبغة والدور، نفس المرجع السابق، ص 236-237.

² عبد الجليل زيد المرهون، تركيا وقضية كركوك، مقال منشور على موقع:

قد عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في ثلاثين السنة الأخيرة وذلك حسب التحولات التي شهدتها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979م، والتدخل السوفييتي في أفغانستان وتفكك الإتحاد السوفييتي فيما بعد، وقيام الحرب العالمية الثانية وأحداث 11 سبتمبر 2001م واحتلال العراق 2003م وذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل وفي العراق على وجه الخصوص¹.

جاء غزو العراق للكويت ليضع حد للعلاقات التركية- العراقية اتسمت بالإيجابية والتحالف طيلة ثمانينات القرن الماضي ما جعل تركيا تنظم للمعسكر الغربي ضد العراق، واعتبرت أن غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الإتحاد السوفييتي، فسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ عملية غارات ضد العراق، إن مسارعة تركيا لفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاء وفقا لإستراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي المتمركز شمال العراق ضمن خطة لاسترجاع مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين².

بين جارات تركيا الثلاث في الشرق الأوسط إن العراق هي الدولة التي يمكن أن تكون لها معها علاقات متوازنة في ذلك من السخرية، إذا أخذنا بعين الاعتبار دور تركيا في مواجهة العراق أثناء أزمة الخليج إن هذا الاحتمال قائم إلى حد ما لسبب جغرافي، العراق بوجه عام مطورة باليابسة، خطوطه التموينية حتى حيث له منفذ على البحر بمحاذاة الخليج، طويلة ومعرضة للخطر، وعلى بغداد بالتالي تعتمد على بلدان أخرى لسلامة مواصلاتها وخطوطها التموينية وتركيا بالنسبة للعراق هي الجسر البري المباشر الذي يصله بأوروبا، وبديل بغداد عن اتكائها الشديد على تركيا باهظ التكلفة بالطبع، ثم إنّه خطر إذا أخذنا أزمة الخليج بعين الاعتبار، وبالمقابل إن فائدة تركيا الاقتصادية الممكنة بقيام العلاقات التجارية المتطورة كبيرة فيما يكون العراق طريقا هاما لنقل الصادرات التركية إلى الخليج³.

إن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي لعودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الأراضي العراقية، وكما حدث في الماضي فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات

¹ محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007، ص 227.

² مرجع نفسه، ص 227.

³ فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دمشق، دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، ط 1، 1993، ص 74.

العرقية والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد بدرجات متفاوتة على مر التاريخ، وهي تريد أيضا أن يصبح العراق دولة مستقرة ومزدهرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة وهذا يشمل أمن خطي الأنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق إلى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط، وقد أعلنت أنقرة في مناسبات متفرقة ما تعتبره "خطوطها الحمراء" في العراق التي لها علاقة بالتسوية النهائية لوضع شمال العراق أكثر بكثير من أي شيء آخر، أعلن أن هذه الخطوط الحمراء تعارض أية تسوية فيدرالية كردية في العراق¹.

فتاوت تركيا تجاه العراق :

- الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وذلك انطلاقا من أن أي تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم كل الدول المجاورة له بما فيها تركيا؛
- منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق انطلاقا من أن إقامة مثل هذه الدول رسميا ستشجع أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق، والسعي الجدي مهما طال الزمن بهم إلى تحقيق الانفصال عن تركيا أو على الأقل إقامة حكم ذاتي مادام مثل هذا الهدف أصبح واقعا في شمال العراق، إن تركيا تعارض حتى منح أكراد العراق حكما ذاتيا واسعا يمكن أن يفتح لاحقا على استقلال كامل، وهي ترى أن إعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق يمكن أن يكون سببا للحرب وهذه مسألة محسومة كليا لدى أنقرة، ووجود الجيش التركي في بعض مناطق شمال العراق، وإن الوقت نفسه دور الشرطي الذي يراقب حركة الأكراد العراقيين منعا لأي مفاجآت والمتأهب دائما للتأديب؛
- إن التفكيك السياسي والعربي للعراق شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق منطقة - كركوك- حقوقا ثقافية وحكما ذاتيا وألا يكونوا في أي حال تابعين لمنطقة الحكم الذاتي الكردي المحتملة في المستقبل، وذلك يبقى التركمان "جيبا" تركيا داخل العراق سواء تجاه بغداد أو تجاه الأكراد؛
- منع تشكيل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا، وإذا كانت تركيا مع العراق موحد فإنها ضد ظهور عراق قووي؛

¹ هنري ج باركي، العراق وجيرانه، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 141، يوليو 2005، ص04.

- من ثوابت تركيا أيضا عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق وإذا كان لا بد من إقامة مناطق حكم ذاتي متعددة فإنها تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي للشيعة في الجنوب وتفضل أن تكون تابعة لبغداد، أي أن تركيا مع وجود 3 مناطق حكم ذاتي محدود للأكراد في الشمال للتركمان في الموصل - كركوك - ومنطقة حكم ذاتي لما تبقى من عراق¹؛
- التركيز على الأقلية التركمانية في العراق لإبقاء إمكانيات التدخل في الشؤون العراقية².

شكلت أوضاع التوتر التي عرّفها التاريخ سنة 1991م، وقيام انتفاضة في الجنوب بقيادة الشيعة وأخرى الانتفاضة في الشمال بقيادة الأكراد عاملا هاما في التغيير الذي اعتبر مفاجئا في السياسة التركية تجاه الأكراد، والتي تجسدت في العديد من الإجراءات التي قامت بها تركيا آنذاك وعلى صعيد رسمي وذلك في محاولة لتخفيف التوتر، وانعكاسات أحداث العراق على تركيا، حيث اتضح فيها بعد أن تركيا اتخذت تلك الإجراءات بشكل مؤقت فقط، وبأنها ليست سياسية واضحة وحاسمة اتجاه المسألة الكردية بها. إذ وصلت الأمور إلى حد طرح ما يسمى بخريطة أوزال الكونفدرالية العراقية ما بعد صدام" والتي تهدف إلى انفتاح تركيا على الأكراد، وتمثلت النقاط الأساسية للمشروع التركي كما يلي:

- إقامة كونفدرالية عراقية تتألف من ثلاث مناطق متساوية الحقوق، عربية، تركية، وكردية وتضم المنطقة الكردية محافظتي السليمانية وأربيل، بينما تتألف المنطقة التركية من محافظتي كركوك والموصل النفطيتين وهنا تتضح محاولة تركيا السيطرة من خلال التركمان على هذه المناطق الغنية بالنفط، دون اعقال الطلبات وهنا تتضح محاولة تركيا السيطرة من خلال التركمان على هذه المناطق الغنية بالنفط، دون اعقال الطلبات التاريخية لتركيا بهذه المناطق، في حين تضم المنطقة العربية باقي أجزاء العراق.
- أن تقوم إيران وتركيا وسوريا الدول المجاورة للعراق الضامن لهذه الكونفدرالية العراقية التي ستقوم على أساس نظام برلماني تمثل فيه المناطق الثلاث بطريقة متساوية؛
- اعتماد مشروع مالي لمساعدة العراق كما تتعهد تركيا بالعمل على حد مشكلة مياه الفرات مع سوريا والعراق وتنفيذ مشروع أنابيب السلام الذي دعت إليه تركيا في مرحلة سابقة³. تركيا لها أطماع في

¹ محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، نفس المرجع السابق، ص 238-239.

² محمد نور الدين، تركيا والحرب العراقية، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 111، 2003، ص 187.

³ محمد مصطفى شحاته، الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، مصر، العدد 107، جانفي 1992، ص 232.

العراق وهو ما تجهر به على الدوام ويوجد لها مركز أمني في معظم المدن العراقية القريبة من الحدود على شكل هلال خصيب أو قوات في مناطق نائية من العراق¹.

منذ التاسع من نيسان 2003 دخل العراق وتركيا مرحلة جديدة في علاقتهما السياسية التي شهدت تغير في أنظمتها السياسية، فحزب العدالة والتنمية والانتصارات التي حققها في الأعوام 2002، 2007، 2011، وما شاهده العراق من تغيير في نظام الحكم بعد سقوط نظام الحزب الواحد إذ شهد العراق بنية مغايرة كلياً للتراث السياسي للدولة العراقية².

المطلب الثاني : العامل الاقتصادي.

تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مهماً متعدد الأبعاد في العلاقات العراقية-التركية، وتمثل حاجة متبادلة بين الدولتين فبالنسبة للعراق تشكل تركيا مدخلاً حيويًا لواردته التجارية، ودخول مختلف أنواع البضائع والسلع إلى أسواقه من جهة، ومنفذاً مهماً لتصدير نقطة عبر أنابيب النفط التي تمر من خلال الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى أسواق النفط العالمية من جهة أخرى، وفي ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية العجز الكبير الذي تعانيه الموازنة المالية في العراق وتوقف الحقول النفطية في المناطق الشمالية والغربية من البلاد، فقد دفعت الحكومة العراقية إلى الاهتمام بتصدير أكبر قدر ممكن من النفط عبر المنافذ التركية لتعويض تناقص إنتاج وتصدير النفط إلى الخارج، كما أن هناك حاجة عراقية إلى رفع مستوى التبادل التجاري والاستثمارات مع تركيا كون الشركات التركية لها القدرة على الاستثمار والمساهمة في بناء الاقتصاد العراقي، وفاعلة أكثر من الشركات العراقية في مجال إعادة البنى التحتية العراقية واكتسبت الثقة في الساحة العراقية، أما بالنسبة لتركيا فإنها تدرك ضرورة تواجدها في الساحة العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الإعمار والاستثمار لاسيما أن انتهاء الأزمة الأمنية والقتال الدائر في الساحة العراقية يعني توفير فرص كبيرة للشركات التركية في مجال إعادة الإعمار الحاجة الكبيرة أيضاً لمختلف أنواع السلع والبضائع والخدمات التي تتطلبها المناطق محل الصراع³.

¹ رشيد العكيلي، مصالح تركيا في العراق، جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد 12281، 13 يوليو 2012.

² Beladicenter.net/index.php?aa=news sid22=9691..

³ مثنى العبيدي، بين الاقتصاد والإرهاب "أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية-العراقية"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2014/12/15.

يمثل العراق أهمية كبيرة للاقتصاد التركي وحجم التجارة التركية مع العراق كان يمثل قبل حرب الخليج الثانية نصف حجمها الكلي مع جميع الدول العربية، وتكبدت تركيا خسائر اقتصادية ثقيلة من جراء الخطر الاقتصادي على العراق وتقدر الأرقام التركية الرسمية حجم هذه الخسائر حتى الآن بـ 35 مليار دولار، لذا فإن تركيا عملت على خرق الخطر الاقتصادي لتعويض بعض خسائرها، والآن تعاود العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحسناً وترتبط على جانبي الحدود مزدهرة وتهريب النفط والمواد الغذائية مصدر مهم لدعم الاقتصاد التركي، وتركيا تأمل أن يكون له دور اقتصادي واسع في العراق بعد رفع الخطر الاقتصادي عنه على الرغم من الخطر الاقتصادي والقرارات الدولية التي شلت القدرات الدفاعية العراقية، فإن تركيا معنية بمدى تطوير العراق لقدراته العسكرية والاهتمام التركي بهذه المسألة لا ينبع فقط من كون العراق جار لتركيا ويؤثر وضعه العسكري على أمنها القومي بل كذلك من أن الرئيس العراقي "صدام حسين" وجه تهديدات رسمية قبيل حرب الخليج الثانية بضرب تركيا عسكرياً واستمرار صدام حسين، مطلق هذه التهديدات في السلطة يبقى الخشية من تنفيذ هذه التهديدات قائمة بغرض النظر عن مدى قدرته على القيام بذلك¹.

أهمية موقع العراق على الصعيد الاقتصادي من مصادر الطاقة (النفط والغاز) بوصفها سلع اقتصادية تمنح العراق موقعاً استراتيجياً مميزاً على الساحة الدولية، وذلك لأن العراق يقع بالقرب من المناطق الرئيسية لإنتاج هذه السلع في الشرق الأوسط (الخليج العربي) ووسط آسيا (بحر قزوين)، علاوة على وجودها بكميات ضخمة في أراضيها، وتنحصر القيمة الاقتصادية لموقع العراق الاستراتيجي في أن من يسيطر على العراق يمكنه التحكم في تدفق احتياطي مصادر الطاقة من النفط الطبيعي، ويعني ذلك أن موقع العراق يمنح من يسيطر عليه ميزة اقتصادية من المنظور الجغرافي السياسي، وهي القدرة على التحكم في احتياطي النفط والغاز بمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا².

على الصعيد الاقتصادي تعمل مئات الشركات التركية في العراق ففي إقليم كردستان وحدة تحال أكثر من 90% من عطاء المقاولات إلى شركات تركية، وتتنوع عقود هذه الشركات في المجالات التجارية والصناعية والتصنيع والإنشاءات والإعمار والزراعة، وبلغ حجم التبادل التجاري لإقليم كردستان مع تركيا 8 مليار دولار مقارنة بـ 5 مليار دولار مع إيران، إضافة إلى شراء الغاز المنتج وتصدير النفط من حقول

¹ محمد نور الدين، تركيا الصبغة والدور، نفس المرجع السابق، ص 238.

² رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق (دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة)، مذكرة ماجستير في الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة الزقازيق، يناير 2008، ص 402.

كردستان، هذا بالإضافة إلى افتتاح قنصليات تجارية ودبلوماسية في إقليم كردستان وهو ما أكدّه "أحمد داوود أوغلو" في زيارته الأخيرة إلى بغداد حين ذكر أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين بلغت 12 مليار دولار، منها ثمانية في كردستان، وأن هناك 500 شركة تركية للاستثمار، و1800 تركي يعملون في الإقليم، وهذا التعاون مهم بالنسبة لتركيا التي ترغب في تعويض ما خسرت في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع العديد من الدول العربية الغربية التي تراجعت علاقاتها معها بسبب مواقفها من التطورات السياسية في هذه الدول¹.

-النفط (البترول) :

إن العراق بوصفه مركز استراتيجيا فعّالا يقع في قلب العالم قد دعمته في ذلك مقوماته ومميزاته بوحده الجغرافية المتماصة من خلال سريانه بين دجلة والفرات واحتياطيات النفط الواسعة، حيث قدر مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن أن العراق تمتلك 112 مليار برميل من النفط في باطن الأرض لم يتم استغلالها، وتشكل 11% من احتياطي النفط العالمي، وتضيف بعض الدراسات أن الاحتياطي الحقيقي للعراق يصل إلى 160 مليار برميل وهو بذلك ثاني دولة في العالم من حيث الاحتياطيات بعد المملكة العربية السعودية².

إنّ تركيا بلد غير نفطي بل لعله البلد الكبير الوحيد مع إسرائيل في الشرق الأوسط الذي لا يملك ثروة نفطية أو غازا طبيعيا، وتصنع الفاتورة النفطية عبئا ثقيلا على الخزينة التركية وتمثل غنى منطقة الموصل-كركوك بالنفط حافزا لاهتمام تركيا بهذه المنطقة سواء عبر اتفاقيات رسمية كما هو حاصل الآن مع بغداد عبر خط نفط كركوك-يومورطاليق، أو عبر وضع اليد عبر تغيير خريطة العراق أو الحصول على أفضلية نفطية مع نظام بديل جديد في بغداد³.

برزت الأهمية الكبيرة لأنبوب النفط العراقي-التركي من خلال عدة محاور منها :

-ارتفاع أسعار النفط الخام بعد الثورة الشعبية الأولى عام 1973، وارتفاع أسعار النفط بالتدرج وصولا إلى نحو 40 دولار للبرميل أواخر السبعينات بعد أن كانت أقل من دولارين في بداية السبعينات، وهذا ما زاد

¹ مثنى العبيدي، مرجع سابق الذكر.

² سيار جميل، الموقع الجغرافي وأهميته الإستراتيجية في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص28.

³ محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق الذكر، ص236.

العائدات النفطية العراقية كبيرا ما ساعده على تنفيذ مشاريع الخطة الانفجارية الأولى في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بحيث وصل الناتج الإجمالي المحلي للفرد إلى أكثر من 4000 دولار عام 1979م، وهو ما لم يصل إليه لاحقا ولغاية تاريخه كما كان للخط فوائده المباشرة لتركيا من حيث وجود منفذ داخل أراضيها تستطيع الاعتماد عليه الحصول على النفط الخام، في وقت ازداد فيه الطلب على النفط في الأسواق العالمية وأصبح شراءه أصعب، بحيث وصل ما سحبه تركيا من خلال الخط إلى معدلات قياسية في 1980/1979، إضافة إلى حصولها على عوائد مرور النفط العراقي باستمرار وبصورة مضمونة خلال سنوات التشغيل.

- نتيجة لخطط العراق ورفع معدلات الإنتاج النفطي من خلال تطوير حقول نفطية جديدة، كان لزاما عليه توفير طاقة تصديرية تضخ النفط إلى الأسواق الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من إنجاز مشروع الميناء العميق في الخليج العربي، إضافة إلى ميناء خور العميقة (الذي أُمم في أواخر 1975)، وبالنتيجة وصلت أرقام الإنتاج والتصدير إلى معدلات قياسية عام 1980م، بحيث بلغت 3.5 ملايين برميل يوميا قبل الحرب مع إيران 3.2 ملايين برميل يوميا في أواسط عام 1990م قبل احتلال الكويت، ثم بحدود 2.8 مليون برميل يوميا قبل احتلال العراق في مارس 2003م، وجميعها معدلات لم تصل إليها الإنتاج والتصدير الاحتلال ولغاية تاريخ ماي 2011م.

- لدى نشوب الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر 1980م دمر ميناء البكر وخور العميقة في الخليج العربي ولم يبق بالتالي للعراق أي منفذ تصديري سوى الخط العراقي التركي، وتقلصت بالتالي عائداته النفطية بسبب محدودية القدرة التصديرية بحدود 750 ألف برميل، مع العلم أن أسعار النفط هبطت تدريجيا وصولا إلى أقل من 10 دولارات للبرميل أحيانا خلال فترة الثمانينيات، وبعد أن طال أمد الحرب وأصبح مستحيلا إصلاح موانئ العراقية في الخليج العربي وإعادة استخدامها توجه العراق إلى إيجاد بدائل من خطوط وموانئ تصديرية تمخضت بعد دراسات مستفيضة ومباحثات متواصلة مع جيران العراق عن العمل على إنشاء مشروعين:

أحدهما من خلال العربية السعودية وصولا إلى البحر الأحمر بطاقة 1.6 مليون برميل يوميا نفذت على مرحلتين: الأولى عام 1987م والأخرى نهاية عام 1989م.

أما المشروع الثاني فكان لمضاعفة طاقة خط العراقي التركي باستثناء خط آخر، أوقفت تركيا عمليات الضخ مباشرة بعد احتلال العراق للكويت تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الدولي في 06 أوت 1990م، وأعيد تشغيلها في أواخر عام 1996م لتسهيل إعادة تصدير النفط بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء.

اتفق خلال اجتماعات اللجنة المشتركة لتعاون الفني والاقتصادي على أن بحث مجالات أخرى منها لا يزال ينظر بعد تطور الأحداث في العراق منذ احتلاله واتخاذ تركيا موقفا ملتزما بقرارات مجلس الأمن بالنسبة للعقوبات والحصار اللذين فرضهما مجلس الأمن الدولي على العراق بعد الثاني من أوت 1990م لغاية مارس 2003م عندما احتل العراق، ومن بين تلك المشاريع:

- نقل تركيا النفط الخام من حقلي عين زالة وبطمة في شمال غرب العراق، ثم نقله مجددا بالأنابيب إلى الميناء الواقع في منطقة الإسكندرون على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك أمرا مفيدا لكلا البلدين من حيث المساعدة على إنتاج نفط من حقول شبه متوقفة بسبب نوعية النفط في كلا البلدين.

- سبق للعراق وتركيا أن أكدا منذ الستينات دراسات لمشروع نقل الغاز العراقي إلى تركيا، وبحث الموضوع مجددا في الثمانينات والتسعينات وعقدت عدة محاضرات لتحديد أفضل السبل إلى تنفيذ المشروع وألفت لجنة عليا على مستوى الوزراء لمتابعة التنفيذ بعد أن ألف كونسورتيوم من ثلاث شركة تركية لتتولى التنفيذ وشركة إيطالية لتتولى تسويق الغاز إلى أوروبا، وتوقف البحث في ذلك المشروع بعد احتلال العراق في 2003م.

- في نحو عام 2000م وعلى الرغم من الحصار على العراق توصل البلدان إلى اتفاق يباع بموجبه النفط الأسود الفائض في الحاجة ومشتقات أخرى ويُنقل بواسطة شاحنات حوضية إلى تركيا، اعتمد العراق على الموانئ التركية لنقل جزء كبير من البضائع والموارد التي كان سيستوردها ما ساعد في خلق حركة قوية للموانئ التركية ووسائل النقل وعشرات الألوف من الأتراك من سائقين ومهنيين وغيرهم في مجال نقل البضائع من خلال آلاف الشاحنات من العراق إلى تركيا.

كانت العلاقات النفطية آثارها الإيجابية على العلاقات بين البلدين بحيث شملت الفترة الحالية بعد احتلال العراق عام 2003م، كانت تركيا من خلال شركة النفط التركية قد سعت خلال التسعينات إلى الاستفادة من علاقاتها المتميزة بالحصول على أحد عقود تطوير حقول نفطية، وجرت مباحثات مكثفة إلا أنها توقفت بعد الاحتلال ثم عاودت تركيا محاولاتها التأهل والمشاركة في جولات التراخيص الثانية والثالثة التي أعلنتها وزارة

النفط العراقية في عامي 2009 و 2010، وأفلحت بالمشاركة مع شركاء لها في الحصول على ثلاثة عقود للنفط والغاز شملت حقول بكرة للنفط وحقلي السبية وعكاز للغاز التي هي قيد التنفيذ الآن¹.

– المياه –

تعتبر قضية المياه من القضايا الهامة جدا والمؤثرة في السياسة الخارجية التركية وتحديدًا تلك التي تتعلق بالدول التي تشترك أو تتدخل مع بعضها البعض في هذا الجانب لاسيما أن المياه تعتبر ثروة هامة لا يمكن الاستغناء عنها، مما أوجب الاهتمام بها ورسوم السياسات الهامة لتوفيرها والحفاظ عليها وعدم تجاهلها وخصوصا مع تزايد الحاجة لها، تسيطر تركيا على موارد مائية هائلة وتشكل خزانًا طبيعيًا للمياه في منطقة الشرق الأوسط، حيث يوفر لها موقعها الجغرافي أمطارًا غزيرة تمكن مناطقها الجبلية من تجميعها بإقامة السدود وكذلك الاستفادة منها في توليد طاقة كهربائية ضخمة².

تمثل المياه واحدة من أبرز المشكلات التي تقف حجرة عثرة على تأزم العلاقات العراقية التركية، إذ أن المشاريع التي تقيمها تركيا على منابع دجلة والفرات جوهر المشكلة بين البلدين ولاسيما مشروع جنوب شرق الأناضول والذي تسعى تركيا من خلاله إلى تعزيز سيطرتها على مجاري هذين النهرين على الرغم من أنها ثروة مائية مشتركة بين تركيا العراق وسوريا³.

أساس المشكلة هنا عدم وجود قواعد قانونية واضحة وملزمة يرجع إليها لتسوية النزاع رغم وجود أربع اتفاقيات دولية لاقتسام مياه النهرين، وهذه المعاهدات هي :

1- المعاهدة الفرنسية-البريطانية في 1920/12/13 حول استخدام مياه دجلة والفرات :

نصت هذه المعاهدة على تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسورية (فرنسا) والعراق (بريطانيا) لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين وخاصة في حال بناء منشآت هندسية في أعاليهما.

2- معاهدة لوزان في 1932/07/24 :

¹ عصام الجلي، النفط مرتكز أساسي للعلاقات (العراقية والتركية)، في محمد نور الدين (تركيا والعرب تحديات الحاضر ورهانات الماضي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، ماي 2012، صص 231-234.

² طارق وزيد الشرطي، مرجع سابق الذكر، ص118.

³ عزيز جرشال، العلاقات العراقية التركية "الواقع والمستقبل"، مجلة القادسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد الأول، المجلد الخامس، حزيران 2012،

التي تلتزم في المادة بوجوب أخطار كل من سورية والعراق كلما رغبت تركيا في القيام بأعمال إنشائية في دجلة والفرات.

3- معاهدة حلب في 1930/5/03 :

بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ونصت على أن سورية وتركيا حقوقا متساوية بالانتفاع من مياه دجلة بوصفه نهرا مشتركا.

4- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق في 1946/03/09 :

والتي تنص على ضرورة التعاون المشترك بينهما في ما يخص بالمياه الدولية المشتركة.

5- اتفاقية الصداقة وحسن الجوار (أنقرة 1926/05/30) :

بين سوريا أي (فرنسا) وتركيا بشأن تأمين المياه التي تسقى من نهر قويق الذي ينبع من تركيا ويروي مدينة حلب.

6- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني (أنقرة 1980/12/25) :

بين العراق وتركيا ثم انضمت إليه سورية في عام 1983 وينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصة الفرات ودجلة¹.

صراع المياه في الدجلة والفرات يعتبر معظم المحللين الاستراتيجيين أن تقاسم المياه في دجلة والفرات سوف يتحول إلى صراع مسلح مع بداية القرن الحادي والعشرين، إن هذا البعد في العلاقات العربية التركية هو أحد العوامل المسرعة لنشوب صراع مسلح بمساعدة العوامل الأخرى التي تؤدي دور التوابع له، ولئن قدر للصراع أن ينشب بين العرب (العراق وسوريا) وتركيا فتكون هذه أول وقائعها والدليل أزمة تشرين الأول/أكتوبر 1998، والمشكلة متشعبة الجذور فتركيا تتحكم في عبور المياه إلى سوريا والعراق من نهري دجلة والفرات، حيث تقوم منذ الخمسينات من موقع القوة كثيرا ومن موقع الحاجة قليلا بممارسة السيادة المطلقة على النهرين ضاربة عرض الحائط بحاجات دول الجوار العربية ويتمثل لب المشكلة في أن تركيا تقوم بتنمية هضبة الأناضول من خلال مشروع الجاب (GAP) الذي تقيمه على نهري دجلة والفرات².

¹ خورشيد حسين دلي، مرجع سابق الذكر، ص 39-40.

² حسن بكر أحمد، العلاقات العربية-التركية (بين الحاضر والمستقبل)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، العدد 41، 2000، ص 43-44.

يتكون مشروع جنوب شرق الأناضول من ثلاثة عشر مشروعاً رئيسياً ستة مشاريع منها على نهر دجلة وسبعة على نهر الفرات وفروعها لإرواء مساحة تبلغ 1.8 مليون هكتار وتعادل 7.2 مليون، ويتكون كل مشروع من المشاريع المذكورة هو آخر من مجموعة مشاريع فرعية منها سدود عملاقة وأنفاق وقنوات لنقل المياه إلى مسافات بعيدة عن المجرى الرئيسي¹.

شهد ملف الموارد المائية بين تركيا والعراق تقلبات وأزمات تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهر دجلة والفرات في داخل أراضيها، ما أدى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلية إلى العراق وانعكاس ذلك سلباً على الزراعة والرّي والسقي وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج والاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج، ولا شك أن هذا الوضع لا يمكن القبول به كما يمثل من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل. صحيح أن على الحكومة العراقية اتخاذ إجراء عملية من جانبها الإقامة السدود الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة، ولكن أي اتفاق مع تركيا يضع الأمور في نصابها ويترتب التزامات تدخل ضمن المصالح المتبادلة ومبادئ حسن الجوار.

في 25 ماي 2011م رفضت الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع تركيا حتى تضمن لها حصة مائية محددة حسب اتفاق رسمي، وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية "علي الدباغ" إن تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة وأضاف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الزراعة "عزالدين" لدولة لا تزال تستعمل كل علاقتنا مع تركيا في موضوع ضمان حصتنا المائية، وكان العراق اهتم الماضي تركيا وإيران بمواصلة حجب المياه عن نهر دجلة والفرات رغم هطول الأمطار والثلوج في كلا البلدين². من المعروف أن تركيا هي الخزان الرئيسي للمياه في الشرق الأوسط حيث منابع نهر دجلة والفرات نلاحظ هنا أن تركيا تعتبر مياه النهرين مياه وطنية وليست دولية ولا تهتم تماماً باحتياجات العراق المائية خاصة

³ دواء حيدر، مياه العراق بين فكي كماشية تركيا وإيران، برنامج (ملف العراق)، 2015/04/02 استرجعت يوم 22 أيار 2015 نشر من الموقع :

www.iraqhur.org/content/article/26935164.html

² العلاقات العراقية التركية نشر من موقع: Ar-wiki pedia.org/wiki/cite-not.

أن البلدين يعتمد على النهرين في الزراعة الاستهلاك البشري وليس على مياه الأمطار ما عدا في إقليم كردستان¹

-مشروع غاب (GAP):

يتألف مشروع الغاب من 22 سدا و19 محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة الصناعة والمواصلات والري والاتصالات، والغاب من حيث المساحة هو أضخم مشروع في العالم ويشمل ثمانى محافظات وعند إتمامه تقارب مساحة الزراعة المروية من خلاله 8.5 مليون هكتار، أي نحو 19% من مساحات الأراضي المروية في تركيا وتوفير 106 مليون فرصة عمل جديدة في هذه المناطق ذات الأكثرية الكردية².

من أهم سدود مشروع الغاب سد أتاتورك وقد دُشن هذا السد في تموز 1992 بحضور رؤساء وممثلي 29 دولة إضافة إلى نحو 100 دبلوماسي، يقع السد على نهر الفرات على بعد 24 كلم من مدينة بوزوفا، وهو يعد الثالث في العالم من حيث حجم قاعدته 84.5 مليون م²، والثامن من حيث الارتفاع 190م والخامس عشر من حيث حجم المياه في بحيرة السد، والثامن عشر من حيث حجم إنتاج الطاقة الكهربائية وفي حال امتلاك السد ستبلغ كمية المياه المخزنة 48.7 مليون م³، والارتفاع الأقصى لمنسوب المياه 162م بعرض 15 متر، أي ما مجموعه 882 ألف هكتار³.

إلا أن تركيا اعتبرت أن النهرين لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي وأنهما يشكلان ثروة قومية تخص تركيا وحدها، إن الهدف التركي واضح وهو استخدام سلاح الهيدروليكا أي سلاح الماء لأغراض سياسية تهدد الأمن القومي العربي⁴.

إن مشروع "غاب" التركي سيلحق أضرار عديدة بالعراق حيث سيفقد العراق الكثير من حصته المائية، فعند إكمال جميع الخزانات وقنوات المشروع سوف يصل إلى العراق 9 مليار م³ بدلا من 28 مليار م³ وهو

¹ علي ناجي جرح، المياه في العلاقات العربية - التركية (بين الحاضر والمستقبل)، في محمد نور الدين تركيا و العرب تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، بيروت، ط1، ماي 2012.

² خورشيد حسين دلي، مرجع سابق الذكر، ص41.

³ محمد نور الدين، مشروع "غاب" الأبعاد المحلية والإقليمية شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، العدد15، 1993، ص67.

⁴ حسن بكر أحمد، مرجع سابق الذكر، ص45.

التصريف الاعتيادي الذي كان العراق يستعمله طيلة السنوات التي سبقت إنشاء المشروع، أي أن سحب من مياه الفرات من قبل تركيا سيؤثر تأثيرا بالغاً على كمية الوارد ومن ثم على إمكانية الزراعة في حوض نهر الفرات، وقد تجلت حسامة المشكلة عندما قامت تركيا بحبس مياه الفرات على العراق في أوائل التسعينات لملاء سد أتاتورك.

إن لمشكلة المياه طابعها الاقتصادي والسياسي وهو ما تركز عليه الدوائر الاستعمارية للضغط على الدول العربية، فتتقص كل مليار متر مكعب من واردات مياه نهر الفرات إلى العراق سيؤدي إلى عدم زراعة 260 ألف دونم من الأراضي الزراعية، بل أن الأمر سيزداد سوءاً عند التعويض عن بعض النقص في المياه من مشروع ثرثار الذي ترتفع فيه نسبة الملوحة، فإن حوالي 300 ألف دونم ستتأثر بارتفاع نسبة الملوحة فضلاً عن ارتفاع نسب الملح سيؤثر في المشاريع القائمة على سد القادسية والتي تقوم بتزويد العراق بما يقارب 40% من حاجته إلى الطاقة¹.

إن وزارة المائية تراقب ما يجري على الأراضي التركية وترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى ديوان رئاسة الحكومة التي تعرف أنها غير قادرة على التعامل مع مستجدات مشروع GAP التركي بطريقة إيجابية بسبب تعنت الحكومة التركية إصرارها على المضي على تنفيذ هذا المشروع برغم معرفتها بالأضرار التي يلحقها بالحياة والأرض في كل من سوريا والعراق ولم تخف الوزارة خطورة الوضع على الرأي العام العراقي، فقد علق ناطق رسمي باسمها على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية لإنشاء سد السيو على نهر دجلة الذي سيحرم 696 ألف هكتار من الأراضي الزراعية العراقية من المياه، ويخفض الوارد المائي بمقدار 11 مليار متر مكعب، حيث تريد تركيا من خلال استغلال مياه دجلة والفرات أن تخلق تنمية بشرية وصناعية وزراعية لإحياء المنطقة الفقيرة تاريخياً في جنوب شرق الأناضول تحويلها إلى سلة للغذاء في الشرق الأوسط للتغلب على المشكلة الناجمة عن فقرها من ناحية موارد الطاقة الطبيعية النفط والغاز وبقية المعادن، واستثمار هذا التفوق الاقتصادي لمقايضته بالنفط ومصادر الطاقة الأخرى مع جيرانها العرب، هكذا نجد أن تأثيرات مشروع GAP التركي لا تقف عند حد في تأثيرها على الحياة، جميع مناحي الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، هذا المشروع سيجعل تركيا تتحكم بأكثر من 80% من مياه دجلة والفرات، وذلك يعني أن نقصاً خطراً ومهلكاً بإعدادات المياه

¹www.ircoeduobaghdad.edu-iq.

الواصلة سيحدث في غضون سنوات قلائل وبمجرد إكمال هذا المشروع المياه الواصلة سيحدث في غضون سنوات قلائل وبمجرد إكمال هذا المشروع الضخم وهذا النقص له تأثيراته السلبية على البيئة العراقية منها:

- زيادة نسبة التصحر؛
- التأثير في إمدادات المياه للأهوار كمًا ونوعًا وربما أدى إلى تجفيفها؛
- سيزيد من نسبة الملوثات في مياه الأنهر؛
- تقليص المناطق الخضراء والمراعي والمساحات المزروعة وما يعنيه ذلك من تأثير على المناخ ورفع درجات الحرارة وتغيير طبيعة المنطقة بأكملها.

- إن خفض المياه الواردة إلى العراق يؤثر أيضا في كيفية وطبيعة استغلال المياه كمًا ونوعًا، وبكل تأكيد فإن

التأثيرات السلبية في بنية العراق ستعكس سلبا على جميع مناحي الحياة البشرية والحيوانية والنباتية¹.

المطلب الثالث : العامل الأممي

إنَّ أهم دوافع الانفراج في العلاقات العراقية-التركية هي الأمن². تقوم السياسة الخارجية التركية تجاه العراق على ركيزتين أساسيتين هما : الأمن الجيوسياسي والأمن الاقتصادي، ومنذ غزو العراق في عام 2003 وحتى اليوم دأبت تركيا دوما على هذه الثوابت في أي استحقاق يتعلق بالعراق وهي :

1- وحدة العراق والأمن الجيوسياسي :

تعتبر الحكومة التركية الحفاظ على وحدة العراق ثابتا من ثوابت الأمن القومي للبلاد، وذلك على اعتبار أن تقسيمه من الممكن أن يفتح بابا واسعا أمام تقسيمات أخرى في المنطقة قد لا تستثنى تركيا نفسها،

¹ صافي الياسري، مشروع الغاب التركي-نتائج خطيرة على الحياة في العراق والمنطقة من الموقع:

www.alshirazi.com/world/article/89.htm.

² مثني العبيدي، مرجع سابق الذكر.

خاصة إذا ما تمّ رسم هذا الانقسام على طول الخط الكردي في المنطقة، بالإضافة إلى مصير كركوك والعنصر التركيمني.

2- الاستقرار في العراق (الأمن الاقتصادي):

استقرار العراق بالنسبة إلى أنقرة مكسب إستراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد الإستثمار أمن الطاقة، وكذلك نظرا إلى ما يملكه الطرفان من مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين، فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخمة، تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الصين بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات، ناهيك عن قطاع خاص حيوي يمكنه أن يسهم بشكل فعال في مساعدة العراق. مما يعود بالنفع على تركيا أيضا، كما أنا عراقا مستقرا ومزدهرا يعني الإسهام في تحقيق أمن الطاقة التركي وارتفاعا في دخل الفرد العراقي، ممّا يعني بدوره المزيد من الاستهلاك للبلاد الذي يشكل في وضعه الحالي غير المستقر ثاني أكبر سوق للصادرات التركية بعد ألمانيا، ممّا يؤهل العراق لأن يصبح أكبر

شريك تجاري لأنقرة مستقبلا¹.

من أهم القضايا التي تمثل خطر على الأمن التركي :

- قضية الأكراد ————— راد :

تعد المشكلة التركية واحدة من تلك المشكلات المشبعة والمعقدة في الشرق الأوسط لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في منطقة العراق وإيران وتركيا، مع وجود أعداد منهم في سوريا ولبنان وأرمينيا وأذربيجان، وكذلك لأسباب أمنية، فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الشعوب والدول التي يعيش الأكراد بينهم تاريخيا، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسوريا وإيران وتركيا، كما أضحت لها أبعاد غربية كأولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة الأخيرة بين "مسعود البارزاني" زعيم حزب الديمقراطية الكردستاني و"جلال الطالباني" زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد تحفظت أنقرة تجاه الاتفاق

¹ علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية، 2015/01/18. من الموقع :

www.aljazeera.net/reports/2015/01/2015118950841529.htm.

المذكور ورأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق رغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد السكان الأكراد، إلا أن الإحصائيات على تباينها تشير إلى أن عددهم يبلغ نحو 20 إلى 30 مليون نسمة وبذلك يشكلون أكبر أقلية قومية محرومة من كيان خاص بهم، وأكبر نسبة للأكراد هي في تركيا، وتشير المصادر الكردية أن عددهم في تركيا يتراوح بين 16 و 18 مليون نسمة في حين تشير المصادر المحايدة إلى أن عددهم يتراوح بين 10 و 12 مليوناً، فيما تقول المصادر التركية الرسمية أن عددهم لا يتجاوز ستة ملايين، وتبلغ نسبة كردستان تركيا نحو ربع المساحة الإجمالية من تركيا معظم الأكراد في تركيا يسكنون ثلاثة عشرة ولاية في جنوب شرق الأناضول، ويعيش نحو مليون كردي في غرب الأناضول إماها جرو قسراً وهاجروا طلباً للعمل والرزق¹.

لكن المسألة الكردية من منظور تركيا هي مسألة تطورية وتعتمد على مقولة رئيسية تلخص إلى أن الأكراد هم تكوين غير مستقر وقابل للاندرج في سياقات اثنية وسياسية أخرى، وليس لديهم تجربة دولته أو منوال كردي معروف أو قابل للإحياء والتأثير، هذا جانب تأثرهم بعادة تاريخية إن جاز التعبير تتمثل في بقائهم على هامش السلطة التركية (وكذلك العربية والفارسية) خلال عدة قرون، غير أن الصورة التي كونتها تركيا عن الأكراد لم تكن مطابقة لا لواقع الحال ولا للحركة التاريخية الكردية، ومن ثم فهي لم تفض إلى سياسات ناجحة ومستقرة، وبقيت المسألة الكردية جرحاً نازفاً لم تستطع تركيا البراءة منه وسببه وجدت نفسها مدفوعة لطرح المبادرات والعمل من أجل التوصل إلى تسويات على هذا الصعيد بحثاً عن الاستقرار كوجه داخلي لاستراتيجيات العمق الاستراتيجي التي تشكل الإطار الفكري والعقدي والإيديولوجي لسياسة الدولة الخارجية². في نظر قوى الأمن التركية على الأقل كانت الحرية التي منحت لهم في نقل الحرب إلى أوكار حزب العمال الكردستاني في شمال العراق أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إلحاق الهزيمة بالانفصاليين الأكراد.

الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1988³، وهو الموضوع الأساسي الذي طرح النقاش في هيئة الأمن القومي في العاصمة التركية آنذاك، ووضحت العديد من التحاليل أن تركيا وجدت نفسها في بداية الأمر أمام ما سمي "بالمأزق الحقيقي" نظراً لتداخل الأبعاد السياسية والإنسانية في هذه المسألة دون إعتقال أن تركيا معنية بالمسألة الكردية، وبشكل واضح خاصة في تلك الفترة مما يجعل من فتح الأبواب أمام اللاجئين الجدد ذو تأثير بارز في

¹ خورشيد حسين دلي، مرجع سابق الذكر، ص 46-47.

² عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 17-18.

³ بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق-المشكلات والآفاق المستقبلية-، مركز الخليج للأبحاث، ماي 2005، ص 26.

التوازن داخل المنطقة الكردية التركية، دفعت هذه الأوضاع على الحدود العراقية التركية إلى قيام "نزعت كانديمير" نائب وزير الخارجية التركي للشؤون السياسية بزيارة إلى طهران على رأس وفد تركي لمناقشة الوضع على الحدود مع العراق، في الوقت الذي قبلت إيران عدد كبيراً من اللاجئين الأكراد العراقيين، فإن سياسة تركيا في تعاملها مع هذه المسألة جاءت بشكل واضح خلال ذات السنة وكان مع إعلانها أن ما يحدث مع حدودها مع العراق يفوق التصور، حيث وصف رئيس الوزراء "تورغوتأوزال" العمليات التي تجري آنذاك في شمال العراق بالجزرة، وأعلن بأن: "بلاده ستقوم بما يلزم لاستقبال العراقيين اللذين يتجاوزون الحدود وأن تركيا لا تستطيع رفض أناس يهربون من الموت حسب ما يقولون"¹.

كانت أنقرة وبغداد ملتزمتين باتفاقية تنص على امتلاك القوات التركية الحق بملاحقة المسلحين الأكراد ومحاربتهم داخل شمال العراق، وإثر هزيمته العراق في حرب الخليج الأولى 1991م وتأسيس الحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق في عام 1992م استغل حزب العمال الكردستاني الاضطرابات الإقليمية لاستئناف كفاحه المسلح ضد أنقرة على أسس جديدة، فخلال فترة الحرب الأهلية التي نشبت بين أبرز حزبين كرديين عراقيين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني والتي امتدت من عام 1994 وحتى عام 1998، بلغ نشاط حزب العمال الكردستاني ضد أنقرة ذروة جديدة منذ اندلاع حربه الطويلة مع قوات الأمن التركية، كانت هناك عوائق قليلة وحواجز كثيرة لتوغلات وهجمات القوات التركية عبر حدودها مع العراق، بالإضافة إلى القصف المتكرر والعمليات المكثفة لقواتها الخاصة أطلقت أنقرة في أعوام 1992، 1995، 1996، و1997 عمليات عسكرية واسعة النطاق شارك فيها عشرات الآلاف من جنودها لكن بعض الدول الغربية الحليفة لتركيا وبعض الدول المجاورة خصوصاً إيران عبّرت عن احتجاجاتها شديدة اللهجة على تلك الهجمات، كما أن بغداد نفسها أعربت عن استياء متزايد جراء كثافة واتساع العمليات العسكرية التركية داخل أراضيها، فأتثناء التدخل العسكري الذي جرى في 1997م بدعم كبير من الحزب الديمقراطي الكردستاني على خلفية نزاعه مع حزب الإتحاد الوطني الكردستاني الذي كان في ذلك الوقت أكثر ميلاً لطهران وأحد أصدقاء دمشق، تجاوز نحو 50 ألف جندي تركي الحدود العراقية، وتوغلت الدبابات التركية في الأراضي العراقية إلى مسافة ثمانين كلم فقط عن مدينة كركوك، هذه المكائد الكردية المركبة والتحالفات غير

³ وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، قسم علوم سياسية، 2004-2005، ص 141.

العاطفية تظهر إمكانية انجرار الدول المجاورة لشمال العراق إلى التدخل في النزاع الكردي-التركي، وربما أيضا إلى قيام بأعمال عدائية ضد بعض، منذ عام 1997م وتركيا تحتفظ بوجود عسكري دائم داخل العراق.

بالرغم من أن السبب المعلن لهذا الوجود العسكري كان حاجة أنقرة إلى حماية مواطنيها من الأنشطة العدائية لعناصر حزب العمال الكردستاني الموجودين في تلك المناطق، فقد تدخلت أنقرة في العلاقات القائمة بين أبرز حزين لأكراد العراق وكانت مسرورة لرؤيتها على خلاف مستمر فيما بينهما، وحتى إنها في بعض الأحيان كانت تدعم بالتناوب هذا الحزب أو ذاك لتأجيج القتال المحتدم بينهما، وهكذا أصبحت شمال العراق أشبه ما يكون بمحمية تركية، فمنذ هزيمة العراق في حرب الخليج الأولى التي نشبت في عام 1991م، أصبح تأثير أنقرة في مجريات الأحداث في تلك المنطقة يفوق تأثير بغداد نفسها بكثير، وفي الحقيقة عززت هذه التجربة نزعة تركيا نحو تعديل حدودها مع العراق لمصلحتها كجزء من سعيها الدؤوب لمعالجة المشكلة الكردية بشكل جذري لكن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد نظام بغداد عام 2003م قضت على جميع التصورات التركية المحتملة لمثل تلك الترتيبات الحدود¹. فمن جهة تبدي المزيد من الانفتاح على أكراد العراق ونحاول بناء مصالح إستراتيجية معهم في إطار تعزيز النفوذ التركي الإقليمي، ومن جهة ثانية تمارس سياسة الاتفاق على المطالب والحقوق الكردية في تركيا².

الخلاف حول طبيعة القضية الكردية في تركيا وسقف حلها وآلية تطبيقه والضمانات المستقبلية بخصوصه هو على أشده بين الجانبين المعنيين مباشرة بحل هذه المسألة، التركي والكردي من جهة وكذلك القوى الفاعلة في جانب من جهة ثاني، فالتوجه العام منذ تأسيس الدولة التركية المعاصرة كان ومازال لدى أوساط تركية مؤثرة هو الإصرار على التجانس القومي ضمن تركيا وذلك عبر فرض سياسة تترك شاملة، حققت أهدافها إلى حد كبير ورفض الاعتراف بأية خصوصية قومية أو واقعية موجودة لا تقرها سياسة الدولة المعتمدة رسميا.

في الوقت ذاته كانت تركيا مشاركة في سائر الجهود الإقليمية مع كل من العراق وإيران وسورية الرامية إلى الحد من "الخطر الكردي" وفق التعبير الرسمي الذي كان معتمدا من قبل الدول المعنية، وبالتالي كان التعامل الدائم مع القضية الكردية على أساس أنها مشكلة لا مجال لمعالجتها سوى عبر الحل الأمن-العسكري³.

¹ بيل بارك، مرجع سابق الذكر، ص27.

² خورشيد دلي حسين، الانعطاف التركية والمراجعة المطلوبة (شؤون وقضايا)، جريدة السياسة، العدد106، ص03.

³ عبد الباسط سيدا، الحل العادل للقضية الكردية في تركيا لمصلحة الجميع، جريدة الحياة، الجمعة 03 أبريل 2015.

- حزب العمال الكردستاني :

التحديات الأمنية التي واجهت تركيا في التسعينات لما في ذلك صعود حزب العمال الكردستاني والأزمة مع اليونان بشأن قبرص وغيرها من من الجزر في بحر ايجه والتراع عن المياه الإقليمية، جعل المسائل الأمنية على السياسة الخارجية خلال هذه السنوات وعدم الاستقرار السياسي في تركيا ومشكلات الحكومات والإتلاف¹.

بعد حرب الخليج الثانية نشط مقاتلو حزب العمال الكردستاني في شمال العراق لإنشاء دولة كردية على حدود تركيا، ولأن تركيا أول المتضررين من قيام هذه الدولة، فقد عارضت المسعى الأمريكي لإقامة دولة كردية على حدودها ومن ثم فقد طالبت بالحفاظ على وحدة أراضي العراق، وفي الوقت ذاته قامت بغزو الأراضي العراقية عدة مرات منذ عام 1995م، كما قامت بإنشاء قوة متعددة الجنسيات للتدخل السريع، تألفت منها ومن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وفرنسا لمنع العراق من شن حملات على الأكراد في شماله، رغم ذلك تعارض تركيا أي تقسيم لأراضي العراق وتعتبر عملياتها العسكرية موجهة ضد الإرهاب الكردي وليس ضد السلطة العراقية².

فمن المعروف أن تركيا تواجه تحركات عسكرية مستمرة من جانب حزب العمال الكردستاني التركي تستهدف قواتها وأمنها على الحدود ما يؤدي إلى قيام القوات التركية بقصف مناطق داخل كردستان العراق وكذلك التوغل داخل المناطق وذلك ما يجعل العلاقات بين البلدين تشهد توترات سرعان ما يجري حلها عن طريق الحوار والعلاقات السياسية والدبلوماسية كما يضمن أمن تركيا من جهة وسيادة الأراضي العراقية من جهة أخرى، وهنا لا بد القول أن هناك قواعد عسكرية تركية داخل الأراضي العراقية وخصوصا في منطقة بامربي بما يتطلب العمل على الإسراع بخروجها بعد أن وقف العراق رسميا وفعليا ضد أي تحرك معاد لتركيا ينطلق من أراضيها أن الحدود العراقية التركية لا تمثل تهديدا لأمن العراق من حيث تسلل قوي الإرهاب أو الأسلحة أو ما يهدد وحدة البلاد³.

¹Rouyaturkiyyah.com. 15/04/2015,14:20h

²حسن بكر أحمد، نفس المرجع السابق، ص42.

³قيس الغزاوي، نحو تطور دائم في العلاقات العراقية -التركية، جريدة الجريدة، 2000، ص1.

أكد رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" من أربيل أن أمن العراق هام وحيوي بالنسبة لتركيا، مضيفاً أن أمن إقليم كردستان يأتي على رأس أولويات تركيا¹

المبحث الثاني : حرب الخليج الثالثة على العراق مارس 2003

إن الإستراتيجية التي تبناها الولايات المتحدة الأمريكية، بما يخص خوض الحروب الاستباقية في محاربة الإرهاب، كانت محل تطبيق على دولة العراق سنة 2003، إذ شنت الولايات المتحدة حرباً على العراق مع مجموعة من الدول الغربية تتقدمهم بريطانيا، إذ استطاع التحالف إسقاط النظام القائم على الإحتلال وبذلك دخل العراق مرحلة معقدة من تاريخه .

¹ ياسر بيومي، أمن العراق هام وحيوي بالنسبة لتركيا في الموقع :

المطلب الأول: العوامل غير مباشرة لنشوب الحرب.

من أهم هذه العوامل:

أولاً : السيطرة على نفط العراق لأن العراق يملك أكبر مخزون احتياطي للنفط بعد السعودية إذ تتراوح احتياطاته النفطية ما يقرب من 200 مليار برميل أي ما يعاد 15% من كل الاحتياطيات العالمية ويوفر للولايات المتحدة المحتلة للعراق ربحاً قدره 115 مليار دولار حتى عام 2003 فقط¹. لا شك أن القرن الواحد والعشرين هو قرن الصراع على الطاقة البترولية حيث أن الغرب يسعى سعياً حثيثاً لإيجاد بديل للبترول².

أي باختصار يشكل النفط والسيطرة عليه أهم مصدر للطاقة المتحدة على مدى عشرات السنين القادمة، كما يتيح لها الهيمنة على العراق وإضعاف نفوذ الأوبيك (OPEC) والتحكم في أسعار النفط، فضلاً عن أن حلفاء أمريكا مثل الروس وغيرها سيضطرون لمفاوضة أمريكا من أجل الحصول على النفط، كذلك الصين واليابان يكونان بحاجة لعقد صفقات مع الولايات المتحدة لشراء النفط العراقي وعندئذ لا تكون الولايات المتحدة أقوى قوة عسكرية في العالم فحسب بل تسيطر على أهم موارد العالم وتتحكم بأسعار النفط وأسواقه وجاءت لتحرم العراق من مواردها النفطية واستغلالها، وهو ما تريده الجماعات المتصهنية في أمريكا وعن طريق إضعاف العراق وإعادته إلى نطاق التعامل بالدولار بعد أن انضم في السنوات الأخيرة إلى مجموعة متعاملين باليورو، وأوقف تعامله مع الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط واتجاهه نحو روسيا وفرنسا وألمانيا.

أمّا بريطانيا التي أبعدت لفترة طويلة عن العراق فهي تسدد الدين لأمريكا من مساعدتها لها في حربها ضد الأرجنتين واستعادة جزر الفوكلاند إذ أنه لولا الولايات المتحدة لما تمكنت من الوصول إلى الجزر، وتأمل بريطانيا أن تعود نشاطها النفطي في العراق، فبترول بحر الشمال قارب على التصوب، فضلاً عن تكاليف استخراجة العالية³. حتى إن مستشار الرئيس بوش للشؤون الاقتصادية لورانس ليندساي كان قد صرّح قبيل الحرب على العراق بأن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق إن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الإستراتيجية في حالة نجاح الحرب⁴.

¹ محمد أحمد، الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق عام 2003م (بحث في الأسباب والنتائج)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد 4+3، 2004، ص 127.

² www.paldf.net 30-04-2015 12.20h استرجع يوم 25 fev 2003 محور الأخبار والنقاش السياسي

³ محمد أحمد، نفس المرجع السابق، ص 127.

⁴ محمود أحمد إبراهيم، العراق الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 154، تشرين 2003، ص 63-64.

ثالثاً: استكمال بسط السيطرة العسكرية الأمريكية والتي تمتد من آسيا الوسطى حتى الخليج العربي وتهديد القوى الكبرى أو الناشئة مثل الصين وإيران وكوريا الشمالية، وتهديد دول أخرى لا تتماشى مع المشروع الأمريكي-الصهيوني في المنطقة كسورية ولبنان، والتلويح بورقة الضغط العسكرية الأمريكية عليها لتمرير مخططاتها في المنطقة.

رابعاً: الاستفادة من الحرب في إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من الركود والبطالة وارتفاع نسب الفوائد، وللمحافظة على إنتاج مصانع الأسلحة وحماية الشركات الكبرى التي تعاني من الانهيار، كما تغطي هذه الحرب على إخفاقات جهاز الأمن الأمريكي FBI الذي يعاني من مشكلات عملاقة في الإتحاد السوفييتي السابق¹.

من هذه العوامل أيضاً :

- فرض العزلة على إيران وتطويقها والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها إمّا الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة، وإمّا تعرضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسية بديلة للحكم الإسلامي فيها.

- محاولة استثمار الحرب ضد العراق لدعم الرئيس الأمريكي في الانتخابات الرئاسية القادمة من جراء الاستمرار في إذكاء الشعور الوطني الأمريكي الذي تصاعد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وإعطاء الأولوية في سياسة الإدارة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي، وذلك على الرغم مما تعانيه الأوضاع الداخلية الأمريكية من ركود اقتصاد يوكساد مالي، وتقييد في بعض الحريات المدنية².

- الحصول على وتد مباشر في المنطقة تستطيع من خلاله إعادة نشر قواتها على المستوى العالمي فضلاً عن تحويل العراق إلى محطتها الأساسية الأولى في مشروعها الإمبراطوري الجديد، وبناء نظام عالمي يقوم على مركز وحيد ولعل هذا ما يفسر عبارة "القرن الأمريكي الجديد" في العصر الحالي³.

¹ محمد أحمد، مرجع سابق الذكر، ص128.

² شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، ص126.

³ عبد الرحمن عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص66.

المطلب الثاني: الأسباب المباشرة للحرب.

في العشرين من آذار/مارس العام ألفين وثلاثة¹، وفي الساعة 02:30 بتوقيت غرينيتش أي بعد انقضاء 90 دقيقة على المهلة التي أعطاهها جورج بوش لصدام حسين ونجليه بمغادرة العراق². اتبع جورج بوش (ضربة الفرصة) كما سميت على الحي المتصور في بغداد لإعلان حربه على العراق ومع هذا الإعلان دخلت بلاد الرافدين، في أتون حرب دامية لم تنته فصولها بعد وهي مازالت تثير الكثير من الجدل حول مدى شرعيتها وتطابقها مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فلقد تسلحت الولايات المتحدة وحلفاؤها بقرار مجلس الأمن رقم (1441) جلبت الحرب الكارثة الإنسانية المتوقعة لشعب العراق، فقد توقف مع بداية الحرب برنامج " النفط مقابل الغذاء" الذي أقره مجلس الأمن في قرار رقم 1995/986 والذي كان غير كاف على الإطلاق وعوض لإساءة الاستغلال من قبل واشنطن وتعطيل توزيع الموارد الغذائية وانقطعت المياه الصالحة للشرب فكان حتما انتشار سوء التغذية وتفشي الأمراض المنقولة بالمياه، وقد أشار كوفي أنان في آذار 2003 إلى أن الشعب العراقي يواجه مأساة جديدة، وما من شك أن للحرب العدوانية الأمريكية على العراق واحتلاله في ربيع عام 2003م عدة أهداف متشابكة متداخلة، ويمكن تلخيص أهداف الحرب الأمريكية المعلنة على العراق بما يلي :

أولا : أسلحة الدمار الشامل :

الإدعاء بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وسعيه لتطوير أسلحة بيولوجية وبناء برنامج لمثل هذه الحرب وبأن العراق على وشك أن يصنع أول قنبلة نووية³، لقد أثار بحث وتطوير إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وكذا المشاريع النووية العراقية مخاوف القوى الدولية والإقليمية خاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأمام ضغوطات هذه الأخيرة ألزمه مجلس الأمن بموجب القرار رقم 687 بتدمير ما لديه من مخزونات والبنية الأساسية المتعلقة بالصواريخ البليستية وأسلحة الدمار الشامل، فوافق العراق على التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل والوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى يتمكن من التخفيف

² على فايز يوسف الدلاييج، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، استكمال لمطالبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ايار 2011، ص 66.

³ المرجع نفسه، ص 66.

³ محمد أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 124.

أو رفع الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية المفروضة عليه¹. ويتساءل الكاتب الأمريكي ميشال راترن في كتابه ضد الحرب في العراق (oginstwariniraq) هل هناك دليل على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل؟ ويحيب على هذا السؤال بقوله "يجمع المحللون العسكريون بأن وضع نظام صدام حسين الآن أضعف بكثير من عام 1991م في حرب الخليج الثانية، إذ هزمت جيوشه وترسانت العراق وقوته العسكرية أصبحت عاجزة بسبب وجود خطر على واردات السلاح ووجود مناطق الخطر الجوي على الطيران العراقي، وقيام الطائرات الأمريكية والبريطانية بقصف مواقع القوات العراقية باستمرار، ففي عام 2002م وحدة ضربت القوات الجوية الأمريكية مواقع العراقيين أكثر من ست وأربعين مرة ودخلت لجنة الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة (unscom) العراق.

لأول مرة عام 1991م وبقيت حتى عام 1998م والمرة الثانية من خلال بعثته أمام الأمم المتحدة للتفتيش (unmoric) من عام 2002م إلى ما قبل الحرب بأيام قليلة في آذار 2003م إلى جانب مفتشي وكالة الطاقة الذرية (IAEA) وورد في تقرير الأمم المتحدة بعد مغادرتها العراق أن 817 صاروخًا باليشتيا سوفياتي الصنع بعيد المدى من أصل 819 صاروخًا يملكها العراق قد تمّ تدميرها فضلًا عن تقرير هيئة الطاقة الذرية في 25 نيسان 2002م الذي أكدّ عدم وجود أي دليل على أن العراق تمتلك القدرة المادية على إنتاج كميات الموارد النووية التي يمكن استخدامها كسلاح².

غير أن ضغوط الولايات المتحدة حالت دون العمل بنظام الرقابة المستمرة الذي سبق وإن وافق العراق على تنصيبه في 26 نوفمبر 1992م، طبقًا لقرار مجلس الأمن 715 الذي أمر بإنشاء آلية للرقابة المستمرة، وفي هذا الإطار أرسلت الوكالة الدولية حوالي 78 مجموعة رقابية بلغ عدد مفتشيها 489 مفتشًا قاموا بتنفيذ 2154 عملية تفتيش³.

-الأسلحة البيولوجية العراقية :

¹ محمود شرقي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990-2006، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص227.

² محمود أحمد، مرجع سابق الذكر، ص124.

³ أحمد إبراهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل، القاهرة، مركز الدراسات والسياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2002، ص134.

فيما يتعلق بترسنة الأسلحة البيولوجية العراقية فإنها مجرد اقتراحات ومبالغات فيشير تقرير (انسكوم) في عام 1998م إلى أنه إذا ما أخذت ظروف الأسلحة الكيماوية الذخيرة التي أنتجت في ذلك الحين ونوعيتها بالإعتبار نجد أنه ليس هناك احتمال بقاء أسلحة من هذا النوع منذ أوساط ثمانينيات القرن العشرين، استمرت عمليات التفتيش بالعراق دون تحديد أي مدى زمني لم يحدث أي ربط بين استكمال عمليات التفتيش وإنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعب العراقي، كما استخدم التفتيش كغطاء للقيام بعمليات التجسس على العراق لصالح الولايات المتحدة، وفي 15 ديسمبر 1998م قدم ريتشارد بانلر رئيس لجنة الدولية للتفتيش تقريراً إلى الأمن العام للأمم المتحدة يتهم فيه العراق بعدم التعاون مع اللجنة، ولقد ورد في التقرير النقاط الآتية:

- لقد لزم بالتعاون الكامل مع لجنة اليونسكوم طبق لمذكرة التفاهم والالتزامات التي قدمها إلى المجلس الأمن 14 نوفمبر 1998؛
- لقد تلفت اليونسكوم تقرير مضللة من الحكومة العراقية كما أن العراق قام بتدمير أسلحة من جانب واحد، كما أنه واصل إخفاء الأسلحة المحظورة؛
- امتنع العراق عن التعاون مع اللجنة ولم يقدم الوثائق الخاصة بالبرنامج الكيميائي والبيولوجي وأعاق عمل لجان التفتيش؛
- لجنة اليونسكوم غير قادرة على نزع سلاح العراق التي كلفت بها من قبل لجنة الأمم المتحدة ولن تستطيع أن تؤكد خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل¹.

– الأسلحة الكيماوية العراقية :

لقد دمرت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الخليج الأولى 1991م أكثر من 1000 طن من المواد الكيماوية و 45 ألف قطعة من الذخائر الكيماوية أغلبها من قذائف الهاون (120 ملم) تحطيم 6000 قطعة من القذائف الجوية والمدفعية والصواريخ (122 ملم)، كما تم تدمير 100 آلية إنتاج للأسلحة الكيماوية المختلفة وتحطيم 85 من المخازن والبنية الخاصة بالبرنامج الكيماوي، ولقد جاء في تقرير لجنة التفتيش المقدم إلى مجلس الأمن في بداية 1997م أن هناك موضوع غاز (VX) والرؤوس

¹RITCHARD.BUTLER ; saddamdeefiant: the threat of weapons of mass destruction and the crisis of global security ; london: phoenix 2000 ; pp222-223.

الحربية ظلا عالقين لقد جرى نقاش عام 1998م ضمن خبراء عراقيين ومفتشين من اللجنة الخاصة وخبراء عالميين محايدين أكد العراق أنه لم ينتج أبدا غاز (VX) بشكل مستقر غير أن اللجنة تقتنع بوجهة النظر العراقية حيث استندت اللجنة إلى التحليلات التي تمت في مخابر الجيش الأمريكي أظهرت وجود بقايا تحلل لغاز (VX) في مخلفات الرؤوس الحربية التي سبق وأن قام بتدميرها العراق عام 1991م¹.

ثانيا: رعاية الإرهاب:

أما الإدعاء الثاني بأن العراق له صلة بالمنظمات الإرهابية وتزويدها بأسلحة دمار شامل فهو إدعاء لا أساس له من الصحة وهي تقارير مضللة وخاطئة ومخالفة لتقارير مفتشي الأسلحة وليس هناك أي دليل على وجود علاقة بين النظام العراقي السابق وشبكة القاعدة، فصدام حسين وحزب البعث في العراق ذو الوجه علماني مناهض لتطرف الديني والحركات الأصولية التي انبثق منها تنظيم القاعدة، ولم يقدم الملف الذي كشف الحكومة البريطانية النقاب في 24 أيلول 2002م أي دليل عن وجود رابطة بين العراق والقاعدة، وكما أن الوعود التي أطلقها المسئولون الأمريكيون بمن فيهم وزير الدفاع "رامسفيلد" ومستشار الأمن القومي "كوند البزارس" وسواهما بأنهم سوف يقدمون أدلة ناصعة على وجود هذه الرابطة قد ذهبت أدراج الرياح ولم تستطيع أي وكالة مخابرات بما فيها CIA أو DIA إثبات مثل هذه العلاقة.

ثالثا: تهديد العراق لجيرانه كالكويت وإيران وسورية وتركيا:

أما عن تهديد العراق لجيرانه وللمصالح الأمريكية لم يتوافر دليل موثق على وجود سياسة عراقية استهدفت المصالح الأمريكية أو أي دولة أخرى ذلك أن العراق لم يشكل تهديدا لجيرانه، ولم يعد يمتلك القدرة على تهديده الفعلي لأحد منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، لأن سنوات الحصار لمدة 12 عاما قد حدت من قدراته العسكرية والاقتصادية وحتى البشرية ولم يعد قادرا على تهديد أحد.

رابعا: إسقاط صدام حسين بالقوة العسكرية :

أما استبدال نظام صدام حسين بالقوة من أجل تحرير الشعب العراقي ومنحه الديمقراطية فهو تكريس لعقيدة بوش الجديدة المتمثلة بـ (الحرب الاستباقية) أي أن بإمكان الولايات المتحدة من استخدام

¹ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق الذكر، ص 135-136.

القوة ضد أي دولة تتصور الإدارة الأمريكية أنها معادية، وهذا المبدأ انتهاك لمبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، والمادة 42 من ميثاق الأمم تقول بأنه (لا يسمح باستخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس أو بتحويل من مجلس الأمن)، وتلك الحرب -الحرب الإستباقية- هي نظرية حرب اخترعتها إسرائيل وتتعارض مع قواعد الشرعية الدولية ومع المصلحة الدولية المشتركة المتمثلة أساساً في حفظ السلم والأمن وضمائهما لجميع الدول، ومن المهم هنا تأكيد مبدأ "نية العدوان" بوصفه شرطاً لقيام الحرب الإستباقية لا يمكن تبريره، ولعل أوضح مثال على ذلك هو إدانة مجلس الأمن وبشدة لهجوم إسرائيل على المفاعل النووي العراقي (أوسيراك) عام 1981م¹.

خـامساً: إنتهاك حقوق الإنسان :

لقد وظفت الولايات المتحدة من خلال إدارتها المتعاقبة منذ سنة 1991م ملف حقوق الإنسان لتبرير إبقاء العقوبات الاقتصادية قائمة ضد العراق كأسلوب يحمل الرئيس صدام حسين التخلي عن السلطة حيث تهمه بانتهاك حقوق الإنسان واستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد فئات من الشعب العراقي، وبقي التناقص مستمرا في الخطاب الرسمي للإدارة الأمريكية فيما يتعلق بمررات الحرب، التي ضلت تتغير باستمرار من نزع أسلحة الدمار الشامل إلى علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة الإرهابي إلى دكتاتورية النظام البعثي، إلا أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في مركز الأبحاث (American Enterprise Insititute) بواشنطن في أواخر شهر فبراير 2003 كان بمثابة تعبير علني عن الهدف الحقيقي من التدخل العسكري فقد صرّح الرئيس قائلاً:

" إن عراق حرّاً من شأنه أن يسلط الأضواء على قوة الحرية وقدرتها على تشكيل تلك المنظمة من العالم.... وأن نظاماً جديداً في العراق سيكون بمثابة نموذج للحرية تستلهمه أمم أخرى في المنطقة".

كما أن تدخل عسكري من دولة ترافع وتدافع عن الديمقراطية وتتخذها كقيمة ثابتة ضمن أسس فلسفتها السياسية في بلد غير ديمقراطي لهدف محدد هو فرض تغيير ديمقراطي فإن المشكلات التي تنشأ للأمن الدولي يمكن أن تتجاوز في تناسبها التبرير المقدم إلى القضية².

¹ محمد أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 126.

² محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 246-247.

إضافة إلى الهيمنة المباشرة على العراق، وهذه الأهداف تتضمن :

- إلغاء تأمين العراقي الذي أنجزه الرئيس صدام حسين في أوائل السبعينات، عبر السعي إلى خصخصة في 24 شهرا مع منح الأفضلية المطلقة للشركات الأمريكية؛
 - السعي إلى نزع صفقة الكارتل عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) وتغيير سوق النفط العالمية وذلك باستعمال العراق كأداة في هذه السياسة؛
 - ربط المنشآت الصناعية الشرق الأوسطية بشبكات إنتاج وتوزيع أمريكية؛
 - إعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر ملائمة للمصالح الأمريكية.
- في إحدى وثائق " ريتشارد بيرل " لعراق ما بعد الاحتلال أرسلها إلى الأمير "نواف بن عبد العزيز" أوضح أن هدف الولايات المتحدة هو :¹

أ. الإشراف على إدارة شؤون البلد لمدة لا تقل عن سنتين قابلة للتجديد؛

ب. فتح البلد أمام المصارف والشركات الأجنبية؛

ج. إلغاء العقود النفطية السابقة.

المطلب الثالث :الإستراتيجيات العسكرية المطبقة خلال الحرب.

اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية للحملة العسكرية ضد العراق على عدة مبادئ كانت هي الركائز كالاتي:²

- 1- استغلال عناصر القوة التي تمتاز بها القوات الأمريكية إلى أقصى حد وتفتقر إليها القوات العراقية، وهي المتمثلة في وسائل الاستطلاع الفضائي والجوّي والمخابرات الأرضية والتفوق المطلق في القوة النارية ببعديها الصاروخي الجوّي، وتحقيق السيادة الجوية وخفة الحركة العالية لفرق مشاة الأسطول، وفرق المشاة والمدربة والفرق المحمولة جوا، بالإضافة إلى التفوق التكنولوجي في مجال الحرب الإلكترونية، والأسلحة والذخائر الذكية مع عدم التورط في قتال برّي إلا بعد إحداث خسائر 60-70% في العدو المواجه، بواسطة القصف الجوّي والمدفعي الصاروخي.

¹شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق الذكر، ص227-229.

²www.moqatel.com//openshare/behoth/siasia2/ghzirq2003/sec06.htm-cvt.htm.2015/04/28.11:30h.

2- شن العمليات الهجومية في أكثر من اتجاه إستراتيجي لتثبيت وبعثرة جهود القوات العراقية وإجبارها على القتال في أكثر من اتجاه، بحيث تشمل العملية الهجومية توجه الهجمات من اتجاه الجنوب في الكويت لأنه اتجاه الجهود الرئيسية للعملية الهرمية، ومن الشمال من تركيا، ومن الغرب الأردن، مع الاستعداد لمواجهة أي متغيرات قد تحاول دون تشغيل أي من هذه الاتجاهات الإستراتيجية.

3- تركيز الجهود القتالية (نيران ومناورة) لسرعة الوصول إلى بغداد لكونها رأس النظام وحصارها، مع الامتناع عن التورط في قتال مدن وعزلها تجنباً لخسائر بشرية ومادية جسيمة قد تقع للقوات الأمريكية والبريطانية، وهو رهن عليه "صدام حسين" فإذا ما نجحت القوات الأمريكية في سرعة الوصول إلى بغداد وحصارها وتكثيف القصف الجوي الصاروخي ضد القوات المدفعة، خاصة الحرس الجمهوري وضد مراكز القيادة والسيطرة السياسية الإستراتيجية العراقية، بما يؤدي إلى سقوط بغداد أو استلامها، فإذا ما سقطت الرأس (بغداد) سقطت تبعاً لباقي الأطراف، وهي المدن المعزولة في باقي أنحاء العراق لما يحدثه من سقوط العاصمة من صدى في باقي المدن، دونها حاجة إلى اقتحامها بالقوة، وهذا بالضبط ما عبر عنه قائد القوات الأمريكية جنرال "فرانكس" في قوله " سنحارب القوات العراقية بطريقتنا وليس بالطريقة التي يريد صدام وسنضع المدن في الفريزر".

4- حشد الحجم اللازم من القوات البرية بما لا يزيد عن حاجة العمليات اعتماداً على التفوق الساحق الذي تحققه القوات الجوية والصاروخية الأمريكية على نظيرتها العراقية، مع الاستعداد للدفع بقوات إضافية على مسرح العمليات إذا ما تطلب إدارة الحرب ذلك.

5- تقصير زمن الحرب إلى أقل فترة ممكنة بحيث تكون سريعة وحاسمة في تحقيق أهدافها وبأقل خسائر ممكنة تجنباً لخسائر بشرية جسيمة ومضاعفات سياسية إقليمية ودولية قد تؤثر سلباً في مسار العمليات إذا ما طالت مدتها عن بضعة أسابيع، وهو ما عبر عنه "بوش" ووزير الدفاع "رامسفيلد" في قولهما أن الحرب تستغرق أسبوعاً وليس شهوراً يساعد ذلك على تفعيل مبدأي "الصدمة والترويع" وهو ما يعني التقدم السريع للقوات البرية واستخدام قوات الاقتحام الجوي في العمق، وتطبيق مفاهيم الحرب الجو برية التي تعني بقصف ومهاجمة جميع أنساق قتال العدو وعناصر تشكيل معركته خاصة القيادة والسيطرة وتجمعات وسائل نيرانه في المواجهة والأطراف والعمق في وقت واحد، وبما يشل حركة قواته ويمنعه من المناورة بها ويسرع في انهيارها.

- 6- الاعتماد على تأييد الشعب العراقي لقدم القوات الأمريكية لتحريرها من الحكم الديكتاتوري القمعي للنظام الصدامي، وذلك لتسهيل عملها في إسقاط هذا النظام يرتبط ذلك بجهود الحرب التقنية وإغراءات مادية لدفع القادة والضباط والجنود في الفرق العراقية خاصة فرق الحرس الجمهوري لتجنب القتال وترك أسلحتهم وما سهل من سرعة سقوط بغداد من المدن العراقية الرئيسية دون مقاومة، وذلك استفادة من تجربة الانتفاضة الشعبية العراقية التي وقعت في مارس 1991م بمدن الشمال والجنوب العراقي.
- 7- تجنب قصف أهداف البنية الأساسية في العراق حتى يمكن الاستفادة بها في مرحلة ما بعد صدام، ولكن التركيز على قصف مفاصل النظام الصدامي وهياكله الرئيسية السياسية والأمنية والعسكرية دون الهياكل الاقتصادية خاصة حقول النفط ومنشآته، مع الحرص على منع النظام الصدامي من تدمير منشآت البنية الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الأرض المحروقة التي هدد بها.
- 8- تحييد الدول المجاورة خاصة إيران وتركيا عن التدخل في الحرب واستغلالهما لتحقيق مكاسب سياسية إستراتيجية أمريكية، وتخدم مصالحها في ذات الوقت وذلك بجهود سياسية أمريكية مسبقة وإغراءات إقتصادية تهديدات بعقوبات اقتصادية وعسكرية عند اللزوم.
- 9- التحسب المسبق جيّداً لاحتمالات استخدام النظام العراقي لأسلحة دمار شامل وذلك بجهود من المخابرات تكشف عن أماكنها وتحييد قادتها، وتدميرها باستخدام ذخائر جديدة لم تستخدم من قبل مثل قنبلة الميكروويف ذات المحبس الحراري وقنبلة البلازما، مع بذل جهود استطلاعية وجوية وبرية لكشف لحظة ومكان إستخدامها وجهود وقائية بإعداد القوات الأمريكية وتجهيزها بمهمات ومعدات الكشف والوقاية وتحصينها ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بالإضافة لتحسب المسبق بعمليات تطهير الأفراد والمعدات والأسلحة والأرض إذا ما تعرضت لهجمات بأسلحة الدمار الشامل.
- 10- عدم المراهنة عسكرياً على قوات المعارضة العراقية الداخلية او الميليشيات الكردية وفيلق بدر التابع للمجلس الإسلامي النموذج الأفغاني (قوات التحالف الشمالي هناك) على الرغم من نجاحه في أفغانستان يمكن تكراره في العراق كون المعارضة العراقية ليست بحجم ولا بكفاءتها وتسليحها قوات تحالف الشمال الأفغانية، كما أن بعض فصائل الشعبية المسلحة (فيلق بدر) والبشمرجة الكردية لا تملك التسليح ولا التدريب الذي يمكنها من مواجهة قوات الحرس الجمهوري.

لقد اتخذت إدارة الرئيس بوش الابن موقفا أكثر تشددا ضدّ العراق ورئيسها صدام حسين وعليه فقد وضع الرئيس الأمريكي بوش الابن¹.

- فمرحلة الضغط النفسي استمرت من 5-8 أسابيع بدءا من النصف الثاني من عام 2002م فيها البدء في تسريب خطط عسكرية مضللة أو شبه حقيقية لنشر حالة من الذعر والارتباك السياسي والعسكري داخل العراق.

- نشر استفتاءات رأي تؤيد شن حرب أمريكية للإطاحة بنظام صدام حسين ودوغما حاجة الحصول على تفويض من مجلس الأمن أو من الكونجرس الأمريكي لذلك.

- البدء في تسريب معلومات عن أسلحة وذخائر أمريكية جديدة لم تستخدم من قبل وذات تأثيرات مدمرة وقاتلة بالنسبة للمنشآت والأفراد لزيادة حالة الإرباك العسكري العراقي.

- أمّا مرحلة التراجع الإعلامي المحسوب استمرت 4-7 أسابيع وصممت لدراسة رد الفعل المحلي والإقليمي الدولي سواء كان إيجابيا أو سلبيا، ونشر تبريرات عن وجود رأي قوى مضادة للحملة العسكرية ووجود خلاف داخل الإدارة الأمريكية بين المؤيدين والرافضين لمنظور تغيير النظام العراقي بقوة والحاجة إلى تفويض الكونجرس.

- بدء الحديث عن الحاجة إلى بناء تحالف عسكري مع الدول الحليفة والصديقة بدأت الولايات المتحدة بتحضير دول المنطقة، من خلال إرسال العديد من المسؤولين الأمريكيين إلى الشرق الأوسط لمعرفة موقفهم من الحرب على العراق وبحث ما يمكن أو تقدمه هذه الدولة من مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز هذه الزيارات كانت زيارة نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشي" التي شملت إحدى عشرة دولة ما بين العربية والدولية في شهر مارس 2002م، كما واکب هذا التحرك الدبلوماسي الواسع تصعيد الخطاب المستمر تجاه العراق وإظهاره على أنّه نظام يمثل الخطر الداهم على دول المنطقة والعالم يجب إزالته، فقد ورد في خطاب الرئيس "جورج ولكربوش" عند افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2002م بخصوص العراق قوله :

- التأكيد على ضرورة نزع أسلحة العراق غير التقليدية وإلا فإن عملا عسكريا سيكون حتميا.

¹ حور جريجوري، السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات، 2003، ص 27.

- التحذير من أن العراق سيكون قادرا على امتلاك قنبلة نووية في غضون عام واحد، إذا ما نجح في الحصول على موارد انشطارية.
- اتهام النظام العراقي بالاستمرار في انتهاك التزاماته الدولية طوال المدة المنصرمة منذ انتهاء حرب تحرير الكويت سواءا بالتهرب من الكشف عن مخزونه وبرنامجه من أسلحة الدمار الشامل أو استمراره في تطوير هذه البرامج.
- التشديد على أن رفض العراق الانصياع لقرارات مجلس الأمن يهدد سلطة الأمم المتحدة، وأن واشنطن ستعمل مع غيرها من أعضاء مجلس الأمن القومي على استصدار قرار جديد بشأن العراق يهدف إلى نزع أسلحة الدمار الشامل.
- إذا تمّ اتخاذ هذه التدابير يمكن للأمم المتحدة المساعدة في تشكيل حكومة تمثل جميع الأطراف في العراق ينبثق من انتخابات تشرف عليها المجموعة الدولية، ولقد عملت الولايات المتحدة على محاولة تمرير مشروع العقوبات الذكية ورفض من قبل الأمم المتحدة كما حملت إدارة الرئيس بوش المسؤولية للإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس " بيل كلنتون" .

شكلت أحداث أيلول محطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كما في تاريخ العالم أجمع ومنذ اللحظة التي استحدثت فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مصطلح " محور الشر" محدد العراق أحد أضلاعه الثلاثة إلى جانب إيران وكوريا الشمالية، بدأت مرحلة العد العكسي لنظام الرئيس الأسبق صدام حسين لكن ذلك لا يعني إطلاقا أن خطة الحرب الأمريكية على العراق بدأت مع أحداث 11 أيلول¹.

ذلك بإضافة إستراتيجية الضربات الوقائية إليها كآلية جديدة للتخلص من كل الأصوات الراضية لسياساتها يهدف هذا الأسلوب الجديد الذي تعتبره الولايات المتحدة شكلا من أشكال الدفاع الشرعي الفردي والجماعي المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة إلى توجيه ضربات عسكرية مسبقة إلى كل هدف يعتقد أنه يشكل خطرا آنيا أو مستقبليا على مصالحها سواءا كان شخصا أو دولة أو منظمة².

ازدادت رغبة الولايات المتحدة خلال الرئيس: والكر بوش" بعد إطاحة بانتظام الطالبان بأفغانستان بسرعة مما أغراها على مواصلة المخطط علميا بأن بعض المسؤولين الأمريكيين ومنهم نائب وزير الدفاع "بول ولروتيز"

¹شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق الذكر، ص 216

² إدريس لكربي، التداييات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر(من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)، مراکش، ط1، 2005، ص178.

يطالبون بإعطاء الأولوية للإطاحة بالرئيس صدام حسين والتعامل معه باعتباره الهدف الأول لما يسمى بالحرب على الإرهاب بعد أن تأكد بأن النظام العراقي لن يتنحى عن السلطة بإرادته كما أن المعارضة العراقية بمختلف توجهاتها المبينة أدناه لم يكن في استطاعتها الإطاحة بنظام حزب البعث والرئيس صدام¹.

المبحث الثالث : أسباب فشل العراق في مواجهة التحالف الأممي.

قررت القيادة العراقية قبول الحرب مع أكبر دول العالم قوة وتقدما تكنولوجيا في الحرب، من حيث تعداد القوات وتجهيزها بأحدث الأسلحة والمعدات التكنولوجية والعمل على عدم قبول الخسائر البشرية واستخدام الضربات والجوية والصاروخية، وتجريد القوات القابلة من كل طاقاتها على الثبات وتمهيد مساحات القتال لقواتها لدخول المعارك صغيرة كانت أم كبيرة بحرية تامة ودون مقاومة معادية فعالة بأقل الخسائر الممكنة، وهذا ما كان يجب أن تتوقعه القيادة العراقية وتعمل على تحاشي مثل هذه الحرب بأي ثمن وبأي أسلوب لهذا كانت أسباب الفشل واضحة منذ البداية وقبلها².

المطلب الأول : الأسباب السياسية

ومن أسباب فشل العراق في مواجهة التحالف الأممي :

1- الجهل السياسي للقيادة العراقية السياسية :

لما كان دخول الحرب هو قرار سياسي باستخدام القوات المسلحة كان على القيادة العراقية السياسية والعسكرية العليا بدراسة موضوعية لنوايا الطرف المقابل دراسة دقيقة وافية وإعداد الأجواء السياسية الوطنية والقومية والدولية للعمل على تحاشي استخدام القوة لحل المشاكل بين الطرفين وعدم الدخول في الحرب بأي ثمن مادام تقدير الموقف إن كان قد أجرى بأمانة وإخلاص ودقة وشجاعة من السياسيين والعسكريين المعنيين، بدل على أن قرار الدخول في الحرب مع هاتين الدولتين القويتين (إنجلترا، وأمريكا) قرار غير صائب لعدم توازن القوى أولا.

³ أحمد إبراهيم محمود، الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003، القاهرة، مركز الدراسات الكلية وإستراتيجية، الأهرام، 2003، ص160.

² نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم، عمان، ط1، 2004، ص83.

ولأن العراق بحاجة إلى الزمن والمال لكي يديم البناء والإعمار ومقاومة ما خلفه الحصار الاقتصادي، الظاهر أن القيادة السياسية العراقية لم تكن تستمع لأي نصح أو إرشاد من كثير من الدول العربية والدولية التي كانت تعتبر صديقة، أو كانت تعتبر أن مصالحها ستكون في خطر بسبب إنفراد أمريكا وإنجلترا باحتلال العراق والسيطرة على المنطقة والإنفراد في استثمار خيرات العراق، وفي المقدمة النفط لذلك لم تعمل القيادة العراقية في إعداد الرأي العام الوطني والقومي والدولي للدول العربية والدول المجاورة أو البعيدة، ولم تعمل على كسب هذا الرأي والتأييد أو التعاطف إلى جانبها بشكل فعال وواقعي ولم تأخذ هذا الجانب بنظر الاعتبار معتمدة على قوتها الدبلوماسية التي كانت ضعيفة ضحلة، بل وقد عادت الكثير من دول المنطقة وفي مقدمتها دول الخليج بعد حربها على الكويت والتي كان على القيادة أن تتوقع أن دول الخليج ستكون مناطق حشد ووثوب سوقية للقوات الأمريكية عبر الحدود الكويتية والسعودية من جنوب العراق.

وما كانت معارضة فرنسا وألمانيا وروسيا للعدوان على العراق إلا لأنّ مصالحها أصبحت في خطر وخاصة النفطية منها وليس بفعل اتفاقيات سياسية أو دفاعية مع هذه الدول، لهذا وجدنا هذه الدول تتراجع عن معارضتها عند أول خطوة قبول دول التحالف لمشاركتها في اقتسام كعكة العراق بعد العدوان وإنصافها بل وسكوتها عمّا جرى ويجري في العراق وحتى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، هذا كله كان على القيادة العراقية أن تعرفه وتحسب حسابه ولكن الجهل السياسي والمنهجية السياسية وغرور القيادة دفعها إلى قبول الحرب¹.

كما استغلت إسرائيل الحرب وظروف الاحتلال لصالحها من الناحية السياسية ويعد الحاكم العسكري الأمريكي للعراق بعد احتلاله "جاي جارنر" وكذلك الحاكم المدني "بول برنر" من أشد الصقور الموالين لإسرائيل ولهما علاقات "بيزنس" وثيقة مع كل من تل أبيب واللوبي الصهيوني والولايات المتحدة².

صحيح أن صدام كان قد تلقى إشارات مضللة من فرنسا وألمانيا وروسيا، ومن المظاهرات المعادية للحرب حول العالم وهذه لم تساعد ولكن الحرب ليست غلطتهم، كان هناك شخص واحد بيده السلطة لتجنب الحرب واختيار أن لا يستعملها وبالنسبة إلى خداعه للعالم فإن صدام في نهاية الأمر خدع نفسه³. إن سقوط النظام في العراق لم يكن بالدرجة الأولى بالفعل العدوان الأمريكي-الإنجليزي فحسب بل إن هذا العدوان كان

¹ طه نوري ياسين الشكرجي، نفس المرجع السابق، ص 84-85.

² The white house; the national strategy of the united states of america washington dc ; september, 2002 ; P33.

³ علي محافظة، حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 2012، ص 396.

بمثابة طليقة الرحمة لهذا النظام الذي يحتوي عوامل انهياره في داخله والتي نمت وترعرعت مع الأيام والسنين بفعل السياسات التي اتبعها خلال سيطرته على القطر وإدارته لشؤون البلاد خلال خمسة وثلاثين سنة، بدأت الحروب وانتهت بالحروب وتبذير ثروات البلد على التسليح والتجهيز العسكري والحروب وبدون عدالة أو رحمة مهمة كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

فعوامل سقوط النظام المتعلقة بالنظام نفسه وقيادته وسياسته الداخلية وسياسته القومية وسياسته الدولية هي :

- جهل النظام ورؤوسه بمبادئ وسبل السياسة الوطنية والقومية، وأول ما يتعلق بجهله بالسياسة الوطنية هو ذلك التصرف في التعامل مع الشعب نفسه والابتعاد كلياً عن ممارسة السبل الديمقراطية وكبت الحريات وانتهاك حقوق الإنسان والابتعاد عن تطبيق العدالة في منح الحقوق السياسية والاقتصادية والقومية لأبناء الشعب².

- جهل القيادة العليا العراقية في انتخاب وتعيين الرؤوس القيادية لقيادة البلد وخاصة أعضاء السلطات التنفيذية (الوزارات والمجلس الوطني) ورؤوس القيادات ذات العلاقة بالسياسة الدولية وعلاقة العراق بدول المنطقة ودول العالم الأخرى وخاصة الدول الكبرى ذات المصالح الإستراتيجية بالعراق والمنطقة وأخص بها الدول العربية ودول العالم الأخرى في أوروبا وآسيا كان خطأ متعمداً فيعد أن أقصت وأبعدت العناصر الكفؤة المخلصة جاءت بعناصر ضحلة سهلة الانقياد والطاعة العمياء والمستمعة فقط لأوامر القائد الفرد الأعظم دون اعتراض ولا اقتراح، وكأنها آلات صماء فتدهورت سياسة العراق مع دول المنطقة ودول العالم³.

- كلما زادت الحرب من حدّة التناقضات بين الدول العربية واستمرار الولايات المتحدة وسعيها لإعادة هيكلة المنطقة وفرض ترتيبات سياسية جديدة وخاصة من جراء تقديم مشروع الشرق الأوسط الكبير⁴.

ومن أهم المواقف على الحرب موقف تركيا⁵:

¹ طه نوري ياسين الشكرجي، مرجع سابق الذكر، ص111.

² المرجع نفسه، ص125.

³ المرجع نفسه، ص127.

⁴ شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق الذكر، ص232.

⁵ محمود سالم السمرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13، شتاء 2007، ص85-86.

-لقد نشطت حركة المنظمات الحزبية والجمهورية في تركيا ضدّ العدوان الأمريكي المحتمل على العراق، وشكلت الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والشعبية "مجلس التنسيق" ضدّ العدوان على العراق والذي يضم حوالي 140 منظمة تركية، وعملت على مطالبة الحكومة الجديدة (العدالة والتنمية) بزعامة طيب أردوغان بعد الانحراج وراء المواقف الأمريكية والمشاركة في الحرب إذا ما اندلعت الحرب، لقد انطلقت المسيرات الجماهيرية في أنقرة وإسطنبول مع مطلع شهر تشرين الثاني /نوفمبر 2002، وطالبت الحكومة والبرلمان بعدم الموافقة على عدم استخدام الأراضي التركية منطلقاً للعدوان على العراق.

المطلب الثاني: الأسباب العسكرية.

إن غزو العراق واحتلاله عسكرياً أوجد آثاراً وتداعيات في المجال الأمني - العسكري ولا يزال ذلك مستمراً بسبب استمرار الاحتلال، ويمكن الإشارة هنا إلى أهم تلك التداعيات والآثار وهي :

-تدمير البنية العسكرية العراقية وبذلك فقد العرب قوة عسكرية كبيرة وهامة كان يمكن لها أن تساهم في تحرير الأراضي العربية المحتلة، هذا فضلاً عن تعزيز للقدرات الدفاعية.

-وصول الموساد الإسرائيلي بفعل الوجود العسكري الأمريكي في العراق¹.

وأيضاً من أهم الأسباب التي جعلت العراق تفشل في الحرب هي :

1- المناورة والمرونة في استخدام القوات :

إضافة إلى عدم التكافؤ بالقوى لدى الطرفين إضافة إلى خطأ القيادة العسكرية في حشد القوات والاقتصاد في استخدامها في جهات القتال الأربعة، فقد خسرت عامل المرونة في الحركة لمواجهة تحركات قوات التحالف في استخدامها للمتيسر لديها من القوات باتجاه الهجمات العادية منذ بدء التعرض المعادي في الجنوب أو الوسط، فقد كانت قوات التحالف حرة في تحركاتها باتجاه القوات العراقية الجامدة في مواضعها الثابتة الدفاعية وإذا ما حاولت تغييرها كانت تكشف أمام ضربات الجوية والصاروخية، وبذلك تكون القوات العراقية

¹ شاهر إسماعيل الشاهر، نفس المرجع السابق، ص234.

معدومة القدرة على المناورة والحركة معا، وفقدان هذه القدرة يجرمها من مواجهة القوات الأمريكية التي لم تكن أكثر عددا منها إلا أنّها كانت حرة وتمتع بقدرة عالية على المناورة.

2- الجهل التام للقيادة العسكرية والمدنية في إدارة الحرب :

أولا: إن توزيع وبعثرة القوات العراقية على أربع مناطق منعزلة وبقيادات عاملة جاهلة (مدينة ذات رتب عسكرية فخرية) أفقدتها أهم عوامل النجاح في الحروب وهو عامل (التعاون والتنسيق) بين قوات المناطق الأربعة وقياداتها والتي اكتشفها وعرفها العدو وعمل على تعزيز هذه الثغرة في الخطة العامة العراقية، وعمل باستمرار على تعزيز انعزال قوات المناطق بعضها عن بعض بالضربات الجوية والصاروخية ومشاغلة كل منطقة بقوات خاصة مناسبة وإبقائها مشغولة عن باقي المناطق.

ثانـيا: إنّ جهل القيادات الميدانية نفسها وضعفها وعدم شجاعتها واستماتتها في سبل الشرق العسكري، والسبب أنّ القيادة العليا السياسية كانت قد أبعدت وحجرت القادة المخنكين والمخلصين وذوي الخبرة القتالية والذين بهم ربحت حرب الثماني سنوات مع إيران.

ثالثا: مع ذلك البذخ بالعطاء للقيادة دون حساب وتمييز بعضهم عن البعض الآخر والفرق الشاسع في الرواتب بين ضباط الرتبة الواحدة وبين شاغلي المناصب الواحد عن الآخر بميزان أكبر بكثير وأضعاف ما يتقاضاه قرينه الآخر في الحرس الجمهوري أو قوات الأمن الخاص وهذا أدى إلى :

- اغتناء كبار الضباط من قوات معنية (كالهرس الجمهوري أو درجات معينة من الجيش النظامي) وثرائهم الفاحش فعزت عليهم روحهم وحرصهم على ثرواتهم فلم يقدم ما كان يجب أن يضحي به للوطن وحرص على مال الدنيا وترك التضحية بالاستشهاد في سبيل الآخرة.
- الحقد الدفين والمكتوم لدى بعض القادة والضوابط وضابط الصف والجنود أدى إلى عدم الحرص والاندفاع وحتى الإخلاص والتضحية والقتال والدفاع الصحيح عن الوطن، فلم يقاتل ولم يقد القائد كما ينبغي¹.
- فك الالتحام والتداخل بين الأبنية العسكرية والأمنية¹.

¹ طه نوري ياسين الشكرجي، مرجع سابق الذكر، ص 89-91.

3- عدم التخطيط لإعادة تنظيم واستخدام القوات المنسحبة :

لم يكن هناك ما يشير إلى التخطيط لإعادة تنظيم واستخدام القوات المنسحبة من الجبهة تحت ضغط العدو وفي كافة المستويات وإعدادها لاستخدامها كقوات خاصة وفي القتالات الخاصة على محاور القتال أو في المدن، رغم العلم بأنه كان من المقرر أن تتقلب القوّات النظامية إلى قوات مقاومة شعبية باندماجها مع الشعب للقيام بضرب العدو أثناء تقدمه على محاور القتال في المدن والقصبات وعلى خطوط مواصلاته والعمل خلف خطوط عملياته لأطول مدة ممكنة وأكبر قدر من الخسائر.

4- انعدام وغياب دور الشعب في مشاركة قواته بالدفاع عن العراق :

للأسف الشديد لم يكن ما يشير إلى دور الشعب في الحرب رغم كونه شعب مسلح ولا يخلو دار وإلا وفيه قطعة سلاح أو أكثر، فلم يكن هناك تنظيم شعبي مقاتل عدا أفراد حزب البعث الذي تزعزع معنويا قاداته وأعضاؤه حال علمهم وصول قوات التحالف أطراف بغداد وتركوا مقراتهم وساحات قتالهم عند دخول هذه القوات بغداد، ولم يكلّفوا أنفسهم حتى حماية شركاتهم أو المنشآت والدوائر الحكومية والمرافق الاقتصادية والمعاهد العلمية، وكذلك لم يكن الشعب نفسه منظمًا لأي شكل من أشكال المقاومة الشعبية لمساعدة القوات المسلحة النظامية، كان هذا خطأ كبير أغفلته القيادة السياسية والعسكرية ولم يبادر أحد من الشعب لمثل هذا العمل وكأن الأمر لا يعينهم أو أنهم كانوا يريدون للنظام أن يسقط.

5- تخاذل بعض القيادات العسكرية الرئيسية :

أنّ بعض القيادات العسكرية وخاصة في المناطق الحيوية (بغداد) كان أول من ترك ساحات العمليات والمعارك هم القادة والضباط الكبار ومن في مقراتهم تاركين قواتهم سائبة تتخبط لوحدها وتنهار الواحدة بعد الأخرى إن لم نقل إنّ بعض القيادات كانت قد أعدت نفسها للقيام بأعمال خيانة هدفها قتل روح التصدي

² مظهر عزيز الأحمد، التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام 2003، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدافار، 2015، ص82.

والصمود لدى القوات التي يأمركها وإخراجها من ساحة الحرب مهزومة، وحتى إنّ بعض منهم أوعز لتشكيلاته بالتسليم وترك الأسلحة والمعدات وهي كاملة القدرة وترك الساحات القتال والتسرب داخل المدن وبين أبناء الشعب، تاركين الأسلحة المؤثرة في الشوارع كالدبابات والناقلات جاهزة وغير مدمرة وعاملات الصواريخ وعليها صواريخها كاملة وغير جاهزة على الإطلاق¹.

فتقسيم العراق وتقسيم الجيش العراقي إلى أربع مناطق معزولة ذات قيادات مستقلة وتحت تأثير ذلك القصف الجوي والصاروخي أدى إلى تثبيت انعزالها وفقدان التعاون والتنسيق فيما بينها وضعف مستوى قيادتها العامة والميدانية وتدني مستوى كفاءة الأسلحة والمعدات وتهدد أو دفن طائرات القوات الجوية، كلها معلومات مهمة سهلت على قيادة قوات التحالف العمل على إعداد خطة رصينة تؤكد هذه الثغرات في الخطة الدفاعية العراقية، وتؤكد الإنعزال والتبعثر بالقوات والتخطيط للإنفراد بها الواحدة بعد الأخرى وبأقل جهد وأقل ثمن²، كانت الخطة العسكرية الأمريكية لغزو العراق تعتمد على ما أسماه "بيتناجون" "الصخرة والشعبان".

الصخرة : ضربة تنقص من الشمال، فرقتان من الجيش الأمريكي ومعها فرقتان من الجيش التركي إلى جانب مجموعات (ما بين 15 إلى 20 ألفاً) من القوات البشمرجة الأكراد، وهذه الصخرة تتدرج من مرتفعات كركوك ثم تطبق بغداد.

الشعبان : عملية تزحف من الجنوب ويدايتها أن تبدأ قوة المهام الخاصة البريطانية (ثلاثة ألوية) بالتقدم في اتجاه البصرة على شكل قوس، يطوق الفرقة العراقية المدرعة (الواحدة والخمسون) ويزيحها إلى الشرق، محصورة بين الحدود الإيرانية ومدينة البصرة³. إنّ تفوق الأسلحة الأمريكية أوجدت آلة قتل لم يستطع العراقيون مواجهتها⁴.

المطلب الثالث : الأسباب الاقتصادية

¹ طه نوري ياسين الشكرجي، مرجع سابق الذكر، ص 92-94.

² المرجع نفسه، ص 103.

³ محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2003، ص 227.

⁴ وليام موراي، روبرت هسكايلز جونيور، حرب العراق "تاريخ عسكري ميدان يومي"، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005، ص 235.

إنّ الأهمية الاقتصادية لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق يعطي إمكانية السيطرة والهيمنة رغم الأزمة الاقتصادية ليس على المدى المتوسط والقريب ولكن المدى البعيد كذلك¹. تؤكد الحرب العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق أن ثمة برنامجا سياسيا واقتصاديا لدى اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية ولو بي الصناعة العسكرية، والشركات الاحتكارية الكبرى أرادوا تنفيذها، وبدأ باحتلال العراق والسيطرة على نقطة وتأمين متابعة وخطوط نقله وإمداداته، وكل ما يقال عن نشر الحرية والديمقراطية يفتقر إلى دليل حقيقي تظهره الممارسات اليومية لقوات الاحتلال الأمريكية في العراق إذا استولت هذه القوات على جميع آبار النفط². فمعظم ما تمّ تدميره في العراق لم يكن بسبب عسكري استراتيجي بل بهدف اقتصادي بحت وهو إعادة إعمارهِ وتسابق كبرى الشركات الأمريكية للحصول على عقود إعادة المرافق المهمة في العراق وإرادتها³. وكان لاحتلال العراق آثار وأهم تلك الآثار :

-تخطيط البنية التحتية العراقية وانخفاض الناتج المحلي العراقي إلى أدنى مستوياته، بالإضافة إلى إهتبار سعر الصرف غير الرسمي للدينار العراقي⁴، فتدمير البنى التحتية تدميرا هائلا شملت الجسور والطرق والمباني الحكومية والمعامل والمشاريع والمؤسسات التعليمية والمدارس وحل الجيش العراقي وسرقة كل شيء يعود إلى الدولة العراقية، وتهريب المسروقات إلى دول الجوار وشمال العراق بدون أن تضع هذه الدول أي عائق أمام تدفق هذه المسروقات إلى أراضيها، وبالتالي أصبحت شريكة في عملية تدمير العراق ففتحت أبوابها على مصارعها للسارق والموارد المسروقة، واستمرت بعد ذلك في تصدير المعامل المدمرة وآلاف الأطنان من الحديد والخردة لكي يتم تصديره إلى دول صناعية⁵.

- تفاقم البطالة بشكل كبير وملحوظ بحيث شكلت نسباً تتجاوز 50% من القوى العاملة⁶.

- السيطرة على النفط العراقي بصنف ثاني احتياطي نفطي في العالم عن طريق التحكم بإنتاجه ونقله وتسويقه¹. يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا كلياً على الانقطاع النفطي حيث يكون 95% من إجمالي دخل

¹ علاء جمعة محمد، الاقتصاد الدولي بين الكساد والحرب: إنتعاش أم إنكماش " السياسة الدولية، 152 (أفريل 2003)، ص 160.

² محمد أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 135.

³ المرجع نفسه، ص 136.

⁴ شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق الذكر، ص 232.

⁵ ظافر طاهر حسان، العراق والاحتلال الأمريكي " دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي"، دراسات دولية، العدد 36، ص 209.

⁶ المرجع نفسه، ص 219.

العراق من العملة الصعبة، كلف حرب الخليج الأولى ما يقدر بـ 100 مليار دولار من الخسائر، وكان العراق مثقلا بالديون بعد إنهاء الحرب وكانت العوامل الاقتصادية لها الدور الأكبر في خوض العراق حرب الخليج الثانية بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الأولى.

في عام 2000م اتخذ العراق قرار بالتعامل بعملة اليورو بدلا من الدولار الأمريكي في صفقات مبيعاتها من النفط قبل غزو العراق 2003م، ووصل إنتاج العراق إلى 3/4 ما كان عليه قبل حرب الخليج الثانية، وكانت الأمم المتحدة تستقطع 28% من أموال الصادرات النفطية العراقية لحساب موظفي الأمم المتحدة والعمليات الإدارية المتعلقة ببرنامج "النفط مقابل الغذاء"².

-تدهور مستوى المعيشة للشعب العراقي إلى أدنى مستوياته بحيث أصبحت نسبة كبيرة من الشعب تحت خطر الفقر.

- تدني مستوى التعليم بشكل عام، هذا إلى جانب معدل الهجرة الكبيرة للعراقيين إلى الخارج ولا ننسى هنا هجرة الأدمغة والعلماء العراقيين إلى الخارج.

- ضعف مستوى الرعاية الصحية بشكل عام.

- سرقة الآثار والمتاحف العراقية³، يستدعي سقوط بغداد كثاني في يد المحتلين الأمريكيين عام 2003 من الذاكرة، استرجاع سقوط بغداد الأول على يد جيش المغول عام 1258 بقيادة هولاكو الذي دمر المدينة العظيمة وأعمل القتل في سكانها، وانتقم من عاصمة الحضارة الرشيدة وفيها مكتبة بيت الحكمة، وفي أعقاب احتلال بغداد ذهبت المتاحف التاريخية الأثرية وسرقت الوثائق والمخطوطات داخل متاحف بغداد ناهيين ومحطمين القطع الأثرية والجنود الأمريكيون يتفرجون على ما يجري وكأنه لا يخصهم لقد كان المتحف القومي العراقي في بغداد ضحية هجوم مخطط بعناية، فاللصوص الذين أخذوا معظم الآثار القيمة جاؤوا مستعدين بتجهيزات لرفع أثقل الأشياء وقد نهب المتحف وسرق 170 ألف قطعة من معروضات الآثار التي تعود إلى آلاف السنوات⁴.

¹ شاھر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق الذكر، ص232.

² . اقتصاد العراق /ar.wikipedia.org/wiki

³ شاھر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق الذكر، ص223.

⁴ محمد أحمد، مرجع سابق الذكر، ص137-138.

- الخسائر البشرية الكبيرة التي منى بها العراق ومازال يدفعها ثمنًا للحرب والاحتلال.
 - سيطرة الشركات الأجنبية على الرأس المال العراقي بفعل استثماراتها الواسعة في العراق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة، وهذا ما فتح الباب أمام الشركات الإسرائيلية للاستثمار في العراق أيضا مثل قطاع الاتصالات وغيره.
 - أما في مجال المديونية الخارجية فقد أصبح يقدر بنحو 400 مليار دولار وهذا في تزايد مستمر، ولا ننسى هنا الإشارة إلى أن الاحتلال لم يترك آثاره الاجتماعية والاقتصادية على العراق وحده بل امتد ليطل دول الجوار الجغرافي للعراق مثل سورية والأردن وإيران وتركيا وسائر المنطقة عموما.
 - تعميق بذور الطائفية وزرع الفتن والتراعات بين الطوائف العراقية وشل وحدة الشعب العراقي¹.
- وبالإضافة إلى تمزج النسيج الاجتماعي فيعيش المجتمع العراقي ونتيجة ظروف الاحتلال في دوامة المشكلات التي عصفت بكافة شرائحه الاجتماعية، فقد أصبح يعاني من الكثير من المشكلات المستعصية والتي أعادت المجتمع إلى أنماط الحياة البدائية، فهو يعاني نقص شامل الخدمات الصحية ويعوم مستنقع من الفقر والبطالة نتيجة عن الاستغناء عن الكثير من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين نتيجة سياسة الاحتلال، مما عزز الفوضى وعدم الأمن والاستقرار، وقد تفككت التركيبة الاجتماعية بسبب القمع والاضطهاد والعنف مما أوردت تأثيرات سيكولوجية أفرزت القلق الشديد والخوف من ما هو قادم، وكذلك فإن المجتمع العراقي نتيجة الفقر أصبح لا يستطيع الحصول على الغذاء المناسب ونتيجة القصف الجوي والمعارك الأرضية، فقد تمّ تدمير الكثير من المساكن المدنية وتدمير الكثير من المدارس حتى المستشفيات لم تسلم من التدمير من قبل قوات الاحتلال².

¹ شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع نفسه، ص232-233.

² خالد سعد السهلي، حرب الخليج الثالثة 2003 وانعكاساتها على دولة الكويت، رسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص60.

الفصل الثالث:

الانعكاسات الإستراتيجية

للسياسة التركية على

لقد عرفت العلاقات التركية - العراقية تحولا في الثلاثين سنة الأخيرة، وذلك حسب التحولات التي شهدتها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979، والتدخل السوفياتي في أفغانستان وتفكك الاتحاد السوفياتي فيما بعد، وقيام الحرب العالمية الثانية، وأحداث 11 سبتمبر 2001، واحتلال العراق 2003م، وذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة، ككل و العراق على وجه الخصوص، كما جاء غزو الكويت ليضع حدا للعلاقات التركية- العراقية ليتسم بالاجابية و التحالف طيلة ثمانينات القرن الماضي ما جعل تركيا تنضم للمعسكر الغربي ضد العراق، واعتبر غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفياتي، إن مسارعة تركيا لفتح أراضيها لقوات التحالف لبدء عملية تحرير الكويت جاء وفقا لإستراتيجية تركية للسيطرة على منابع النفط العراقي، فلقد رسمت تركيا هذه الإستراتيجية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والقيام بأهم مشاريعها في المنطقة على الرغم من النظرة التي تراها تركيا في العراق إلا أن العلاقة بينهم غير ثابتة .

المبحث الأول: العلاقات التركية – العراقية بعد حرب الخليج الثالثة.

لقد كان من الضروري أن تسعى تركيا من خلال إستراتيجية مدروسة، إلى بناء علاقات مع العراق، في وضعه الجديد مع مراعاة الظروف التي سادت فيه بعد الاحتلال الأمريكي، خاصة المجال الأمني الغير مستقر والذي أضر بالجانب الاقتصادي، لذلك سعت تركيا إلى وضع العامل الأمني في الاقتصادي ضمن أهم أولوياتها في العلاقات مع العراق .

المطلب الأول: العلاقات السياسية.

بعد سقوط النظام العراقي السابق في التاسع من نيسان 2003م، حاولت تركيا الاستجابة لفكرة إرسال قوات عسكرية إلى العراق بحفظ الأمن وتأمين الاستقرار وذلك في أواسط شهر أيلول سنة 2003م والتي اقترحتها عدد من المسؤولين الأمريكيين وقد أوردت وكالات الأنباء، في حينه أن تركيا وضعت شروط لمشاركتها في إرسال القوات العسكرية إلى العراق وأبرزها:¹

- ✓ منع ظهور فيدرالي؛
- ✓ الحفاظ على وحدة وسيادة العراق؛
- ✓ نزع سلاح الميشلبات العراقية وقوات البشمرجة الكردية؛
- ✓ وضع ميزانية موحدة للعراق.

- كانت تركيا تدعو إلى عدم وقوع الأقلية التركمانية تحت سيطرة الأكراد وإلى منحهم حقوق ثقافية ووضعها مساويا للأكراد في الدستور والقوانين، ولكن التركمان ولاسيما كركوك وجدوا أنفسهم تحت الهيمنة الكردية، وتعرضوا لمضايقات كردية وإلى حرق سجلات النفوس وسجلات عقارية عائدة لهم، ورأي التركمان أن تمثيلهم بشخص واحد في مجلس الحكم الانتقالي ليس عادلا لهم، ورأي التركمان أن تمثيلهم بشخص واحد في مجلس الحكم الانتقالي ليس عادلا بل إن هذا الممثل لا ينتمي إلى الجبهة التركمانية العراقية الموالية لتركيا.

¹ إبراهيم خليل العلاف، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9 نيسان 2003، دراسات إقليمية، العدد 5، حزيران 2006، ص 8.

- وجدت تركيا نفسها أمام مشهد سياسي جديد على تناقض معها خلاف ما كانت عليه الحال ما قبل الحرب، حيث ارتبطت الحكومات التركية المتعاقبة بعلاقات جيّدة مع نظام الحكم في بغداد، فمجلس الحكم الانتقالي يمثل الصيغة السياسية الأكثر تعاضداً مع سياسات أنقرة العراقية والإقليمية، حيث الغلبة فيه للأكراد، الخصم التقليدي والتاريخي لتركيا والشيعية. إنّ الدستور بين المؤقت والدائم في العراق قد أقر صيغة الفيدرالية التي شرعت إقليم كردستان بما يشبه الكيان المستقل، وفي هذا ضربة كبيرة لثوابت تركيا وخشيتها من انعكاس ذلك اللاحق على الوضع الكردي داخل تركيا نفسها¹.

فالجدير بالذكر أن تركيا قد بادرت قبيل اندلاع الحرب على العراق بعقد قمة دول الجوار العراقي في الثالث والعشرين من يناير/كانون ثاني 2003، وقد تمّ التأكيد من خلال هذا الاجتماع على مسألتين: الأولى أنّ هذه المبادرة تستمر إلى أن سيثمر الاستقرار في العراق، وأنّ هذا الجهد ليس خطوة مؤقتة وأنّها بدأت بخطوة تركية، فضلاً عن ذلك تبلورت وللمرة الأولى بنية دينامية من داخل المنطقة لمناقشة المشكلات الخاصة بها فقد اضطلعت تركيا بهذه المبادرة باعتبارها إحدى دول المنطقة، وذلك دون أي توجيه من مؤسسة دولية أو تعاون مع لاعبين من خارج الإقليم، إنّّه لا توجد دولة واحدة من دول المنطقة ترغب في تمزق العراق لأي سبب من الأسباب، فعلى سبيل المثال تدرك الأردن أنّ كل دولة ستنجم عن انقسام العراق تمثل تهديداً بالنسبة إليها.

إنّ علاقات تركيا بالعراق لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة بل تمتد إلى كافة المجموعات والفصائل ذات الفعالية والتأثير داخل البلاد، فعلى سبيل المثال أحرزت تركيا نجاحاً في مبادراتها للدفع بالمجموعات السنية إلى العملية السياسية باعتبارها عناصر فاعلة وشرعية في النظام السياسي، ولا تزال تركيا تواصل جهودها في ذلك المجال، والآن نجد سيناريوهات الانقسام التي تكثفت خلال عامي 2005 و 2006 أضحت سرايا بفضل جهود الحفاظ على وحدة العراق داخل بنية مركزية ممكنة، وإن لم تكن أفضل وتتمتع تركيا بتأثير على المجموعات العراقية وعلى دول جوار العراق في المنتدى، وبديبلوماسية مقنعة لدى الولايات المتحدة كما أن لديها نصيباً وافراً من العلاقات مع حكومة العراق².

¹ محمد نور الدين، الصيغة والدور، مرجع سابق الذكر، ص 249-250.

² أحمد داود أوغلو، مرجع سابق الذكر، ص 622.

باتت آلية دول الجوار التي تضم بالإضافة إلى تركيا والسعودية ومصر وإيران والأردن والبحرين والعراق وسوريا والكويت ومؤسسة إقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة أمنية وسياسية، إن الدور الإيجابي في العراق لم ينحصر على مستوى الدولة العراقية بل امتد إلى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد، فعلى سبيل المثال أحرزت تركيا نجاحا في مبادراتها للدفع بالمجموعات النسبية إلى الإسهام بالعملية السياسية ولا تزال تركيا تواصل جهودها الإقليمية في هذا المجال، وتم تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي كلا البلدين في أعلى المستويات، فعلى سبيل المثال قام الرئيس العراقي السيد جلال الطالباني بزيارة رسمية إلى أنقرة بدعوة من نظيره التركي عبد الله غول الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد وأنقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة بين الطرفين، كما تم تعيين مبعوث تركي خاص للعراق هو "مراد أوزليك" من مناقشة القضايا العالقة مع حكومة كردستان العراق، قام رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان" بزيارة تاريخية لبغداد هي الأولى من نوعها لمسئول تركي، وقد نجح أردوغان خلال الزيارة في الحصول على موافقة الحكومة الاتحادية برئاسة السيد نوري المالكي على التصدي لحزب العمال الكردستاني¹.

ثمة موضوعان ألحا على تركيا بشأن العراق مؤخرا، الأول هو انتشار حزب العمال الكردستاني بعد أن وجد له أرضا خصبة في شمال العراق، وأما الثاني فهو تحديد تاريخ عام 2007م من أجل الاستفتاء على كركوك وضرورة اتخاذ تركيا موقفا إزاء الصدمات والنزاعات الداخلية، وظهور مخاطر أمنية بسبب إرهاب حزب العمال الكردستاني واحتمالات دخول تركيا في صدمات مباشرة مع العراق أو مع بعض المجموعات فيه، وكان حزب العمال الكردستاني خلال 2006-2007 يستهدف التصعيد من حدة العنف، بل وعمل على استخدام الاستفتاء في كركوك من أجل مواصلة تحقيق أهدافه، وإزاء عمليات العنف المتصاعدة التي نفذها حزب العمال الكردستاني خلال تلك الفترة قدمت تركيا نموذجا واضحا وصريحا لرؤيتها الجديدة في العمل الدبلوماسي وفي السياسة الخارجية². أما قضية ضم كركوك إلى منطقة كردستان العراق ومحاولة منع تقسيم العراق على المستوى الإقليمي والدولي، ومحاولة منع قيام نظام فيدرالي على أساس طائفي أو قومي على العراق،

¹ مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق الذكر، ص6.

² أحمد داود أوغلو، مرجع نفسه، ص623.

بالإضافة إلى دعوة الولايات المتحدة للتصدي لعناصر حزب PKK في شمال العراق فقد شكلت مجتمعة محاور السياسة الخارجية تجاه العراق عام 2004¹.

كما قام رئيس الوزراء العراقي المالكي بزيارة تركيا مرتين، وعقب المباحثات المكثفة التي جرت بين المالكي والمسؤولين الأتراك تشكل مناخ من الثقة المتبادلة بأن العملية العسكرية التركية لا تحمل أية نوايا أخرى سوى ضمان أمن تركيا الداخلي، وتكثفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى رئيسي الوزراء، ثم تدعمت بزيارة وزير الخارجية التركي آنذاك علي باباجان إلى بغداد في شهر أكتوبر/تشرين الأول، وقد عملت هذه المقاربات على جذب حكومة بغداد واللاعبين الإقليميين إلى صف تركيا، وعند وضع مباحثات رئيس الوزراء أردوغان مع الولايات المتحدة في مركز هذه الجهود كلها نجد أن تركيا التي حصلت أيضا على الدعم الغربي لعملياتها في شمال العراق استطاعت إحباط مخططات حزب العمال الكردستاني من خلال دبلوماسيتها متعددة الاتجاهات يبرز هذا النجاح بشكل بالغ الوضوح كيف أن تركيا حققت أهدافها عبر إستراتيجية حساسة ودقيقة استخدمت فيها قوتها الناعمة في سياستها الخارجية، وأحسنست فيها اختيار التوقيت الأفضل لاستخدام قواتها العسكرية، بهدف الإستراتيجية الجديدة لم تتناول الصحافة العربية أو الغربية العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في شمال العراق بأي نقد يذكر فضلا عن أن تركيا لم تتعرض لانتقاد صريح من أي دولة أو مؤسسة دولية ويعد هذا الأداء في السياسة الخارجية نتيجة لتراكم الخبرات التركية في السياسة الخارجية خلال الأعوام الماضية، وبينما كان من المتوقع أن تشهد العلاقات التركية-العراقية أزمة مؤكدة إذا بالشرق الأوسط يصبح شاهدا على أكبر اتفاقية إستراتيجية شاملة بين تركيا وحكومة العراق في يوليو/تموز 2008. كتب لهذه الاتفاقية الإستراتيجية النجاح من خلال إقامة علاقات بناءة وسليمة مع كافة الأطراف في العراق، وحصلت تركيا على دعم فعال ونشط بشأن حزب العمال الكردستاني من الحكومة المركزية في العراق والإدارة المحلية على حد سواء².

الاهتمام التركي بالعراق ليس جديد وهو قديم من قدم تأسيس الدولتين التركية والعراق لكن الانسحاب الأمريكي من المدن العراقية تمهيدا للانسحاب الكامل لاحقه إدخال فرضية المزيد من التورط التركي المباشر،

³ وليد رضوان، العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و في العلاقات العربية التركية العلاقات السورية نموذجاً، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص294.

² أحمد داود أوغلو، مرجع سابق الذكر، ص624.

قرار رئيس الحكومة التركية ببغداد مع وفد كبير خلال العام 2009 وكذلك زارها الرئيس التركي عبد الله غول، حصل تطور نوعي جداً في العلاقات بين أنقرة والحكومة المركزية في بغداد عندما وقّع الطرفان اتفاقية تأسيس مجلس أعلى للتنسيق والتعاون الاستراتيجي يضم رئيس الوزراء البلدين والوزراء السياسيين وهي أول اتفاقية بين تركيا وبلد عربي على هذا المستوى.

*وتعطي تركيا أهمية كبيرة للعلاقة مع العراق من منطلقات متعددة :

أولها: سعي تركيا لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني المتواجدة عناصره المسلحة والمقدرة بخمسة آلاف في منطقة جبل قنديل في شمال العراق ودور بغداد المركزي في ذلك خصوصاً أنّ تركيا تعد لحظة لحل المشكلة الكردية في داخلها.

ثانيها: أنّ إقامة علاقة جيدة مع بغداد سيكون ورقة وازنة تجاه التطورات المستقبلية في شمال العراق، حيث الفيدرالية الكردية التي تتوجس منها تركيا .

ثالثها: أنّ تركيا تخطط وهي بدأت بالفعل من أجل أن تتحول إلى ممر وموزع للطاقة في العالم عبر خطوط أنابيب من القوقاز وقزووين وروسيا وإيرا وصولاً إلى أوروبا، وتتطلع تركيا لتكون نفط العراق من المصادر الأساسية لتشغيل هذه الخطوط.

رابعها: أنّ العراق في فترة ما بعد الاحتلال سيكون أمام إعادة بناء، تريد تركيا أن تكون لشركاتها حصة كبيرة في هذه العملية¹.

فبعد الاحتلال ظهرت بعض المتغيرات التي كان لها أبرز تأثير على السياسة الإقليمية التركية :¹

¹ محمد نور الدين، العلاقات العربية - التركية، مرجع سابق الذكر، ص3-4.

- ✓ انتقال العراق من الصيغة المركزية إلى الصيغة الفيدرالية؛
- ✓ ظهور كيان كردي بكل ما تعنيه الكلمة؛
- ✓ ارتفاع مستوى التضامن والأخوة الأكراد بين أكراد تركيا وأكراد العراق؛
- ✓ تسجيل الأكراد نقاط تقدم مهمة في مسألة كركوك؛
- ✓ تمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

إنّ هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك أنّه لا يمكن الوصول لحل مشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقة تعاونية مع العراق المعني الأول في المنطقة بهذا الشكل، كما أن التقارب التركي-العراقي أتى في إطار سياسة تركيا الجديدة والمبنية على تعدد الأبعاد ومبدأ تصفير المشكلات مع الجوار².

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية.

منذ زمن شهدت العلاقات العراقية - التركية مدًا وجزرًا بقدر ما يتعلق الأمر بالمياه والنفط إذا ما لبثت تركيا أن تلجأ إلى قطع المياه عن العراق لتحقيق مكاسب اقتصادية خاصة الحصول على النفط بسعر منخفض إلى أن أبرمت بين بغداد وأنقرة اتفاقية التعاون الاقتصادي التقني في عام 1976، وقد أثرت العلاقات الاقتصادية العراقية-التركية في النصف الثاني من عام 2014 بسبب بعض المواقف السياسية والاقتصادية بين البلدين، ممّا سبب تراجعاً في التعاملات التجارية بينهما فضلاً عن سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مناطق عراقية، ممّا أدى إلى تفويض التجاري بقطع طرق التجارة فترجع معدل الصادرات التركية من البضائع للعراق إلى النصف بعد شهر أيار من العام 2014 بعدما كانت تقدر بمليار دولار شهرياً، وهذا يعني بصريح العبارة أنّ العراق وتركيا صارا بمواجهة الإرهاب الداعشي ولا خيار إلا بحصول تقارب سياسي واقتصادي بين البلدين³.

وإنّ عقود إعادة الإعمار التي أبرمتها سلطة التحالف المؤقتة مع شركات أجنبية استبعدت عنها الشركات التركية وتوقف خط الأنابيب نفط كركوك-يومورطاليق عن الضخ بعد التفجيرات المتتالية التي تعرض لها في

¹ سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، ص4.

² إيمان دني، مرجع سابق الذكر، ص162.

³ صادق باخان، العراق وتركيا أمام الإرهاب الداعشي، جريدة الصباح الجديدة، يناير 2015.

مرحلة ما بعد الحرب، ووجدت تركيا علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق تتراجع كثيرا عما كانت ليه قبل الحرب¹.

انفتحت تركيا على العراق اقتصاديا باعتمادها نهجا قد يكون أكثر استدامة من خلال تبنيتها القوة الناعمة والتي تعني تحقيق النفوذ من خلال الثقافة والتعليم والتجارة، وهذا ما أكدته الفضل التركي في أربيل بقوله " لا يحاول أحد أن يستحوذ فجأة على العراق أو جزء منه لكن نحاول أن نحقق تكاملا مع هذه الدولة الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات والنفط وأنايب الغاز سيكون هناك تدفق من المواطنين والبضائع بين جانبي الحدود، حيث تعبر شاحنات تحمل مواد بناء وملابس وأثاث وأغذية وكل شيء يمكن أن يعرض في الأسواق العراقية، حيث هناك شركات تركية عاملة في العراق وهذا بعكس حجم التبادل التجاري بين الدولتين، ويتوقع بعض المسؤولين الأتراك أن يصبح العراق خلال العامين أو الثلاثة القادمة (أي بعد 2003) أكبر سوق أمام الصادرات التركية.

ففي عالم يقوم على الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد، ولأجل ذلك لا بد من أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي، غير أن السياسة الخارجية التركية لا تهدف فقط إلى تحقيق "تصفير المشاكل مع الجيران" على حد ما يقوله وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، بل إلى تحقيق أقصى قدر من التعاون، وفي هذا الإطار تمّ الاتفاق على تأسيس مجلس إستراتيجي مع كلا من العراق وسوريا، وعقد اجتماعات مشتركة لمجلس الوزراء مرتين على الأقل سنويا يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي، وتمّ توقيع اتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجموعة واسعة في المجالات كالأمن والصحة والنقل والطاقة على سبيل المثال². ترى تركيا في تعزيز علاقاتها مستقبلا مع العراق أنه سيجعلها تستفيد اقتصاديا وذلك من خلال التجارة بين البلدين في فضلا عن إمكانية المشاركة المستقبلية للشركات التركية في إعادة البنية التحتية في الاقتصاد والأمن إذ أكدت تركيا رغبتها في تدريس وحدات من الجيش والشرطة العراقية³.

¹ محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق الذكر، ص250.

² مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق الذكر، ص5.

³ عزيز جبرشال، العلاقات العراقية التركية (الواقع والمستقبل)، مجلة القادسية، العدد الأول، المجلد الخامس، حزيران 2012، ص50.

إذ شهدت السنوات الأخيرة انفتاحا اقتصاديا من قبل القطاع التجاري العراقي على المنتج التركي ليرتفع حجم التبادل التجاري¹.

استعادت تركيا علاقتها مع العراق كشريك تجاري مهم وزاد حجم التجارة بينهما من 900 مليون دولار عام 2003 إلى 6 مليار دولار في 2009، وكانت الزيادة في الاستثمارات التركية في العراق قد وصلت إلى أحجام مذهلة بوجود 500 شركة، والملاحظ أنّ التوظيفات التركية في كل من العراق وسورية تتركز في شمالها أي على الحدود مع تركيا الأمر الذي يدعو إلى التساؤل، فهذه العلاقات المتطورة مع الحيرة المباشرة لم يمكن أن تشير إلى التداخلات المهمة بين السياسة الخارجية والسياسة التجارية منذ أن ساعدت تغيرات الموازين العالمية بعد الحرب الباردة تركيا على بناء سياسة خارجية نشيطة متعددة الأبعاد والمستويات، كثيرة في الحوافز التجارية لتركيا في المنطقة العربية، فهناك بالطبع حوافز اقتصادية داخلية للاقتصاد التركي الذي أصبح محركه التجاري أساسيا².

المفارقة السياسية والاقتصاد في العلاقات التركية-العراقية :

المفارقة أنّه في الوقت الذي كانت فيه العلاقات السياسية بين البلدين تتدهور، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين بلغت أوجها، علما بأنّ الجانب الأكبر منها كان يتم بين تركيا وإقليم شمال العراق³.

1- العلاقات التجارية :

³ محمد جبير، الثابت العراقي والمتغير التركي، 22 نوفمبر 2014 في موقع www.shababek.de/pu3/?p=7380.

⁴ هدى حواء، منطقة التجارة الحرة العربية-التركية في محمد نور الدين "العرب وتركيا" تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، أيار/مايو، 2012، ص272.

³ علي حسين باكير، مرجع سابق الذكر، ص4.

تشير تقديرات إلى أنّ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق تجاوز 6 مليارات دولار في 2010، فقد منذ 2003 وتعزيز موقف تركيا العراق من عاشر أكبر شريك تجاري لتركيا FTH فتركيا تحتل المرتبة الثانية بعد الصين من بين الدول التي لها شركات تعمل في العراق مع 117 شركة تعمل في مجال الطاقة والزراعة والمشاريع الصناعية¹، وحتى 2012 بقفزات متتالية من مجرد 900 مليون دولار إلى حوالي 11 مليار دولار، وقد عوضت هذه القفزة معظم التراجعات التي قد تكون تركيا شهدتها في علاقاتها التجارية مع البلدان العربية الأخرى نتيجة اندلاع الثروات العربية أو التوتر السياسي أو حالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة.

ويعتبر العراق منذ عام 2011 ثاني أكبر مستوعب للصادرات التركية بعد ألمانيا، حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إليه حوالي 12 مليار دولار عام 2013، استوعبت الجزء الأكبر منها منطقة شمال العراق التي تديرها حكومة إقليم كردستان العراق (حوالي 75%)، وأتت مواد مثل: الحديد والمعدات الإلكترونية، المعادن والفواكه على رأس قائمة السلع المصدرة، علماً أنّ الأرقام العائدة للسنوات 2009 وحتى 2013 تشير إلى امتلاك العراق ما يؤهله لأن يحتل المركز الأول كأكبر مستوعب للصادرات التركية بدلاً من ألمانيا التي بلغ حجم الصادرات التركية إليها عام 2013 حوالي 13.7 مليار دولار، وتحقق التجارة التركية مع العراق فائضاً يتجاوز 10 مليار دولار لصالح أنقرة، وهو ما يعد مكسباً مهماً لها وذلك في ظل تراجع حجم الفائض الذي تحققه أنقرة مع عدد من الدول الإقليمية جراء حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة مؤخراً²، حيث أتاحت هذه السياسة فتح الأسواق الإقليمية أمام البضائع والصادرات التركية خصوصاً في المحيط العربي والتركي، لكن سرعان ما تأثرت بفعل الهبات الشيعية في المنطقة العربية فلم تعد تركيا قادرة على الاستمرار في سياسة تصفير النزاعات، بل العكس تماماً وجدت تركيا نفسها في خضم النزاعات وبناءً عليه باتت تدفع ثمن موافقتها السياسية المهتمين من الثورات العربية فواتير اقتصادية في ليبيا وسوريا ومصر، فهي تتوقف عند تحولات العلاقات التركية مع عدة دول عربية قبل "الربيع العربي" وبعده، ومنها على وجه الخصوص علاقة تركيا بكل من مصر والعراق ودول التعاون الخليجي وكيف تأثرت علاقة السياسي بالاقتصادي³.

2- الاستثمارات :

¹Hasanturunc ; TURKEYARD ; IRAQ ; P42.

² علي حسين باكير، المرجع السابق،

³ علي حسين باكير، الإقتصاد التركي في عهد العدالة والتنمية، تأثيرات الشرق الأوسط، فيفري 2014، ص8.

على الصعيد الاستثماري نمت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين شيئاً فشيئاً بعد عام 2003 لا سيما مع مرحلة إعادة بناء العراق التي أعقبت الغزو الأمريكي، وتحول العراق بعدها واحد من الأتراك المفضلة لدى المستثمرين الأتراك، وقد استفادت الشركات التركية بمختلف اختصاصاتها القطاعية من هذا الانفتاح، ففتحت أفرعاً لها في العراق أو ارتبطت بشركات عراقية بعقود طويلة الأجل ونفذت مشاريع ضخمة أو أضافت الأسواق العراقية إلى قائمة أسواقها المستهدفة بالصادرات، ونتيجة لذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي 1500 شركة غالبيتها شركات مرتبطة بقطاع الإنشاءات والمقاولات التي قامت حتى نهاية عام 2013 بتنفيذ حوالي 824 مشروعاً في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 19.5 مليار دولار.

3-الطاقة :_____ة :

على مستوى الطاقة تستورد تركيا أكثر من 70% من حاجاتها من الطاقة من الخارج (99% من الغاز وأكثر من 90% من النفط الخام) وهي تعتمد على جزء كبير منها على بلدين فقط هما إيران وروسيا، بنسبة 74% من الغاز، و45% من النفط وفقاً لأرقام عام 2012، وهو ما يترك تأثيره على سياسة أمن الطاقة في البلاد، ويقيد كذلك من خيارات سياسة تركيا.

ومن هذا المنطلق تنظر تركيا إلى العراق كرافد مهم من روافد سياسة تنويع وإيرادات الطاقة التركية، وذلك على اعتبار أنه يمتلك أكبر خامس احتياطي مؤكد من النفط في العالم¹. كان المعدل اليومي لصادرات النفط الخام 1.85 مليون برميل عام 2010 وهو دون المستوى المتوقع لعدم القدرة على إضافة طاقة إنتاجية جديدة وتعويض التدهور في إمكانات الإنتاج القائمة، إضافة إلى انقطاعات التصدير بسبب طوارئ المناخ والعنف²، ويحتل منذ عام 2012 موقع ثاني أكبر منتج للنفط في أوبيك ناهيك عن أهميته في تفعيل دور أنقرة مستقبلاً لمحة نقل الطاقة إلى أوروبا على اعتبار أن تركيا تعتبر المنفذ الأقرب لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية.

لقد استثمرت شركة النفط الحكومية التركية (تباو) حوالي 6 مليارات دولار في بئرين للنفط وبئرين للغاز في العراق، وهناك طلبات لأعمال في 24 حقلاً للنفط من قبل شركة أخرى، وقد دخل إقليم كردستان العراق

¹ علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مرجع سابق الذكر، ص 5-6.

² أحمد إبريهي علي، الاقتصاد العراقي في آفاق المستقبل القريب، مرجع سابق الذكر، ص 3.

إلى هذه المعادلة التركية بشكل فعال العام الماضي مع إنشائه خط أنابيب لتصدير نفط شمال العراق بشكل مستقل عن خط النفط العراقي الفيدرالي¹.

المطلب الثالث : العلاقات الأمنية

إنّ تركيا قد بادرت قبل اندلاع الحرب على العراق بعقد قمة دول الجوار، وقد تمّ التأكيد خلال هذا الاجتماع على مسألتين أساسيتين الأولى أنّ هذه المبادرة سوف تستمر إلى أن يتحقق الاستقرار في العراق، والثانية تبلورت وللمرّة الأولى بنية دينامية-مؤسسية من داخل المنطقة كمناقشة المشكلات التي تعصف به، ويكمن العنصر الدينامي من هذه العملية في وجود دول ذات مصالح وأفكار مختلفة بعضها عن البعض الآخر في كثير من القضايا، والتي تمكنت بالرغم من ذلك من إدارة هذه العملية من خلال تشكيل منتدى لحل المشكلات والأزمات، كما قام الأخير بزيارة تركيا مرتين والتي تناولت عدّة ملفات إستراتيجية، ومنها تأكيد الجانب التركي بأنّ العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي لملاحقة أفراد حزب العمال الكردستاني لا تحمل أية نوايا عدائية تجاه العراق وأنّها تقتصر على ضمان أمن تركيا الداخلي ومن أجل إعطاء زخم أكثر للمستوى الذي بلغته العلاقات بين الجانبين فقد قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة ثانية للعراق بغية تأكيد ما تمّ الاتفاق عليه في جميع الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية². وأدى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية العراق في نيسان/أبريل 2003 إلى إحداث تحول هائل في المعدلات الإقليمية والدولية وإلى ضرب الشراكة التركية-الأمريكية فتداعيات الوضع العراقي عموماً والكردى العراقي خصوصاً، حملت الحكومة التركية أكثر من طاقتها وامتناع تركيا عن المشاركة في الحرب مع أمريكا على العراق أدى إلى انكسار العلاقة بين البتاغون والمؤسسة العسكرية التركية³.

ففي عام 2006 أعلنت تركيا بأن العراق غير قادرة على أفراد حزب العمال الكردستاني من مهاجمتها من أراضيها فحشدت قواتها العسكرية على حدوده وفي أوت 2007 دعى رئيس الوزراء التركي "المالكي" إلى

¹ علي حسين باكير، مرجع نفسه، ص 6.

² مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق الذكر، ص 6.

³ ناظم يونس عثمان، الأكراد على طرفي الحدود العربية-التركية (التداعيات السياسية والاجتماعية) في محمد نورالدين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط 1، مايو 2012، ص 189.

أنقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الإرهاب إلا أن المذكرة لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة البرلمان العراقي وذلك لن يتم إلا بموافقة حكومة إقليم كردستان العراق¹.

كما أن تركيا معنية مباشرة بالوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي خصوصا إذا استمر الانقسام العراقي الداخلي ولم تجد كركوك حلا مجملا عليه، وإذا استمرت عملية التجاذب بين أنقرة وإقليم كردستان العراق، وإذا استمر تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون إيجاد حل له، وهذه كلها قد تفتح على تطورات أمنية وعسكرية لن تكون تركيا بمنى عنها وعن كل احتمالاتها بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة التي قد تتخذ إشكالا متعدد من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحدودة داخل العراق وصولا إلى العمليات الواسعة². ففي أواخر عام 2010 شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق تنسيقا في مجال الأمن والطاقة خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تدمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي³. سوء العلاقات التي صنعها المالكي مع دول الجوار أدت إلى سوء الأوضاع الداخلية أكثر من سوءها مع دول الجوار في الخارج، فلم تستطع حكومة المالكي في ظل الاحتلال الأمريكي، وبعد انسحابه عام 2011 أن توحد الشعب العراقي حولها ولم تؤد إلى إقامة دولة ديمقراطية بل أدت إلى مزيد من الحروب الطائفية داخل العراق وإلى فساد سياسي مالي كبير أدى إلى أضعف الدولة العراقية، وإلى أن يستفيد من هذا الفساد "تنظيم الدولة الإسلامية داعش"⁴.

الحديث عن الماضي مهم للاعتراف بأن انحراف البوصلة السياسية العراقية في اتحاد واحد لن يحل مشاكل العراق بل سيزيدها سوءا، وقد ضرب إقليم كردستان في شمال العراق مثلا إيجابيا في تحسين أوضاع الإقليم الذي كان من أهم العلاقات الحسنة التي أقامها رئيس الإقليم مسعود برزاني مع الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان في حينه، وعليه فإن تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها تركيا التي ترحب بهذا التوجه العراقي الجديد، لأن رفع العلاقات بين الدولتين سوف يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدين، وسوف يضع الأطر الصحيحة لمعالجة عدد من القضايا الإقليمية التي تهدد أمن المنطقة وفي مقدمتها الأوضاع في سوريا،

¹ إيمان دني، مرجع سابق الذكر، ص 161.

² محمد نور الدين، العلاقات العربية-التركية، مرجع سابق الذكر، ص 4.

³ إيمان دني، مرجع سابق، ص 161.

⁴ محمد زاهد جول، العلاقات التركية العراقية الجديدة، جريدة القدس، 10 نوفمبر 2014.

وما ترتب عليها من عنف داخل سوريا وخارجها وبالأخص العنف الذي يقوم به تنظيم "داعش" الذي يؤمن النظام التركي بأنّ للنظام السوري الأسدي دورا كبيرا في نشوئه ودعمه.

أما على الصعيد العراقي فإنّ وزير الخارجية التركي مولود أوغلو أوضح أن سياسياً تركيا حريصة على وحدة العراق سياسياً، وأن تكون للحكومة العراقية المركزية السيادة التامة على العراق وفق أسس العدالة لكل أبناء الشعب العراقي بدون استثناء أحد، ولا إقصاء أحد الأطراف المكونة للمنظومة الاجتماعية والعراقية والقومية والطائفية والدينية في العراق¹.

إنّ دوافع الانفراج في العلاقات العراقية-التركية هي الأمن ومحاربة الإرهاب فالعراق تدور على أرضه حرب ضدّ مقاتلي "الدولة الإسلامية" الذين فرضوا سيطرتهم على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، ولم تستطع القوات الأمنية الحكومية أن تحسم الموقف وتبعد السيطرة إلى الآن، وانضمام تركيا إلى التحالف الدولي لمحاربة مقاتلي "الدولة الإسلامية" مهم بالنسبة للحكومة العراقية وتأتي أهمية مشاركة تركيا في هذا التحالف كون تركيا الأقرب للمناطق العراقية والسورية التي تسيطر عليها مقاتلو "الدولة" باعتبارها محاذية للدولتين من الجهة الشمالية ويساهم التعاون الأمني مع تركيا في اتخاذ إجراءات تحد من دخول المقاتلين الأجانب الذين ينضمون للقتال إلى جانب الجماعات المسلحة في كل من العراق وسوريا.

ومراقبة الحدود العراقية-التركية والتركية-السورية كما أن دخول تركيا طرفاً في التحالف الدولي فتح القواعد العسكرية التركية أمام الطائرات الأمريكية المقاتلة لشنّ هجماتها على الأهداف في الأراضي العراقية².

ولفت "جورج فريدمان" النّظر إلى أنّ الولايات المتحدة انسحبت من العراق على أمل أنّ تطور بغداد حتى كانت عاجزة عن حكم أراضيها بمستوى منسق من السلطة، على الرغم من ذلك فإنّ توازن قوى في العراق تمنح فيه درجات مختلفة من الاستقلال الرسمي وغير الرسمي، وقال: كان هذا هدفاً ملتبساً على الرغم من أنّه لم يكن صعب المنال، لكن ظهور "الدولة الإسلامية" أخلّ التوازن في العراق إخلالاً كما أجبرت مواطن الضعف الأولية الموجودة في القوات العراقية والكردية التي واجهت مقاتلي "الدولة الإسلامية" الولايات المتحدة على التفكير في احتمال هيمنة الجماعة على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا، وأوضح أنّ تركيا باتت اليوم عنصراً

¹ مرجع نفسه،

² مثني العبيدي، مرجع سابق الذكر.

حاسم الأهمية في هذا الائتلاف حيث صادرت أنقرة قوة إقليمية كبيرة، فهي صاحبة أكبر اقتصاد وجيش في المنطقة وهي الأكثر عرضة للتأثر بالأحداث الجارية في سوريا والعراق، الواقعتين كلاهما على امتداد الحدود الجنوبية لتركيا، فقد تملقت أنقرة في عهد الرئيس رجب أردوغان في تجنب الصراعات مع الجيران وهو ما تمكنت من فعله بنجاح حتى الآن برأي "فريدمان"، وتريد الولايات الآن أن تقدم تركيا قوات لاسيما قوات برية للتصدي "للدولة الإسلامية"¹.

تهدف الحكومة العراقية بتوثيق علاقاتها مع تركيا إلى الحد من تنامي العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان التي جرت في السنوات الأخيرة بالرغم من رفض الحكومة العراقية لذلك والحكومة التركية أو إيجاد نوع من التوازن معها على الأقل تقدير. بما يساهم في عدم وجود منفذ لحكومة إقليم كردستان يخرج عن طور سيطرة الحكومة الاتحادية العراقية.

أمّا بالنسبة لتركيا فإن لديها مشكلة أمنية مزمنة يسببها عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يعد وجود عناصره في شمال العراق عنصرا إضافيا دفع تركيا إلى المزيد من الاهتمام بالعراق وضرورة تفعيل العلاقات معه، لاسيما مع المجال الأمني.

ولعل أهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال محاربة الحركات والجماعات التي تعتبرها تركيا جماعات إرهابية بما فيها حزب العمال الكردستاني، تتمثل في موافقة البرلمان التركي يوم 02 نوفمبر الماضي على مذكرة الحكومة التركية في الأرض العراقية والسورية، ويتضمن قرار البرلمان التركي أيضا الموافقة على نشر قوات أجنبية على الأراضي التركية واستخدامها القوات العسكرية ضمن عنوان "مكافحة الإرهاب لمواجهة خطر الجماعات المتطرفة على الحدود الجنوبية لتركيا" وهذا القرار يمنح حكومة أحمد داود أوغلو صلاحيات واسعة لاتخاذ التدابير التي تراها مناسبة لمواجهة أي تهديدات تواجه الأمن القومي التركي في ظل الأزمة الأمنية والتطورات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وتنعكس تداعياتها على تركيا.

وهناك مسألة مهمة في مجال محاربة مقاتلي الدولة الإسلامية تتمثل في التوجه الدولي لتسليح الجماعات الكردية، الأمر الذي يثير القلق لدى الحكومة التركية التي تخشى أن تصل الأسلحة إلى عناصر حزب العمال الكردستاني

¹ جورج فريدمان، تهديدات "داعش" والتحديات الجيوسياسية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، 27 جانفي 2015.

فتستخدمها ضد الأهداف المدنية والعسكرية التركية ولا ترغب به الحكومة العراقية لما يعنيه من تقوية الأطراف الكردية التي من الممكن أن تجعلها أكثر عرضة للخروج عن توجهاتها.

ويضاف إلى أن الحكومة التركية تهدف في التعامل مع ملف عناصر حزب العمال الكردستاني إلى إقامة منطقة عازلة شمال العراق تسمح بالتواجد العسكري التركي، وتُحد من حركة عناصر حزب العمال في المنطقة الحدودية بين العراق وتركيا.

وبذلك تحكم التطورات الأمنية الميدانية الجارية في العراق والمنطقة وتنعكس على تركيا أن تسعى الدولتان للتعاون بغية إنهاء المشاكل والأزمات الأمنية والتخلص من آثارها¹.

فقبل بدء الثورات التي اجتاحت العالم العربي في كانون الأول/ديسمبر 2010 ارتبطت العلاقات التركية العراقية بنية أمنية إقليمية واسعة توطدت في أواخر تسعينات القرن الماضي².

المبحث الثاني : التحويلات الإقليمية وانعكاساتها على المنطقة .

¹ مثنى العبيدي، مرجع سابق،

² سونرجا غايتاي وتايلر إنفاتر، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، تحليل السياسات، أكتوبر 2012.

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية في معادلة التفاعل الدولي، حيث أنها تعد من أكثر مناطق العالم التي تشهد صراعات مستمرة، لذلك فهي دائما كانت محل اهتمام القوى الكبرى التي قامت برسم العديد من الاستراتيجيات والتخطيطات لفرض النفوذ تجاه المنطقة .

المطلب الأول : مشروع الشرق الأوسط.

نص مشروع- الشرق الأوسط الكبير :

فيما يلي نصّ مشروع " الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي المقدم إلى قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو 2004.

يمثل الشرق الأوسط الكبير تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي وساهمت النواقص الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعامي 2002 و 2003، الحرية والمعرفة وتمكين النساء في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانية¹.

أعد مشروع الشرق الأوسط الكبير GMO على هامش مؤتمر قمة الثمانية الأكبر غنى وتصنيعا في العالم في جزيرة سي أسلندا بجورجيا عام 2004، ومن أهم مقترحات بناء الديمقراطية في العراق كمرتكز تنطلق منه العمليات اللاحقة لبناء الديمقراطية في دول المنطقة وإطفاء الديون من دول الأعضاء عليها وطلب مساعدة جيوش الحلف الأطلسي المساعدة في العراق لجيوش التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لأداء هذه المهمة فهو مشروع معد من قبل الدول 8 الأكثر غنى في العالم، ويتكون برنامج المشروع من مقدمة وثلاث عناوين وبعد المقدمة تتوالى الإحصائيات المروعة التي تصف الوضع المحلي في المنطقة العربية منها :

1- إجمالي الدخل المحلي في جامعة الدول العربية LEAGUE ARAB أقل منه في اسبانيا.

2- 40% من العرب البالغين أميون وتشكيل النساء ثلثي هذا العدد .

3- من المتوقع أن يكون في المنطقة 25 مليون عاطل عن العمل بحلول سنة 2010.

4- في إمكان 1.6% فقط من السكان استخدام الانترنت.

¹ المتابع الإستراتيجي، الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة مشروع الشرق الأوسط الكبير، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني 2004، ص3.

5- لا تشغل المرأة سوى 3% من المقاعد البرلمانية.

6- وجود نسب عالية لرغبات الشباب للهجرة إلى البلدان الأوروبية والأمريكية.

ويضع المشروع حلولاً في ثلاث فصول، الأول يتعلق بتشجيع الديمقراطية والثاني بوضع مخطط مشاريع العمل والاستثمار والثالث حول بناء المجتمع المعرفي العلمي، وكلها أغلبية إعلامية لهدف السيطرة على المنطقة وبناء نظام إقليمي بمقاييس أمريكية وأوروبية بتوازن القوة بالشكل الذي يخدم مصالح الغرب وإسرائيل قبل كل شيء¹.

1. تشجيع الديمقراطية :

ويتضمن هذا الحوار جملة من الاقتراحات الإصلاحية في مجالات السياسة وأهم الأفكار هي كالتالي :

- تعاني البلدان العربية من نقص قادم في الحرية يضعف التنمية؛

- فقدان الحرية والديمقراطية DEMOCRATIE في المنطقة رغم أهميتها في ازدهار التنمية الفردية؛

- تصنيف إسرائيل كدولة وحيدة حرة تماماً في المنطقة مقابل بلدان أربعة حرة؛

- يتوق معظم الشباب العربي إلى الديمقراطية ويرفض الاستبداد؛

- حث مجموعة الثماني على تعزيز الانتخابات الحرة في المنطقة عن طريق تقديم مساعدات تقنية لمراقبة الانتخابات وتسجيل الناخبين ورعاية الزيارات المتبادلة بين أعضاء البرلمان والاهتمام بصياغة التشريعات وتمثيل الناخبين؛

- إنشاء معاهد لتدريب النساء على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية؛

- انتشار الفساد في المجتمعات العربية وهو أصبح متأصلاً في كثير من بلدان المنطقة، والعمل على تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومحاربة الفساد.

¹ رعد قاسم صالح، العراق في ظل المتغيرات السلطوية العالمية " رؤية تحليلية" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، ص 19-20.

2. توسيع الفرص الاقتصادية :

هذا المحور ربّما الأكثر جرأة حيث يدعو إلى تحول اقتصادي كبير يشبه ما حصل في الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية، أمّا مفتاح التحول فهو بالطبع في تعزيز القطاع الخاص، الباب السحري للازدهار والديمقراطية DEMOCRATIE كما تؤمن بهما واشنطن.

3. بناء المجتمع المعرفي :

ويتضمن هذا المحور كل ماله علاقة بالجانب العلمي المعرفي، حيث يقترح المشروع مبادرات عدّة في فترات زمنية محدودة كالمساعدة التقنية التي لا يمكن أن توفرها الدول الثماني إلى الدول العربية التي تجرى الانتخابات فيها بين 2004 و2006، ويتجلى ذلك في العناصر الآتية :

– تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والصعود في معارج العلم والمعرفة خاصة في عالم يتميز بعولمة مكثفة؛

– يهاجر حوالي ربع متخرجي الجماعات وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير؛

– يقوم بناء المجتمع المعرفي على مبادرات ثلاث: التعليم الأساسي، والتعليم بواسطة الانترنت، وتدريب إدارة الأعمال¹.

وقررت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مناقشة مبادرة الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي والإسلامي وأطلقوا عليه تسمية "الشرق الأوسط الكبير" Greater Middle East، حيث تقدم الرئيس جورج بوش بإستراتيجية تتعلق بتعزيز الحرية والديمقراطية وذلك خطاب له في شهر فبراير 2003، فيما أصبح يطلق عليه "الشرق الأوسط الكبير"².

¹ عبد القادر رزق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2005، ص64-65.

² محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص350.

وتبدو مخاطر الشرق الأوسط الكبير أكبر خطورة بشمولها للجغرافية العربية والدول المجاورة لها، وتوصيف التاريخ الطويل للمنطقة وفق الأهواء الأمريكية ومصالحها وتحديد سياسات المنطقة الداخلية والخارجية المستخرجة من تراثها الاستعماري وأنماط التنمية الاقتصادية الراضحة لتحكيمات الدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وتتصل هذه الشمولية بالعلاقات الدولية وصراعاتها المتعددة ليتلاشى معها الصراع العربي-الصهيوني، وتندرج المنطقة في التنميط الاقتصادي والتركيز على الارتباطات بين النمو السكاني والتحضر والوظائف والبطالة والفقر وتفاوت الدخل، وتحليل علاقات القرابة والطبقات الاجتماعية والعرقية والمذهبية، وتمدت أمريكا هذه الشمولية إلى المزيد من تمكين المرأة والتفاعل بين الدين والسياسة والتصورات الخاصة للدعامات التاريخية والثقافية التي يركز عليها الأدب في الشرق الأوسط¹.

الانتقادات الموجهة للمشروع :

- التعامل بانتقائية مع الإحصائيات والبيانات والحقائق التي وردت في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، فقد أغفل المشروع التأثير الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي؛
- إهمال ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛
- تبني المشروع لسياسة التدخل المباشر في شؤون الدول المعنية بالمشروع خاصة العربية منها؛
- فرض أنماط تعاملات اقتصادية على البنوك العربية والإسلامية حتى يتسنى لها مراقبة حركة الأموال تحت ذريعة تخفيف منابع الإرهاب.
- العمل على إقناع الدول العربية بوجو خطر شيعي، وضرورة التكتل معها وإسرائيل لمواجهة؛
- محاولة المشروع تجاوز المصالح الأوربية الحيوية في دول ذات المنطقة خاصة دول شمال إفريقيا².

ردود الفعل العربية على المشروع :

أثارت المشروعات الخارجية لإصلاح وخاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير جدلا محتدما في مختلف الدول العربية، ففي مصر قوبل بالرفض والاستنكار من قبل القيادة السياسية، حيث أكد الرئيس حسني مبارك

¹صلاح الدين العرجوم، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي(2000-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم سياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008-2009، ص199.

²محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 159-360.

على رفضه القاطع لمحاولات فرض الإصلاح من الخارج وأي مبادرة من هذا الشأن يجب ان تنسجم من الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول المنطقة، وأن تضع في أولوياتها الأهمية القصوى لتحرير القضية الفلسطينية باعتبارها بؤرة التوتر الرئيسي في المنطقة.

كما قامت السعودية ومصر معاً برفض المشروع الأمريكي المطروح، فقد أكدّ بيان سعودي مصري صدر عن المحادثات التي أجراها قادة المملكة مع الرئيس المصري في الرياض عقب الإعلان عن المشروع عدم قبول زعماء البلدين لرفض نط إصلاحي يعينه عن الدول العربية والإسلامية من الخارج، مؤكدين أنّ الاهتمام بتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يستلزم إيجاد حلول عادلة ومنصفة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية العراق¹.

وفي تصريح للأمين العام لجامعة الدول العربية قال: عمرو موسى " إنّ هذا المشروع هو عبارة عن أفكار ناقصة غير متوازنة وهناك الكثير من التساؤلات والشكوك حول الأهداف يجب التعرض لها، كما أنّ هذا المشروع يهمل القضية الأساسية الأولى والمحورية في الشرق الأوسط وهي القضية الفلسطينية".

وخلال إلقائه لمحاضرة في بروكسل رفض وزير الخارجية السعودي هذا المشروع وقال: " إنّنا لا تقبل أية مشاريع خارجية كما رفض وزير الخارجية هذا المشروع"².

كذلك أعربت سوريا عن رفضها القوي للمشروع الأمريكي الذي اعتبرته يذكر بالوضع الذي سبق الحرب العالمية الأولى عندما كانت الدول الكبرى تبحث عن تمزيق المنطقة واقتسامها، وفي هذا الإطار أكدّ نائب الرئيس السوري الأسبق " عبد الحكيم خدام" إنّ أي مدخل للتعاون بين العرب وأي جهاز خارجية من أجل الإصلاح يجب أن ينطلق من تصفية الاحتلال الإسرائيلي.

في حين أكدت تونس عن رغبتها في الإبقاء على مصطلح الإصلاحات في كافة الوثائق قمة ومقرراتها.

¹ محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، قدمت إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 82.

² علي باكير، مشروع الشرق الأوسط الكبير "إلتزام أمريكي ينشر الديمقراطية أم ورقة إبتزاز جديدة، مركز كاشف للدراسات الإستراتيجية، 15 أبريل 2004، ص 30.

في حين آخر رفضت قطر وسلطنة عمان مضامين مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال امتناعها عن التوقيع على وثيقة العهد المطروحة في القمة العربية التي انعقدت في تونس، والتي كان من أهم محاورها اتفاق الدول العربية على عملية الإصلاح السياسي الداخلي وإعادة هيكلة الجامعة العربية وعملية السلام في الشرق الأوسط¹.

تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير :

انفردت تركيا بين دول الشرق الأوسط بترويجها للأمن والحرية منذ أحداث أيلول 2001، وأدرك الجانب التركي أثناء الزيارة التي قام بها أردوغان إلى واشنطن خلال عام 2004 مسألة مهمة في العلاقات التركية-الأمريكية لا يحمل أن تنقضي قريبا، فالتنمية الاقتصادية والتطورات الديمقراطية التركية دلائل إيجابية ليست شائعة في المنطقة، وكان مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي واجتماع الدول الثمانية المتقدمة صناعيا قد أيد الفكرة القائلة بأن تركيا بلغت مرحلة تداخلت عندها المصالح الأمريكية والأوروبية، وبهذا المعنى يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقدم إسهامات فعلية وبناءة إذا ما تأكد أنّ مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يعني فرض الإدارة الأمريكية والمصالح الأمريكية على المنطقة، بل من الضروري إجراء عمليات تحليل للمشكلات والتحديات القائمة وسبل معالجتها، وفي عام 2002 روجت الولايات المتحدة لهذا المشروع باعتباره يوفر الاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية في منظمة تضم بلدانا تتراوح بين المغرب العربي وشبه القارة الهندية والمملكة العربية السعودية وآسيا الوسطى، إنّ هذا المشروع هو أحد المساعي الأمريكية لتحويل العالم من مكان آمن بالنسبة لمصالحها وتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بإمكانيات هائلة من حيث التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحداثة في منطقة الخليج العربي وهو ما يمكن أن يشكل نموذجا يقتدى به في مناطق أخرى، وينشط مجلس التعاون الخليجي أيضا في مجال توفير الأموال لعدد من المشاريع المتعلقة بالمرافق الاقتصادية الأساسية خارج منطقة الخليج، وتعد تركيا مفتاحا طبيعيا لأي مشروع أو فكرة تهدف إلى تعزيز الديمقراطية ورفع مستوى المعيشة، وذلك بفضل تمتعها بهوية أوروبية وأخرى شرق أوسطى وتطورها السياسي والاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة بشكل متزايد، وفي ذلك رسالة إلى الدول الإسلامية الأخرى، ولاسيما بالنظر إلى أنّ عدد كبير

¹ محمود حسين علي العفيفي، مرجع سابق الذكر، ص83.

فيها اعترض في بداية الأمر على مبادرة الشرق الأوسط الكبير حتى بعد تعديلها وتخفيفها في مؤتمر قمة الثمانية المتقدمة صناعية حيث أطلق عليها اسم (الشركة من أجل التقدم والمستقبل المشترك في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا) وعندما تكون الحكومة منتخبة ديمقراطيا كما هو الحال في تركيا يكون لديها مجال للبحث فيما إذا كانت المشاريع الخارجية مناسبة للبلاد، كما يمكن أن ترفضها حينما تراه مناسباً، كذلك يمكن أن يكون النموذج السياسي التركي أنموذجاً مثالياً للتغيير الديمقراطي في المنطقة العربية ساهم بشكل كبير غير مباشر في إيجاد نوع من التوجس العربي تجاهها، غير أن التحرك الحالي تجاه دول الخليج يتم في ظروف أفضل، فقد فشل المشروع الأمريكي لديمقراطية المنطقة، وبالتالي لم يعد النموذج السياسي التركي مطروحا على دول المنطقة، كما أن دول الخليج تطلب الدور التركي في المنطقة وتلج عليه في إطار سعيها إلى حلف إقليمي قوي في مواجهة إيران خاصة في ظل المشكلات التي يواجهها العراق وانكفاء مصر على مواجهة نفسها وانشغالها بالباكستان بمشكلاتها الداخلية¹.

فالتصريحات الأخيرة للدكتور "أحمد داود أوغلو" لرئيس الوزراء التركي أردوغان بعد أن خرج من الظل في ضوء الآتي :

- دور إيران في الشرق الأوسط يتنامى في شكل لافت للنظر لإمكانياتها في محيطها الذي يمتد في دائرة باكستان والجمهوريات الإسلامية السوفياتية سابقا والعراق ولبنان؛
- سياسة الإتحاد الأوربي كانت ولا تزال تمنع من دخول تركيا الإتحاد كعنصر كامل العضوية والموقف الفرنسي معاند مصر على أن تركيا لا تحوز شروط العضوية وصرّح غير مسئول فرنسي وأوربي بأنّ الإتحاد الأوربي فاد مسيحي، وإنّ تركيا بلد إسلامي وهذا ما يدعم التوجه التركي إلى العالم الإسلامي لتحجّم الدور الأوربي في الشرق الأوسط؛
- ماذا يعني أوغلو بأنّ تركيا ستكون منذ الآن دولة فعل وليس دولة رد فعل، دولة تستشار في كل قضايا المنطقة والعالم ومؤثرة في القوقاز والشرق الأوسط والبلقان، وإنها مهتمة ومستولة عن أي مكان فيه أترك أو وصل إليه الأتراك، أو كان في يوم من الأيام نفوذ للأتراك.

¹ سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، ص 11-12.

- بعد هذه التصريحات لا يحتاج المراقب السياسي إلى مجهر أو اجتهدا بتحمل الخطأ أو الصواب، فقد أوضح الرجل سياسة بلده بأنها تقوم على الشرق الأوسط الكبير الذي وصفه "بوش الابن" كما وصفته راييس بأنه فراغ يمتد من حدود شرق آسيا إلى حدود غرب إفريقيا مروراً بالشرق الأوسط القديم والجمهوريات الإسلامية السوفياتية سابقاً في أواسط آسيا والقوقاز وحتى نواكشط.
- الدور التركي في العالم (الإسلامي-السني) سيكون محجماً للدور الإيراني (الشيوعي) ولا حاجة لتدخل الولايات المتحدة العسكري ضد إيران، بل أن السياسة التركية في الشرق الأوسط من خلال عمقها السني في المنطقة قادرة على تحجيم الدور الإيراني، إضافة إلى التهديد الباكستاني الأفغاني السني إلى إيران من حاصرتها الشرقية، وهذا يدل على أن الولايات المتحدة أسقطت من حساباتها الموافقة على أي دور إقليمي من الشرق الأوسط القديم أو الجديد أو الواسع (الكبير) وأن قضية السلاح النووي ليست إلا حبر من الورق.
- مشروع الشرق الأوسط الكبير برز من جديد في عصر أوباما معلناً بشكل حاسم أن لا مكان لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي طرحه ساركوزي وإن الشرق الأوسط لن يكون عامل أمان للإتحاد الأوروبي بل سيكون عامل تهديد ثقافي وحضاري وربما عسكري¹.

المطلب الثاني : التنافس التركي الإيراني

إن تأسيس مفهوم السلام الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية يعد امتداداً منطقياً للنظام الأحادي القطبية على صعيد العلاقات الدولية، بحيث أظهر تزايد واضحاً في دور القوى الإقليمية غير العربية التي تسعى إلى تعظيم مصالحها في المنطقة، وتبحث في الوقت نفسه عن حلفاء عرب ولا شك أن تركيا وإيران يمتلكان قدرات وإمكانيات هائلة للتدخل في الشؤون الأوسط وبالتالي لعب دور مهم إقليمياً، وإلى ذلك إن تدمير القدرات العسكرية العراقية وفرض الحصار الدولي على العراقيين قد أدخل بمنظومة التوازن الإقليمي في المنطقة لصالح قوى ثلاث هي خارج النظام الإقليمي العربي إيران تركيا إسرائيل، وإن كانت تركيا وإسرائيل استفادت من سياسة الاحتواء المزدوج التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء كل

¹ منير الشواف، الدور التركي حين يتقدم إلى الشرق الأوسط الكبير عن موقع:

من إيران والعراق، وهو ما دفع الطرفين إلى التقارب بينهما، وأسفر عن اتفاق عسكري والموقع بينهما في فيفري 1996، لذلك فإنّ الإيرانيون يراقبون بقلق شديد هذا التحالف العسكري، وتسعى إيران جاهدة إلى كسب جمهوريات وسط آسيا إلى صفتها ومنافسة تركيا في هذا المجال، فقد عمدت إلى إحياء منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) والتي تضم إيران، باكستان وتركيا هذه المنظمة التي تجمّدت أعمالها منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979.

كما تعمل إيران على منافسة تركيا في علاقاتها مع الجمهوريات في الجانب الثقافي فتعمل على جلب الجمهوريات الناطقة بالفارسية، هذه المحاولات الإيرانية لتقارب مع جمهوريات آسيا الوسطى، إلا أنّ هذه الأخيرة تظهر ميل أكثر وضوح إلى تركيا وهذا نظرا للارتباط التاريخي الذي ميزته العلمانية في هذه الجمهوريات، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن النموذج الإيراني¹.

لقد مثّل تفكك الإتحاد السوفياتي واستقلال ستة دول إسلامية في آسيا الوسطى فرصة كبيرة لتركيا وكانت خمسة منها ناطقة باللغة التركية ما جعلها تنشئ علاقات جيّدة مع هذه الدول وتستعيد مكانتها الجيوسياسية والإستراتيجية في هذه المنطقة، وكانت تركيا ترى نفسها على أنّها الأخ الأكبر لهذه الدول وأنّها النموذج الأمثل للاحتذاء به، ومنحتها قروض وهبات ودشّنت مؤسسات اقتصادية، وتطورت هذه العلاقات أكثر مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، هذا الأخير غير فلسفة التعامل مع الجيران فعوض اعتبار روسيا منافس أصبح التعامل معها على أساس تعاوني، حيث أصبحت روسيا ثاني أكبر شريك تجاري عام 2008 بحوالي 25 مليار دولار من المبادلات التجارية، وكذلك أشركتها في مشروع خط أنابيب نابوكي الهادف إلى نقل الغاز عبر بحر قزوين من تركستان إلى أذربيجان ومنها إلى خط نابوكي الذي سيصل بدوره إلى أوروبا.

وقد أصبحت تركيا تلعب دورا مهما في المنطقة حيث وجهت رسالتين قويتين أنّها لن تقف مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ضدّ مصالحها كالحرب الروسية الجورجية، وأنّها تطالب الغرب بإتباع سياسة جديدة مبنية أساسا على الاعتراف بوجود قوى جديدة لها مصالحها وقالها الرئيس التركي عبد الله غول " إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تقاسم قوتها في النظام العالمي الجديد" وتعني وجود نظام متعدد الأقطاب، وفي

¹ السعيد سعيدي، الدور الإقليمي لتركيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001، صص 75-77.

الجانب الأمني دعت تركيا إلى منتدى أمن إقليمي إلى القوقاز وذلك في صيف 2008 عقب الأزمة الروسية الجورجية لتوطيد العلاقات الأمنية بين تلك الدول، وقد دعا إلى ذلك رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال زيارته إلى باكو إذ قال: "إنّ بلاده تسعى لآلية تضمن الفائدة المشتركة للمنطقة أساسها الجغرافيا وهدفها السلام والأمن في المنطقة والتعاون الاقتصادي وأمن الطاقة" هذا بالنسبة لتركيا.

أمّا بالنسبة لإيران فلها تاريخ قديم مع المنطقة لا تخلو من التعقيد ويظهر جليا مطامحها في سياستها القوقاز، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائما تحاول أن تظهر إيران كفزاعة لإخافة دولة منطقة القوقاز ودفعها إلى الدخول تحت مظلتها، إلا أنّ هذه السياسة لم تنجح حيث تستعمل إيران البعد المذهبي لكسب بعض تلك الدول كأرذبيجان مثلا التي تتبنى نفس المذهب ولهما تداخل إثني مع إيران (6 ملايين في إيران) (6 في المائة منهم لا يتكلمون الفارسية)، وهذا يقلق إيران كثيرا مما يجعلها تحافظ على علاقات جيّدة مع أرمينيا ذات الأغلبية المسيحية الساحقة (24%) من باب الضغط على أرذبيجان، وتسعى إيران إلى جعل منفذ إستراتيجي للغاز والنفط الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوروبا، فقد شرعت في تمويل توسيع ميناء بوتي على البحر الأسود وتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، وأيضا ألزمت طهران بتمويل جورجيا بربع حاجياتها من الغاز، وتذكر إيران مدى أهمية المنطقة ولذلك تعمل بثبات لتوطيد العلاقات الاقتصادية كربط شبكات السكك الحديدية بجمهورية آسيا الوسطى بمدينة مشهد الإيرانية، وتحقق هذه المبادرات لإيران مكاسب عدة أهمها منافسة التطلعات التركية الداعية إلى تجميع الدول التركية والتخفيف من حدة تطلعاتها القومية وأيضا لتقليص القوى المعادية كحلف الناتو، هذا وقد قامت تركيا هي الأخرى بالمبادرات شبيهة بالتي قامت به إيران¹.

تعتبر تركيا وإيران قوتين سياسيتين وازنتين لكل منهما مشروع إقليمي طموح يسعى إلى التمدد وفرض مكانة كبيرة في الإقليم سعيا لدور مؤثر في السياسة العالمية، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى حدوث تنافس كبير بينهما في كثير من الملفات والقضايا، إلا أنّ كلا المشروعين التركي والإيراني يعتمدان على معطيات التاريخ ومقومات الجغرافية السياسية، فتركيا تحتل موقعا مميزا على الخارطة الجيوسياسية، فهي دولة آسيوية وأوروبية وعلى مقربة أيضا من القارة الإفريقية عن طريق البحر الأبيض المتوسط، ولذلك تحركت تركيا تاريخيا على

¹ الحافظ النوبي، العلاقات التركي-الإيرانية "بين التعاون والتنافس" من موقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764

أساس أنها دولة مركزية محورية كي تضمن عدم التعامل معها كجسر يربط بين نقطتين فقط أو كدولة عادية تقع على حافة العالم الإسلامي والغربي.

وبالنسبة لإيران فإن موقعها يفسر تصاعد نفوذها وتوجهاتها الخارجية، فهي حلقة وصل بين أهم منطقتين في العالم هما الخليج العربي وإقليم وسط آسيا، وتزداد أهمية هاذين الإقليمين بالنسبة لإيران بسبب الاحتياطي المذهبي (أقليات شيعية) والمادي (نفط وغاز طبيعي) لكلا الإقليمين.

وبالتالي فإننا نرى تقاطع الاهتمام الإيراني والتركي في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن إيران سبقت تركيا في التمدن داخل الإقليم لأسباب عدّة منها تراجع الدور التركي في السابق قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وإستراتيجية إيران الهادئة في التغلغل في المنطقة من خلال وكلائها وحلفائها السياسيين في العراق ولبنان واليمن، وعدم وجود قيادة إقليمية مؤثرة وواعية. لكن هذا التمدد والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط بدى يواجه بعض الإشكاليات التي أوقفته عند حدّ معين وهددت تقدمه المستقبلي نتيجة للتنافر المذهبي المختلف بين السنة والشيعية، وإحساس الدول المركزية في الشرق الأوسط بتراجع مكانتها وانفلات السيطرة على مفاصل الإقليم، أضف إلى ذلك التطور الكبير في السلوك التركي الخارجي وطبيعة توجه نحو بناء التحالف إقليمي جديد بوصفه البعض بال محور السني المقابل لإيران، ورغم حالة الشحن الإقليمي المتبادل والتنافر لم تنحني العلاقات الإيرانية-التركية باتجاه الصراع مثلما حدث بين إيران والمملكة العربية السعودية إثر قيادتها لتحالف عاصفة الحزم، والذي يهدف إلى تفويض الدور الإيراني الإقليمي مع الأخذ بعين الاعتبار التأييد السياسي التركي للتحالف، ويمكننا تفسير ذلك بسبب الاحتياج المتبادل لكلا البلدين للآخر في الجوانب الاقتصادية خصوصا مجال الطاقة، فالسوق التركي يعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة الطبيعية الإيرانية ويشكل ذلك السوق المتنافس للاقتصاد الإيراني الذي يعاني من العقوبات الاقتصادية وبصورة أساسية فيما يتعلق بالتكوين الثقافي للمجتمعين التركي والإيراني، وطبيعة السياسة الخارجية التركية القائمة على تصفير المشاكل مع دول الجوار ولذلك سيبقى التنافس الإيراني - التركي في إطار التعاون ولن يتطور ضمن المدى

المنظور باتجاه الصراع، حتى وإن لم ينشأ تحالف إقليمي(سنيي) جديد تكون تركيا ضمن عضويته، وضمن هذا التحالف متطلبات السوق التركي من الطاقة¹.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة

لقد كان الإصرار على حمل العصا في السياسة الخارجية الأمريكية طيلة سنوات ما بعد الحرب الباردة عاملاً محورياً في تشويه دور القوى العظمى في العالم ونفور الآخرين منه حكومات وشعوب حتى لو تحدث البعض عن قصيدة تلك السياسة كونها انعكاساً وردود أفعال متشنجة لظروف رافقت وتلت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001².

رغم هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية إلا أن قدرتها على المناورة والتحرك في هذه البيئة المتغيرة تصطدم بعدد من العراقيل، فأولاً قبل كل شيء هناك الضرر الذي تسببت فيه حرب إدارة بوش المتهورة والقاتلة في العراق والتي خلفت استياء عميقاً عبر العالم العربي، ولطخت صورة الولايات المتحدة وفوت إيران وزادتها جرأة، يضاف إلى فشل إدارة بوش في التحرك لوقف حروب إسرائيل الدموية الأربع ضدّ لبنان 2006 والفلسطينيين (الضفة الغربية في 2002 و غزة في 2006 و 2009) والتي لم تؤدي إلى تعميق الغضب العربي من الولايات المتحدة³.

إنّ الديمقراطية التي تريدها الولايات المتحدة نابعة من إيديولوجياتها وقناعاتها السياسية وأهدافها الإستراتيجية⁴.

الاحتلال الأمريكي للعراق لم يكن سوى جزء من رؤية إستراتيجية أمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية إستناداً إلى فكرة مؤداها أن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي⁵.

¹ محمد عودة الآغا، مستقبل العلاقات الإيرانية- التركية "تعاون أم صراع" نشر بتاريخ 2015/05/12 عن موقع : www.maannnews.net/content.espx?id=777039

² سرمد عبد الستار أمين، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا-إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 49، ص55.

³ درانية طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي عن موقع: www.rouyatukiyyah.com

⁴ محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص368.

⁵ عبير سيوي عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2011، ص85.

إنّ الولايات المتحدة تصوغ إستراتيجياتها في مناطق العالم المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط¹.

يمكن فهم ما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن المتطلبات الجديدة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في الحادي والعشرين من آيار 2009 في هذا المنحى حينما أكدّ بلهجة اعتذار واضحة أنّه للأسف فإنّ حكومتنا وهي تواجه تهديد لم تكن متأكدة فإنّها اتخذت مجموعة من القرارات المتعجلة، وإنني واثق من أنّ تلك القرارات كانت بدافع صادق لحماية الشعب الأمريكي، ولكنني أعتقد أيضا أنّه في أحيان كثيرة اتخذت حكومتنا قرارات قائمة على الخوف وليس الحكمة وأنّها كلها في أغلب الأحيان عدلت الحقائق والأدلة بحيث تتناسب مع النزعة الإيديولوجية، وبدلا من إستخدام قوتنا ومبادئنا بأسلوب إستراتيجي فإننا في أغلب الأحيان نحيا تلك المبادئ جانبا بوصفها ترفا لم نعد نطبق تحملها، وخلال موسم الخوف هذا لاذ الكثير منا الصمت، ديمقراطيون وجمهوريون وسياسيون وصحفيون ومواطنون².

*سبعة عناصر للإستراتيجية الأمريكية الجديدة :

يحلل إكنيري ما يسميه "الإستراتيجية الكبرى الجديدة" للولايات المتحدة الأمريكية والتي تقضي بأن تكون أمريكا أقل التزاما بشركائها والقواعد الدولية والمؤسسات، فيما تتقدم للقيام بدور أكثر تفردا وإستياقية في مهاجمة التهديدات الإرهابية والدول المارقة، فالولايات المتحدة تستخدم قوتها العسكرية التي لا مثيل لها في إدارة النظام الكوني.

يحدد إكنيري سبعة عناصر لهذه "الإستراتيجية الجديدة الكبرى" هي :

أولا : الالتزام بالحفاظ على عالم أحادي القطبية وليس للولايات المتحدة أي ند منافس فيه، إنّ أمريكا ستكون أقوى بكثير من الدول الرئيسية الأخرى إلى حد ستخفي معه التنافسات الإستراتيجية والتنافس الأدنى بين القوى العظمى.

ثانياً : يتمثل حسب قول إكنيري في تحليل جديد درامي للتهديدات الكونية وكيفية مهاجمتها، فالحقيقة الجديدة تتمثل في أنه بات في وسع مجموعات إرهابية صغيرة وربما بمساعدة دول خارجة

¹ حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 46، ص 51.

² سرمد عبد الستار أمين، مرجع سابق الذكر، ص 56.

عن القانون، الحصول على أسلحة دمار شامل، ولا يمكن للإدارة الأمريكية إسترضاء هذه المجموعات أو الاكتفاء بردها، بل ينبغي استئصالها.

ثالثاً: أن هذه الإستراتيجية تقوم على أن مفهوم الردع العائد إلى حقبة الحرب الباردة قد عفى عليه الزمن، وبما أن المجموعات الإرهابية لا عنوان محدد لها ولا يمكن ردع أفرادها لأنهم راغبون بالموت، فإن الإستراتيجية الواقعية القديمة التي كانت تقوم على بناء الصواريخ وغيرها من الأسلحة القادرة على تحمل الضربة الأولى والقيام بضربة انتقامية لمعاقبة المهاجم، لم تعد تضمن الأمن والخيار الوحيد الباقي هو المبادرة إلى الهجوم لذا فإن استخدام القوة يجب أن يكون وقائياً أو إستباقياً، إلا أن هذه الفرضية كما يقول إكنيري تفوض القواعد الدولية القديمة القائمة على الدفاع عن النفس، كما تفوض فهم الأمم المتحدة للاستخدام الصحيح للقوة .

لقد دافع " رامسفيلد" عن العمل الوقائي بالقول " إن غياب الأدلة ليس دليلاً على غياب أسلحة الدمار الشامل"، "ويلخص إكنيري إلى القول أن الولايات المتحدة تزعم أنها تملك الحق حتى مع عدم وجود تهديد واضح في استخدام القوة الوقائية أو الإستباقية، إن هذه السياسة يمكن أن تتحول بسهولة إلى سياسة أمن قومي تقوم على التخمين أو الإحساس الأمر الذي يدع العلم بلا قواعد محددة لتبرير استخدام القوة".

رابعاً: هذه الإستراتيجية تتضمن إعادة تحديد مفهوم السادة إذ بما أنه لا يمكن ردع المجموعات الإرهابية، فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل في أي مكان وزمان لتدمير التهديد، فإذا كان الإرهابيون لا يحترموا الحدود على الولايات المتحدة ألا تحترمها بدورها، بل إن البلدان التي تؤويهم أو تعجز عن منعهم من ممارسة نشاطهم على أراضيها فكأنها تتخلى عن حقها في السيادة، ويقول إكنيري إن إعادة تحديد مفهوم السيادة تنطوي على تناقض، فمن جهة تؤكد الإستراتيجية الجديدة أهمية الدولة - الأمة ذلك أنه إذا كانت كل الدول مسئولة وقادرة على تنفيذ حكم القانون على أراضيها، فإن الإرهابيون سيجدون صعوبة كبيرة في التحرك وهو ما يؤكد مبدأ بوش، إذ يعتبر الحكومة ستكون مسئولة عما يحدث داخل أراضيها، ومن الناحية الأخرى فإن المبدأ الجديد يجعل السيادة مشروطة فالبلدان التي تفشل في أن تتصرف كدولة محترمة وملزمة بالقانون تخسر سيادتها، إن مفهوم السيادة المشروطة ليس جديداً في العلاقات الدولية فالدول الكبرى تعتدي على سيادات الدول الأصغر عندما كانت مصالحها تفترض ذلك، ولكن هذه الممارسة كانت عادة

تجري على المستوى الإقليمي وفي مناطق النفوذ هذه الدول الكبرى أو تلك، ولكن الجديدة والاستقرار في المفهوم الجديد هو ميل إدارة بوش لتطبيق ذلك في العالم كله تاركة لنفسها حق تقرير حتى تخسر الدول سيادتها بل وفي شكل إستباقي أيضا.

خامس: الإستراتيجية الأمريكية تتمثل في الانتقاص من قيمة القواعد الدولية والمعاهدات والشركات الأمنية، فيما أن المهمة الرئيسية تتلخص في القضاء على التهديد، فإن المعاهدات والقواعد تصبح مجرد الهاءات مزعجة ويرى إكنبري أن ثمة إيمانا أمريكيا عميقا بأن على الولايات المتحدة أن لا تنغمس في عالم المؤسسات والقواعد المتعددة الطرف الفاسد والمفيد، وإذا كان الاعتقاد بأن سيادة الولايات المتحدة أمر مقدس سياسيا قد قاد البعض إلى تفضيل العزلة إلا أن الرأي الأكثر نفوذا وخصوصا بعد 11 سبتمبر لا يدعو إلى انسحاب الولايات المتحدة من العالم، بل إلى العمل في هذا العالم وفق هواها.

سادس: يتعين على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور مباشر وغير مقيد في الرأي على التهديدات، فالحلفاء أصبحوا في موقع متخلف جدا خلف الولايات المتحدة من حيث مستوى التسليح والإنفاق العسكري، وبالتالي القدر على مواجهة التهديدات، وثمة في إدارة بوش من يرى أن الحلفاء باتوا أقل فائدة للولايات المتحدة في مواجهة هذه التهديدات.

سابع: أن الإستراتيجية الجديدة تقيم وزنا أقل للاستفزاز الدولي، فضاء القرار في واشنطن مقتنعون بأن على الولايات المتحدة الآن تتخطى التفكير السائد للحرب الباردة، وهم يرون أن بوسع العالم أن يتأقلم من التزعة الانفرادية الأمريكية كما أن الاستقرار ليس هدفا بحد ذاته، فقد تؤدي السياسة الصفورية الجديدة نحو كوريا الشمالية مثلا إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة¹.

ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية زمن أوباما مرحلة جديدة في مواجهة صعود الصين مع معاناة الولايات المتحدة ضغوط في ميزانية الولايات المتحدة.

-بدأت الولايات المتحدة النظر إلى العالم بعد عقدين من الزمن بأنه عالم بتحول إلى إعادة توزيع القوة الاقتصادية إلى البلدان الناشئة التي تبشر بتحول أساسي مثل: المكسيك والبرازيل واندونيسيا والفيتنام وتركيا

¹ حماد دياب، نظرة باحث أمريكي إلى الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، من موقع: www.aliyadh.com/20705

وغيرها من البلدان بالإضافة إلى الصين والهند، ووجدت الولايات المتحدة أنه بحلول عام 2020 سينضم مليار مستهلك جديد للطبقة الوسطى في هذه البلدان وأن أكثر من نصف تجارة آسيا يتم مع دول آسيوية وتريد الولايات المتحدة الأمريكية تتأثر بنصيب من هذه التجارة القابلة للنمو.

- بدأت تنظر الولايات المتحدة إلى ثورات الربيع العربي بأنها فرصة لها يمكن من خلالها إعادة تشكيل العالم ولكن من أجل أن تبقى هذه القوى. قوى مفتتة تكون تحت تلبية الرغبات الأمريكية أي أن تبقى الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهمة في كل مكان وليس المهيمنة ولكنها مهيمنة عن طرف هذه الدول وبذلك ستتجه الولايات المتحدة إلى انتقاء الأماكن التي تخدم مصالحها وإستراتيجياتها تستعين بها عن إستراتيجية القوة المهيمنة عالية التكاليف التي كانت تتبناها بعد الحرب الباردة.

- بدأت تشعر عواصم دول العالم تلك الحقيقة وبدأت الدول تبحث عن بدائل بعيدا عن الولايات المتحدة ولكن تلك الدول نفسها غير قادرة على التصرف بمفردها وبدأت تشعر وكأنها تنفذ أجندات الولايات المتحدة دون إمكانية الخروج عن المسار الذي ترسمه لها الولايات المتحدة.

- بدأت تفضل واشنطن التحالفات الثنائية على التحالفات متعددة الأطراف التي قادتها في فترة الأحادية ما بعد نهاية فترة الحرب الباردة، أي أن الولايات المتحدة بدأت تتجه نحو تطبيق نظام يخدم مصالحها حتى ولم يخدم المصالح العالمية أو على حسابهم بخلاف ما كانت تدعو له في الماضي¹.

إذ تسعى تركيا من خلال هذه السياسة الجديدة لتتحول إلى معبر رئيسي للنفط و الغاز العالمي القادم من روسيا إيران و العراق وسوريا و لبنان وقطر تجاه أوروبا، ما يؤهلها للعب دور إقتصادي محوري، بين الشرق و الغرب وهذا الدور أصلح لتركية من الدور الإيديولوجي الذي كان "رجب طيب أردوغان" يسعى من خلاله إستعادة حلم السلطنة العثمانية، والذي كاد أن يخرجها من لعبة الأمم بالشرق الأوسط لولا ترجعها، وتعديل مسارها، وتغيير سياستها، عندما فهمت بسرعة الإستدارة الأمريكية الجديدة، فراحت على حلف الممانعة و المقاومة لإنقاذ إقتصادها المتداعي، لتعود من بوابة إيران وتترك السعودية تائهة في أوهامها العبتية، وهذا بالذات ما يفسر بداية التحول التركي في الملف العراقي مؤخرا، ثم السوري و اللبناني من خلال البوابة الإيرانية، وكعربون محبة

¹ عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع جيوسياسي في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب، دار ناشري للنشر الإلكتروني، أبريل 2015، ص7-8.

ساهمت أنقرة في حل قضية "مخطوفي أعزاز" بمعية الدوحة التي هي بدورها بعثت برسائل ود إلى الرئيس الأسد عبر مدير الأمن العام اللبناني اللواء إبراهيم وإقترحت المساهمة بحصة معتبرة في إعمار سورية، ودخلت على خط التقارب البراغماتي مع حزب الله، وعينها على مشروع تمرير أنبوب الغاز القطري إلى أوروبا عبر الأراضي السورية و التركية، وفي نفس الوقت تطمح إلى إستعادت دورها الحيوي في المنطقة من البوابة الإقتصادية، على حساب السعودية التي مازالت تراهن على الإيديولوجية الرجعية في نسج تحالف يساعد في حربها الخاسرة ضد إيران و العراق و سورية حزب الله و اليمين، حتى لو أدى إلى عرقلة السياسات الأمريكية في المنطقة¹.

دخلت منطقة الشرق الأوسط في دائرة مغلقة من التوتر والاحتناق والتي لا بد أنها تنتهي في القريب بنية الصراعات المفتوحة التي رسمتها الولايات المتحدة، لم تعد تخضع الصراعات المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط للحسابات الضيقة كنظرية تصفير المشكلات التي أبتكرها داود أوغلو عندما كان وزيراً للخارجية وأصبح اليوم رئيس الوزراء التركي، أو اللجوء إلى الحلول الصفيرية بسبب تلك الصراعات مرتبطة بمصالح القوى الإقليمية ومصالح الولايات المتحدة والغرب مما يؤسس معادلة جديدة ما تسمى بتوازن الضعف التي تفرض على الدول الإقليمية اللجوء إلى التسويات والتوافقات تحت نظر ورعاية الولايات المتحدة بعد ثورات الربيع العربي.

المعادلة الجديدة لن تسمح بوجود صراعات صفيرية على الأرض والتي تنتهي بهزيمة طرف وانتصار طرف آخر بل يجب أن تترك الصراعات مفتوحة في منطقة الشرق الأوسط حتى تدين جميع القوى والأطراف الإقليمية لهيمنة الولايات المتحدة، أي أن إستراتيجية الولايات المتحدة في تدشين المعادلة الجديدة تهدف إلى رسم حدود لكل طرف من القوى الإقليمية حتى لا تسمح لهم بتجاوز تلك الحدود المرسومة، والأهم من ذلك أن تلك المعادلة وتلك الإستراتيجية لا تسمح لأي طرف بحسم أي صراع بمفرده.

يعني أن تلك الإستراتيجية وتلك المعادلة الجديدة تفرض على القوى الإقليمية وعلى الأطراف التابعة لهم أن يخضعوا إلى التسويات إلى الحلول الوسطية، وقد تم رصد تطبيق تلك المعادلة وتلك الإستراتيجية في العديد من الملفات في المنطقة، بدأ في الملف النووي بين إيران وبين بقية القوى 1+5 الذي يتجه نحو التسوية والتوافق

¹ أحمد الشرقاوي، السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، بانوراما الشرق الأوسط، 1 نوفمبر 2013 من الموقع :

ونحو حلول وسطية، أي أنّ برنامج إيران النووي لم يتوقف لكن لن تستطيع إيران استكمال برنامجها النووي مع إخضاع برنامجها للتفتيش من قبل وكالة الطاقة الذرية، ويمكن أن تطبق تلك الإستراتيجية وتلك المعادلة في الملف السري المعلق، فرغم الضغوط التي يفرضها أردوغان على التحالف الدولي لإسقاط نظامهم بشار الأسد بسبب اتهام أردوغان الولايات المتحدة بغياب إستراتيجية واضحة في مواجهة داعش لأنها فوجئت نتيجة الصراعات المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط التي خلقتها ورسمتها للمنطقة بخروج داعش وخلقت أمرا واقعا على الأرض¹.

¹ عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، مرجع سابق، ص 20-22.

المبحث الثالث : التوجهات المستقبلية لسياسة تركيا تجاه العراق.

إن أهمية العراق بالنسبة لتركيا تجعلها تنتهج إستراتيجية، تهدف إلى حماية مصالحها وبناء علاقات تصب في صالح الدولة التركية ولهذا فان صناع القرار يسعون إلى تفادي أي سلوك أو إستراتيجية غير ملائمة وسلبية تجاه العراق، هذا من أجل استمرار العلاقات واستقرارها وضمان مصالح تركيا في المنطقة .

المطلب الأول: السيناريو التشاؤمي.

تشعر تركيا بأن تطورات الأحداث في العراق وخاصة بعد الانسحاب الأمريكي منه سوف يكون لها التأثير على الداخل التركي، وإن لم تتحسب تركيا لما سيكون عليه العراق ما بعد الانسحاب، وتعمل على تشكيله بما يناسب مصالحها فإنها ستجد نفسها أمام تحديات إستراتيجية تهدد وجودها ووحدتها الإقليمية، شكل قدوم الأمريكيين إلى المنطقة واحتلالهم للعراق بعض التحديات والمخاطر للأتراك، الذين رأوا أن الاحتلال مسّ بالتوازنات التي كانت مواتية لتركيا، حيث ضرب أقوى دولة مركزية في المنطقة، مما شكل قلقاً من احتمال محاولة ضرب الدول المركزية الأخرى ومنها تركيا، كما مس بالأمن القومي التركي، عندما أنشأ في شمال العراق كيانا كرديا رسمياً معترفاً به في الدستور العراقي¹.

هناك عامل يؤدي إلى إعاقة السياسة التركية تجاه العراق و المنطقة العربية ككل، هو ذلك المتمثل في دور المؤسسة العسكرية و النخب العلمانية المتطرفة، التي مازالت تعتبر نفسها أمينة على مبادئ الجمهورية العلمانية، وهي تشعر حالياً بتآكل نسبي في عناصر قوتها، لذا نجدها تتشدد في معارضتها لإقامة أي علاقات وثيقة مع الفضاء العربي، لأنها ترى في ذلك نوعاً من "العثمنة" للدولة التركية، التي ترى هذه النخب أن من مصلحة تركيا القومية والمستقبلية الابتعاد عنها، ومواصلة جنود إندماجها في الفضاء الأوربي الغربي مهما كان حجم العقبات الراهنة على هذا المسار، ويشكل هذا التيار عقبة أساسية في طريق تطور السياسة الخارجية التركية، أو

¹ ليلى نقولا الرحباني، مستقبل العلاقات الإقليمية بعد إنتهاء العمليات www.-https://:leilanrahbany.wordpress.com2010/08/31 القتالية في العراق من موقع:

على تيار حزب العدالة والتنمية الذي يتولى الحكم في الوقت الحاضر، أو في حالة عودة التيار العلماني إلى السلطة في الإنتخابات التركية المقبلة.

سيكون لتولي حكومات عراقية للسلطة ذات توجهات بعيدة عن التوجهات التركية سببا فاعلا ومؤثرا في تراجع السياسة التركية تجاه العراق، أو إعاقته قد تكون لمدة إنتخابية أو أكثر .

قد يؤدي استمرار الإختلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حول عدد من القضايا العالقة بينهما إلى إعادة نظر الولايات المتحدة الأمريكية في تحالفها مع تركيا و التوجه إلى البحث عن شريك إستراتيجي جديد يأخذ على عاتقه القيام بالدور الذي كانت تركيا تؤديه، لاسيما في رغبة عدد من الدول لأخذ ذلك الدور، وذلك ينعكس سلبا على السياسة التركية تجاه العراق المرتبط وثيقا بالولايات المتحدة الأمريكية .

تعد عملية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي من أهم المحددات التي تقيد خيارات السياسة الخارجية التركية في العراق فأنقرة تعلم أن الإتحاد الأوربي سينظر نظرة سلبية إلى أي تدخل عسكري تركي في العراق لوقوف الأكراد عن تحقيق إما الإستقلال أو حتى حكم ذاتي قوي، ولا يتضح ما قد يكون رد فعل الأوروبية على تدخل عسكري تركي في صف التركمان إثر أي صدامات عرقية عنيفة أو هجوم تركي على معسكرات حزب العمال الكردستاني بدون إذن الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا إلى معارضة إنضمام تركيا في كثير من الدول الأوروبية، فإن تحركا عسكريا من شأنه أن يزود المعارضين بحجج أكثر ضدها، وسيكون هذا المتغير مقيدا للسياسة التركية إزاء العراق فيما لو إستمرت تركيا في إندفاعها للانضمام للإتحاد الأوربي أما إذا تغير ذلك المسار فإن تركيا ستكون أقل تقيدا

قد يؤدي تدهور الوضع الأمني في العراق وعودة العنف و الصراع الدموي المرير في الإنسحاب الأمريكي وعدم جاهزية القوات العراقية لحفظ الأمن إلى تراجع السياسة لتركيا الرامية، إلى لعب دور فاعل في عملية إعمار العراق و الإستثمار فيه، وكذلك سيؤدي إلى هروب الشركات التركية الموجودة في العراق او التي ترغب انجيء إلى العراق كما سيعيق التدهور الأمني العلاقات التجارية بين تركيا و العراق .¹

¹ مثنى فائق، المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق، 2010/05/13 من موقع :

قد أدى الانسحاب الأمريكي من العراق إلى تزايد النفوذ الإيراني الذي يتحين الفرص لملء الفراغ الذي سينجر عنه وتسعى إيران إلى قيادة تحالف إقليمي يشمل حكومة بغداد والنظام السياسي في سوريا وحزب الله في لبنان، ولن تملك تركيا تحالفا هكذا بالرغم من أنها تحتفظ بعلاقات ثنائية جيدة مع الدول العربية الرئيسية مثل مصر والسعودية، كما أن التطورات الجارية قد أفسحت المجال لطهران أن تشارك واشنطن في تقرير مصير العراق، الأمر الذي سيغلب تحالف إيران في حال استطاعت إيران الصمود بوجه الموجة العالمية الموجهة ضدها وضدّ سياساتها التوسعية في المنطقة وسيحدد خيارات السياسة التركية في المنطقة¹.

يختلف العراق وتركيا في رؤيتهما للانتفاضة الشعبية في سورية التي اندلعت منها آذار 2011 والتي وصلت فيما بعد إلى مرحلة الصراع المسلّح الدامي الذي تشهده سوريا في الوقت الحاضر بين النظام الحاكم والمعارضة المسلّحة والذي اتخذ البلدين مواقف وأدوار متباينة تجاهه، إذ أعلنت الحكومة العراقية وقوفها على الحياد بين أطراف الصراع الدائر وبدأت أقلّ تحمسا للانتفاضة السورية مقارنة من موقفها من الثورات الشعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن، أو على الأقل حذره جدا من أي خطوة تتخذها تجاه الأحداث في سوريا وقبلت هذه المواقف بشكوك واستفهام من الأطراف المناوئة للنظام السوري، ففي جلسة حوارية عقدها المعهد الملكي البريطاني للدراسات الدولية في لندن في تشرين الأول 2012 بمناقشة الوضع الأمني والسياسي في العراق، قال الدباغ: "إنهم لا يدعمون أسلوب الحكم القائم على الشمولية من طرف شخص واحد وحزب واحد إذ يجب أن يحدث إصلاح جذري بإتباع مسار ديمقراطي يأتي بإرادة الشعب السوري ولا يكون مفروضا من الخارج عن طريق نماذج جاهزة، فسياسة المحاور والحلول المسلطة لا تأتس بالاستقرار والأمن لمنطقة الشرق الأوسط، وفي المقابل صارت أنقرة تدعم مساعي الإطاحة بالنظام السوري وساند المعارضة السلمية والمسلحة وسورية، وبات من الواضح أن تركيا أصبحت منخرطة بشكل تفصيلي فيما لاءت المعارضة السورية وبخاصة المسلحة في شمال سوريا وسرقها دون الجنوب وهذا ما يضعها في موضع يمكنها عن دفع مجريات الأحداث في هذه المنطقة في إطار مصالحها الأمنية، وهكذا أدت الأزمة السورية دور كبير في إحداث خلخلة في العلاقات العراقية -

¹ سعد المشهداني، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية اتجاه العراق، ندوة المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية.

التركية، الأمر الذي يتطلب رؤية إستراتيجية عراقية لمحاولة تنشيط مستوى معين من العلاقات الأمنية مع تركيا بغض النظر عن الحالة المتردية حاليا للعلاقات السياسية بين البلدين¹.

على حدودها لذلك منعت تركيا أكراد تركيا من الدخول إلى سوريا لدعم أكراد سوريا ضدّ داعش، تدرك الولايات المتحدة ان الضربات الجوية لا تحسم معركة لكن لا القوات العراقية ولا البشمركية مؤهلة للتدخل، لذلك هي ترى في تركيا والأردن ومن القوات الأطراف الأوروبية خصوصا وأن فرنسا قد شاركت بقوات برية في إفريقيا بسبب الذاكرة الأمريكية مجروحة في التدخل البري من الفيتنام إلى العراق لأن الدخول سهل ولكن الخروج صعب، فمنذ أن جاء أوباما إلى سدة الحكم كانت الإيديولوجية سحب القوات الأمريكية من بؤرة التوتر في أنحاء العالم، تركيا على التمثيل المنخفض بواشنطن في تنصيب أردوغان بإخاء نائب محافظ أنقرة لاستقبال كيري، كما تحاشى أوباما ملاقة أردوغان بنيويورك بل إكتفى بمهاافته من على متن الطائرة، تركيا تخشى أن تقود الحرب على داعش إلى إشعال الاحتقان الطائفي وترى تركيا أن الإجراء الأمريكي ضروري ولكنه لا يكفي ولديها ثلاثة شروط لمشاركتها في تلك الحرب لحماية شعوب ومصالح المنطقة ليس فقط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية².

إنّ الاضطرابات الأمنية في العراق الناجمة عن تهديدات مسلحي تنظيم داعش كانت لها التأثير الشديد على الشركات التركية التي تبيع منتجاتها للعراق³. ربّما يتفهم أكراد العراق الموقف التركي العام من العراق والحرب الجارية ضدّ داعش لكن في العمق أيضا تبقى المخاوف الكردية دنيئة من السياسة العثمانية لأردوغان خصوصا بعد وصول أحمد داود أوغلو إلى رئاسة الحكومة، ولعل الحرب الجارية ضد داعش ستحدد بوصلة هذه العلاقة والمغزى الحقيقي للشراكة التي شكلت بين إقليم كردستان وتركيا، فعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين الجانبين بات أكراد العراق ينظرون بعين الريبة إلى سياسة تركيا بسبب موقفها من داعش، وباتوا يعتقدون بصحة حديث أكراد سوريا عن تورط تركي في دعم التنظيمات المسلحة بما فيها داعش لتحقيق الأجندة التركية اتجاه المنطقة، قضية الحرب على داعش باتت تشكل اختبار قويا للعلاقات التركية، الكردية، العراقية،

¹ واثق محمد براك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية-التركية في المجال الأمني، مركز الدراسات الإقليمية، قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية، جامعة الموصل، 2013/9/4.

² عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، مرجع سابق الذكر، ص146-148.

³ صادق باخان، مرجع سابق الذكر.

خصوصا وأنّ الأكراد يعتقدون أنّ الحجاج التركية بشأن الخوف من وصول السلاح إلى يد حزب العمال الكردستاني أو إعدام داعش للمخطوفين الأتراك لديه أو غير ذلك من الحجاج التركية هي غير مقنعة في ظل الخطر الذي يشكله داعش للجميع.

وأولوية القضاء على هذا التنظيم الإرهابي الذي بات يهدد المنطقة والعالم ويرتكب أبشع الجرائم ويشوه بشكل غير مسبوق صورة الدين الإسلامي في العالم¹.

اعتبر الرئيس التركي خلال استقبله للرئيس العراقي خلال زيارته لتركيا أنّ داعش فيروس يهدف إلى تقسيم وتدمير الأمة الإسلامية، مضيفاً أنّه من الضروري صياغة إستراتيجية دولية للقضاء على هذا التيار حتى لو تمكنا من تدمير داعش فستنشأ مجموعة أخرى باسم آخر²

انعكاسات داعش على المصالح التركية في العراق :

1- على العلاقات التجارية التركية-العراقية :

مع انهيار سيطرة الحكومة على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية بعد العاصمة بغداد وعلى مناطق واسعة أيضاً خلال ساعات قليلة في يونيو/حزيران 2014، توقفت تجارة نقل البضائع التركية إلى ما بعد المنطقة الشمالية، ويقدر عدد شاحنات الترانزيت التركية التي تذهب يومياً إلى العراق بحوالي 70 ألف شاحنة شهرياً، 2300 تقريباً يومياً.

وبسبب سيطرة الدولة الإسلامية على مناطق واسعة فإن الشاحنات التي تتعدى شمال العراق لم يعد باستطاعتها الذهاب إلى الجنوب، وقد انخفض عدد الشاحنات التركية نتيجة لذلك إلى حوالي 1550 شاحنة، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر مع ارتفاع التكاليف على الشركات والمخاطر الأمنية على السائقين هذه التعقيدات في النقل

³ حورشيد دلي، أكراد العراق والموقف من السياسة التركية تجاه داعش، الوحدة الإسلامية، العدد 154، تشرين الأول 2014، من موقع : www.wahdaislamyia.org/issues/154/kdalli.htm

¹ محمود علي، العراق توافق اقتصادي واختلافات سياسية، من موقع : elbadil.com/2015/04/26

البري دفعت الجانب التركي إلى التفكير بخيارات أخرى قد يكون من بينها خط تركيا-إيران ومنه إلى جنوب العراق، أو خط إربيل/إيران ومنه إلى جنوب العراق مرة أخرى، لكن تبين أن التكاليف مرتفعة للغاية وغير مجدية في الغالب، ووفقاً لجمعية المصدرين الأتراك فإن حجم الطائرات التركية إلى العراق أنخفض بنسبة 21% في شهر يونيو/حزيران 2014 مقارنة بالعام الذي سبقه، الأمر الذي دفع ترتيب العراق إلى التراجع إلى المرتبة الثالثة في قائمة أكبر مستوحي الصادرات التركية، ثم تراجعت الصادرات التركية إليه بمرّة أخرى بنسبة 46% في يوليو/تموز لتتراجع مرتبة العراق أيضاً إلى الخامسة، وفي أغسطس/آب تراجعت الصادرات التركية على أساس سنوي بنسبة 21%، وقدر وزير الاقتصاد التركي حجم الخسائر التركية الناجمة عن انخفاض الصادرات إلى العراق بحوالي 3 مليارات دولار، وذلك في حين قدر مجلس الأعمال التركي-العراقي في مجلس إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية DEIK أن استمرار الوضع على ما هو عليه قد يؤدي إلى خسائر تركية بقيمة 9 مليار دولار.

2- على الاستثمارات التركية في العراق :

أدت سيطرت داعش السريعة والواسعة على مساحة كبيرة من الأراضي في العراق، إضافة إلى ارتفاع منسوب التهديد الأمني إلى خسائر مباشرة في الاستثمارات التركية في العراق، حيث يعمل حوالي 1500 شركة تركية في إقليم شمال العراق وحده، وتشكل ما نسبته 65% من حجم الأعمال العادية للشركات الأجنبية في الإقليم وبسبب الأوضاع السائدة وحالة عدم الاستقرار، فقد تمّ إيقاف أو تأجيل العدد من مشاريع البنى التحتية التي كان قد تمّ البدء فيها، أو التي يتمّ الشروع فيها الآن ولاشك أن ذلك قد ترتبت عليه خسائر مالية لم يتم احتساب إجماليها حتى الآن، كما أنّ تأثر العديد من الشركات التركية العاملة في العراق أو التي تصدر إلى السوق العراقي بتدهور الأوضاع الأمنية هناك خاصة الشركات التي تعمل في قطاعات الطاقة والأغذية والمشروبات والإلكترونيات¹.

3- على فاتورة الطاقة التركية :

¹ علي حسن باكير، مرجع سابق، ص 6-7.

خلال فترة أسبوعين من سيطرة الدولة الإسلامية على مناطق واسعة في العراق في يونيو/حزيران 2014، واستيلاء التنظيم على مصفاة بيجي النفطية، وهي أكبر مصفاة في العراق وتتعامل مع حوالي 35% من طاقة المصافي الإجمالية في البلاد، ارتفعت أسعار النفط حوالي 5%، كما قامت شركة النفط الحكومية التركية (تباو) بإيقاف أعمالها وسحب موظفيها من العراق وذلك نظرا للمخاطر الأمنية في المناطق غير المستقرة التي تعمل بها، وهو ما انعكس سلبا على تركيا، حيث تشير التقديرات إلى أن كل ارتفاع بمقدار 10 دولارات في أسعار النفط يكلف تركيا ما بين 300 إلى 450 مليار دولار إضافة إلى ارتفاع حجم التضخم في البلاد بنسبة 0.5% وانخفاض النمو بنسبة 0.3 بالمئة¹.

المطلب الثاني : السيناريو التفاؤلي

تمثل القضية العراقية أهمية كبيرة لتركيا فقد كانت التطورات العراقية وما تحتويه من ملفات معقدة مفصلا هاما في إحداث تحول في القوى الإقليمية والدولية، ولا سيما العراق منها على وجه الخصوص، تضافر ذلك بصورة وثيقة مع رؤية جديدة حملها حزب العدالة و التنمية منذ وصوله إلى السلطة في خريف 2002، هذه التحولات كانت مؤشرا إلى أن السياسة الخارجية التركية تصاغ من جديد وفقا لأسس جديدة، ستلبس تركيا إقليميا ثوبا جديدا في المستقبل قبل الذي لبسته قبل وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة.²

سوف تمارس تركيا دورا كبيرا في تهدئة القلق الكردي، و الواقع أنه في حالة حدوث الانسحاب الأمريكي، قد ينتهي الأمر بلعب تركيا بدور أقوى بكثير في العراق كقوة مكافئة في مواجهة إيران، وإذا اختارت أن تكون حامية للأكراد من عدم الاستقرار في المستقبل أو حتى من محاولة حكومة مركزية في بغداد للحد من إمتيازاتهم، تستطيع تركيا حينئذ مزاياء أخرى من المحفزات الإيجابية أولهما أن تغير الخطاب وعرض المساعدة السياسية على الأكراد سوف يساعدان أيضا على تخفيف بعض التوترات العراقية بين الأكراد و التركمان بحيث يصبح الحوار بشأن كركوك ممكنا، وقد يتجاوب الأكراد مع تركيا ويبدؤوا علاقة أحسن مع الأتراك والتركمان إذا رأوا أن أنقرة لا تعارض بإصرار التطلعات الكردية بالمثل، هناك احتمال أكبر بكثير لأن يتعاون

² علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات من موقع: .

Studies-algazeera.net/reports/2015/01/20151189595041529.htm

² مثنى فائق، مرجع سابق الذكر .

الأكراد بشكل مثمر مع الأتراك في العمليات المناهضة لحزب العمال الكردستاني، إذا وجدوا في الانسحاب الأمريكي تخلياً عنهم .

ستسعى الإدارة الأمريكية إلى إعادة ترميم العلاقات مع تركيا، ويمكن لتركيا أن تحصد ثمار ذلك في حقل "حزب العمال الكردستاني" أي إنهاء نشاطات الحزب في شمال العراق مقابل الاعتراف بالواقع العراقي، وتشير التقديرات إلى أن العلاقات التركية الأمريكية مقبلة على مرحلة جديدة من مراحل التحالف الإستراتيجي بين البلدين، وهذا التحالف من المنظور إقليمي هو مرحلة تحضير وتمهيد لترتيبات إقليمية جديدة وسيناريوهات متعددة في المنطقة تلعب فيها تركيا دوراً كبيراً وفعالاً، وستكون إدارة "أوباما" مستعدة على الأرجح للتعاون مع تركيا في إطار سياسة واقعية أكثر مرونة في التعاطي مع قضايا المنطقة، التي تأتي قضية العراق في مقدمتها، إذا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية إن يكون لتركيا سياسة فاعلة تجاه العراق تحمل جزءاً من عبئها، بالإضافة إلى أن مساهمة تركيا في استقرار العراق ستساهم في تعزيز انسحاب جزء من القوات الأمريكية من العراق ويساعد على تأمين ما يتبقى منها في قواعد ثابتة.

تري حكومة العدالة و التنمية أن تمتين العلاقات مع العالم العربي والإسلامي من بين أهم ركائز سياستها الخارجية، الأمر الذي أكدته داوود أوغلو بقوله :إن بلاده ترفض أن تكون مجرد جسر بين الشرق و الغرب، وإنما تتطلع لأن تقوم بدور فاعل في تنشيط العلاقات بين الجهتين، ولذلك فهي حريصة على إثبات حضورها في منطقة الشرق الأوسط على الأقل لاسيما في الملفات المتعلقة .

بالعراق ولبنان وفلسطين لكن ذلك الحضور سيكون أكثر فاعلية في ظل مناخ من التجاوب العربي¹.

مع مجيء حكومة العبادي رئيس للحكومة خلفاً للمالكي في بداية الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر/أيلول الماضي، أرسلت تركيا رسالة إيجابية إلى الجانب العراقي تأمل فيها أن يتم تجاوز السياسات السابقة التي أوصلت العراق إلى وضعه الحالي، وكانت أنقرة أول من قام بتهنئة رئيس الوزراء الجديد، مبدية استعدادها للوقوف إلى جانب العراق وتقديم كل العون اللازم للحكومة الجديدة وجاءت زيارة "الجعفري" وزير الخارجية العراقي

¹ مثنى فائق، مرجع سابق الذكر .

الجديد- إلى تركيا بعد ذلك في 8 نوفمبر/تشرين الثاني لتكسر الجليد بين الطرفين وقد كانت مناسبة لإعادة وصل ما انقطع في العلاقات الثنائية على قاعدة المصالح المشتركة والحاجة المتبادلة .

- بالنسبة إلى تركيا فإنّ مجيء العيادي بدلا من المالكي يعد فرصة لإعادة فتح صفحة جديدة وتجاوز الخلافات بين الطرفين من جهة وبين حكومة بغداد وأربيل من جهة أخرى، ولم تخفي أنقرة أملها في أن تصحح هذه الحكومة أخطاء المالكي، وتعمل على استيعاب السنة في عملية السياسة وبذلك تكون أنقرة منسجمة مع ثوابت سياستها الإستراتيجية تجاه العراق من جهة، وتأمل أن يؤدي تحسين العلاقات إلى تحقيق تبعية الحكومة العراقية لكل من واشنطن وطهران.

- بالنسبة إلى الجانب العراقي فإنّ الحكومة المركزية في حاجة إلى كل المساعدة الممكنة من كل الأطراف فيما يتعلق بمواجهة تنظيم الدولة، أضف إلى ذلك أن علاقات جيّدة مع تركيا ستساعد على تجاوز المصاعب فيما يتعلق بالخلاف مع إقليم شمال العراق الذي يعتمد بشكل كبير على الجانب التركي.

لقد مهدت هذه المعطيات لقيام رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" بالذهاب إلى العراق في 20 نوفمبر/تشرين الماضي، وهي الزيارة الأولى من نوعها لرئيس وزراء تركي إلى بغداد منذ حوالي أربع سنوات، وخلال الزيارة تمّ الاتفاق على :

- ✓ مناقشة كل الملفات مثار الإشكال بين البلدين، وكذلك الملفات التي لا تزال عالقة بينها؛
- ✓ فتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية؛
- ✓ تعزيز التعاون الأمني، وتبادل للمعلومات بخصوص مكافحة الإرهاب؛
- ✓ اقتراح إقامة تعاون عسكري؛
- ✓ اقتراح مساعدة العراق في النهوض الاقتصادي من خلال استغلال موارده وثرواته بشكل أفضل؛
- ✓ زيارة العيادي لتركيا في فترة ما بين 24-26 من ديسمبر/كانون الأول.

كما من المتوقع أن يستأنف الطرفان التركي والعراقي مع زيارة العيادي لتركيا نهاية الشهر الحالي جلسات المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين الذي تمّ تشكيله في عام 2008 والمتوقف عن الانعقاد منذ سنوات.

وعمازات هذه النقلة النوعية في العلاقات توصلت بغداد وحكومة إقليم شمال العراق لأول مرة منذ سنوات إلى الاتفاق بخصوص عائدات النفط، وهو الأمر الذي طالما شجعت أنقرة الطرفين عليه، وبموجب هذا الاتفاق وافقت حكومة بغداد على تحويل 500 مليون دولار لإقليم شمال العراق عن شهر نوفمبر/تشرين الثاني، فيما وافق الأخير على تخصيص 150 ألف برميل نفط يوميا للحكومة العراقية في شهر ديسمبر/كانون الأول، على أن يستكمل تطبيق الاتفاق بباقي تفاصيله بداية العام الجديد¹.

✓ انتقاء المشكلات مع دول الجوار².

خلال الزيارة التي قام بها العيادي لأنقرة كانت على طاولة النقاش قضايا مهمة، عند النظر إلى مضامين اللقاءات والتصريحات المقدمة، تأتي في مقدمة المواضيع المطروحة، وتمّ التأكيد على التحرك المشترك لمكافحة الإرهاب، وتمّ وصف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أنّه تهديد لكلا البلدين بل تهديد للمنطقة بأسرها، وتمّ التطرق إلى أهمية الكفاح المشترك ضده، كما تمّ خلال اللقاءات على أهمية موضوع الطاقة وأشار العيادي إلى دور تركيا لتسويق النفط العراقي إلى الأسواق العالمية وتمّ التأكيد على أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا لإعادة بناء العراق والنهوض بها.

– التعاون لمكافحة الإرهاب :

يبدو من التصريحات موقف مشترك ضدّ الإرهاب خصوصا أنّ تركيا عبرت عن رغبتها في الاستمرار في تقديم الدعم في العراق، وقد صرحت تركيا بأنّها ستقدم الدعم للعراق في نضالها ضدّ داعش في مجالات عدّة وفي مقدمتها الدعم التعليمي، لكن تطبيق ذلك على أرض الواقع في وقت قريب لا يكون سهلا فمن أجل تلقي الدعم التركي لا بد للإدارة في بغداد أن تتبع سياسة شاملة لكافة الفصائل العراقية، فتركيا تريد أن ترى العراق في موقف بناء ومخلص في نضالها ضدّ داعش.

¹ علي حسين باكير، المرجع السابق، ص 8-9.

² أحمد داود أوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي، مركز البحوث الاستراتيجية، العدد 3، نيسان/أبريل 2012، ص 8.

الطاقة: تستدعي الظروف التعاون بين البلدين في موضوع الطاقة، فالعراق عينها القضاء على الإرهاب في مقدمته داعش، وعليها أن تؤمن وصول النفط، والمنتج الوحيد الذي تملكه حاليا هي وجه التقريب إلى الأسواق العالمية بشأن أمن وذلك لإعادة هيكلتها وتحقيق التنمية فيها، يبدو أن تركيا في الوقت الحالي أكثر السبل أمنا لتصدير النفط العراقي فضلا عن أن اقتصاد البلدين يكمل بعضه البعض، فما تبيعه العراق من النفط تحتاج إليه تركيا وما تبيعه تركيا تحتاج إليه العراق.

إنّ العلاقات الودية بين أنقرة وبغداد ستلعب دورا إيجابيا في العلاقات بين أنقرة وأربيل، فالعلاقات الجيدة التي تقيمها أنقرة مع أربيل وبغداد في آن واحد سيكون لها تأثيرا بناء في حل المشاكل الجارية بين أربيل وبغداد، تأتي الطاقة في مقدمة المسائل المشتركة وستكون مسألة الطاقة عاملا ملزما في العلاقات ما دامت لا تعتبر لعبة محصلتها صفر، الظروف الحالية التي تمر بها العراق والمنطقة وخاصة التهريب المشترك داعش تجبر الإدارة في بغداد على بناء علاقات جيدة مع الفصائل في العراق وكذلك مع تركيا وجيرانها، لإعادة ثقة العرب السنة ببغداد له أهمية حيوية في استقرار العراق في انتظار أن يسفر النضال الذي تسيره بغداد ضدّ داعش دون تلقي الدعم منهم سيكون تفاعلا في غير محله¹.

المطلب الثالث : سيناريو استمرار الوضع القائم.

إن العلاقات العراقية-التركية ربّما ستتطور بشكل كبير مستقبلا لاسيما بعض رفض تركيا المشاركة في الحرب، وهذا الموقف يحسب لتركيا عراقيا عربيا ولاسيما بعد استقرار العراق سياسيا وأمنيا، وترى تركيا أنّ تعزيز علاقاتها مستقبلا مع العراق أنّه سيجعلها تستفيد اقتصاديا وذلك من خلال التجارة بين البلدين فضلا عن إمكانية المشاركة المستقبلية للشركات التركية في إعادة البنية التحتية في الاقتصاد والأمن، إذ أكدت تركيا رغبتها في تدريس وحدات الجيش والشرطة العراقية، كما أن تركيا تسعى إلى استقرار العراق وقيام حكومة مركزية فهي ترى ضرورة سيطرة الحكومة العراقية المستقبلية على مفاصل الدولة، كما أنّها تخشى من أن قيام دولة كردية في شمال العراق يؤدي إلى حدوث نزعة انفصالية كردية داخل الدولة التركية وهو أمر لا تستطيع النخب السياسية والعسكرية التركية التساهل فيه، كما أنّها ترى ضرورة منع الأكراد من السيطرة على نفط

¹ محمد شاهين، زيارة العبادي لأنقرة والعلاقات التركية-العراقية المتسارعة مجددا، مركز فكر، 2015/10/23، من موقع .:

كركوك وذلك لتحجيم تطلعاتها القومية وعدم اعتمادهم على نفط كركوك في بناء اقتصادهم، وبالتالي فالعلاقات العراقية-التركية ستتطور في المستقبل المنظور لحاجة العراق لتركيا ولخبراتها في كافة المجالات بما يعانيه العراق من تدمير البنية التحتية واقتصاده، ويحتاج كقوة سياسية وأمنية دافعة لاستقراره في المرحلة المقبلة¹.

تركيا التي تحكمها حكومة إسلامية بزعامة "رجب طيب أردوغان" حزب العدالة و التنمية ربما تكون الخاسر الأكبر في السنوات المقبلة، سواء تدخلت في الحرب البرية ضد الدولة الإسلامية، أو ظلت تناور لتجنب هذا التدخل، لأن هذه الحرب ستؤثر إذا ما طالت وهي ستطول حتما على نسيجها الاجتماعي و الطائفي المعقد و المش، وعلى علاقاتها الدولية، وعلى عضويتها في حلف الناتو وطموحاتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

إن فشل المخططات التركية في إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد بالسهولة التي كان يتوقعها الرئيس "رجب طيب أردوغان" أربك حساباته خاصة بعد إهيار آماله في تحويل حركة "الإخوان المسلمين" إلى القوة الجديدة التي تحكم العالم الإسلامي ومراكزه الرئيسية في مصر و تونس و العراق و ليبيا، وفتح الطريق على مصراعيه أمام "الإسلام الجهادي" كبديل ملء الفراغ الذي خلفه إهيار حكم الإخوان في مصر، ولذلك فإن حظوظ الدولة الإسلامية تبدو قوية لكي تكون رأس حربة في مشروع إسلامي سلفي متشدد يسيطر على المنطقة أو بعض أجزاء منها لفترة طويلة في المستقبل المنظور .

الخطة الأمريكية للتدخل في المنطقة تعتمد طول النفس، مثلما تعتمد سياسة المراحل، ومن الواضح أن المرحلة التالية ستبدأ بعد الإنهاك المفترض للدولة الإسلامية من خلال الضربات الجوية، ستركز على تأسيس جيش سوري جديد، من خلال تدريب قوات معارضة على أيدي خبراء أمريكيان في القواعد العسكرية، في المملكة العربية السعودية، وإعادة تأهيل الجيش العراقي، على أيدي خبراء أمريكيان أيضا، ففرص نجاح الجيشين الجديدين في قتال الدولة الإسلامية في البلدين، أي العراق و سوريا تبدو ضعيفة، فالجيش العراقي الحالي الذي يبلغ تعدادة 350 ألف جندي، كلفت عمليات تدريبه وتسليحه أكثر من 41 مليار دولار وإِنهَار في ساعات

¹ عزيز جبرشال، مرجع سابق الذكر، ص50-51.

أمام زحف قوات "الدولة الإسلامية" إلى الموصل، لإن إرادة القتال لدى قادته وجنوده شبه معدومة، وعقيدته القتالية مشوشة الحكومة التي كان يقاتل تحت لوائها (حكومة نوري المالكي) حكومة طائفية.¹

يمكن النظر إلى زيارة حيدر العبادي رئيس الحكومة العراقية إلى العاصمة التركية أنقرة في الأيام الأخيرة من العام الفائت 2014 على أنها بداية حقبة جديدة في العلاقات بين أنقرة وبغداد، حيث من المتوقع أن تستعيد العلاقات زحماً جديداً بعدما تضررت وشهدت نوعاً شديداً من التوتر وصل إلى حد القطيعة في السنوات الأربعة الأخيرة، إذا كانت آخر زيارة إلى تركيا على مستوى وزارة عام 2010 ومن المنتظر أن تعقد من جديد اجتماعات منتظمة للمجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي الرفيع المستوى بين البلدين خلال 2015.

كلا البلدين (تركيا-العراق) بحاجة لبعضهما البعض في الوقت الذي لا يمكن فيه استمرار التوتر بينهما، وترغب الحكومة العراقية الجديدة في إصلاح العلاقات التي تضررت خلال السنوات السابقة، فالعراق يشهد أزمة اقتصادية بسبب هبوط أسعار النفط، وفي المقابل تركيا في حاجة إلى العراق الذي يعد ثاني أكبر سوق للصادرات التركية وعن الدعم التركي لبغداد لمواجهة الإرهاب أوضح العبادي أن أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء التركي أكد له أن أنقرة مستعدة لتقديم أي دعم مطلوب حتى عرض مساعدات عسكرية في مجالات التسليح والتدريب وتبادل المعلومات، وأشار إلى إمكانية تدريب تركيا لتشكيلات الحرس الوطني المزعمة تشكيلها من المتطوعين في المحافظات العراقية، وأفسحت زيارة العبادي إلى تركيا الطريق أمام تطور العلاقات بين البلدين في مجالات كثيرة وفي مقدمتها الطاقة لتدخل العلاقات بينهما حقبة جديدة، وتريد بغداد كسب ثقة تركيا من جديد وطلبت عودة الشركات التركية إلى العراق.

المشكلة الكردية ستظل قائمة في كل من تركيا والعراق وسيكون لها دورها المؤثر في العلاقات العراقية التركية كما كانت دائماً، بخاصة أن الأكراد في العراق بدعم أمريكي يلعبون الآن دور مؤثر في السياسة العراقية.²

النظام الإستراتيجي الأمني العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة بات في مواجهة تحديات في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، لكن مواجهة داعش في العراق وسوريا أصبحت في مقدمة أولويات الولايات المتحدة، لكن مع مزيد من تقاسم العبء من الدول الغربية البارزة كفرنسا وبريطانيا وألمانيا بجانب الدول الإقليمية،

¹ عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، بيروت، ط 2015، ص 222-223.

² www.islamist-movemont.com/25685/18/01/2015.

الولايات المتحدة، وتركيا في منع دخول المقاتلين الأجانب إلى سوريا وفتح القواعد العسكرية التركية أمام القوات الأمريكية، تركيا حرصت خلال الفترة الماضية من أي استهداف لاقتصادها وأمنها ولديها اليوم هواجس من دعم الأكراد ضدّ داعش وهي زيارة تركيا للمرة الأولى منذ 6 سنوات، وبعد ذلك بوقت قصير أنشأت أنقرة قنصلية في أربيل منذ ذلك الحين حدث تحسن في الحركة الدبلوماسية، إلا أنّ تلك التحركات الخاصة بالسياسة الجديدة باتت واضحة وجليّة بدء من خريف 2007 على الأقل وراء أبواب مغلقة، فعلى الرغم من استمرار أنقرة في انتقاد حكومة إقليم كردستان علانية في ذلك الحين إلا أنّها كانت تتعاط مع الأكراد سرا وتحوّل المسؤولين الأتراك بالاجتماع بقيادة حكومة إقليم كردستان، وأدى ذلك الحوار إلى تحسين المتبادل بين الجانبين¹.

رغم هذه التطورات السريعة والمتبادلة فإنّه ما زال من المبكر جدّاً الحكم على مستقبل العلاقات التركية-العراقية في ضوء المتغيرات الحالية التي صاحبت تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لكن باستطاعتها القول إنّ عنصرين رئيسيين من شأنهما أن يحدد طبيعة العلاقة المستقبلية بين كل من تركيا والعراق أو يؤثّر عليها لاحقاً هما :

1-اللاعب الرئيس في بغداد :

خلفية وتوجهات رئيس الحكومة العراقية تؤدي دوراً في تحديد شكل وطبيعة العلاقة مع تركيا، فكلما كان أكثر استقلالية أصبحت إمكانية تطوير العلاقات التركية-العراقية على أساس المصالح المشتركة أكبر، كما أنّ نجاحه في ملفات العلاقة مع إقليم شمال العراق واحتواء السنة في العملية السياسية والموقف من نظام الأسد عناصر ستؤدي دوراً خلال المرحلة القادمة في تحديد الانفتاح بين البلدين، حتى الآن نجح العيادي في استيعاب العنصر الأول لكن لا يبدو أن هناك مؤشرات قوية حتى الآن تدل على أنّه تجاوز مشكلة استيعاب السنة في العملية السياسية، والموقف من النظام السوري الذي يبدو حتى الآن محايداً في العلاقات بين تركيا والعراق.

2-النفوذ الإيراني والأمريكي :

¹ سونرجاغايتي وتابلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، تشرين الأول/أكتوبر 2012.

لإيران والولايات المتحدة النفوذ الأوسع والتأثير الأكبر على سياسات العراق الداخلية والخارجية وذلك لمعطيات كثيرة، لكن هذا النوع من النفوذ والتأثير يؤدي دورا مهما من دون شك في تحديد نوعية وطبيعة علاقات حكومة بغداد مع أطراف ثالثة، سواءا مع تركيا أو غيرها من الدول، وإذا ما استمر هذا النوع من النفوذ والتأثير فهذا يعني أنّ العلاقة بين تركيا وبغداد ستتأثر مستقبلا بنوعية العلاقة بين تركيا وإيران، وتركيا والولايات المتحدة حتى الآن يبدو أنّ هناك مصلحة لدى كل من واشنطن وطهران في تقارب الحكومة العراقية مع أنقرة، فالأولى تريد أن تدخل تركيا بقوة في التحالف ضدّ تنظيم الدولة وقد يكون العراق مدخلا مهما لبحر أنقرة بالنسبة إليها، أما طهران فهي تريد احتواء أنقرة في الموضوع السوري وإبعادها عن التجمع الخليجي، لذلك من المستبعد أن يكون الانفتاح العراقي على تركيا قد حصل فما لو كان هناك "فيتو" عليه من قبل طهران، وستضطر إلى الانتصار قبل أن ترى كيف ستؤثر هذه المعطيات على شكل العلاقات التركية العراقية خلال المرحلة القادمة¹.

¹ علي حسين باكير، مرجع سابق الذكر.



الخاتمة

إن تتبع أهمية السياسة الخارجية لأي دولة تعبر عن أهداف الدولة وهي الوسيلة التي تتحقق من خلالها التفاعل الدولي، إذ تسعى الدولة إلى تحقيق ما تصبو إليه، وقد تسلك السياسة الخارجية مسارا من حيث الأساليب والأهداف والأدوات وقد تغير الدولة من نهجها السياسي الخارجي نظرا لتغير بنية النظام الدولي أو الظروف الداخلية للدولة بحد ذاتها.

نظرا للظروف الداخلية التي عرفتتها تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية والتغيير الذي شهده المحيط الإقليمي وخصوصا العراق، فإن السلطات التركية تبنت سياسة خارجية تجاه العراق تقوم على ثلاثة محاور:

1- المحور السياسي: من خلال بناء علاقات سياسية متينة مع العراق و الحد من النفوذ الإيراني.

2- المحور الأمني: المساهمة في حماية الحدود التركية و العراقية خاصة قضية الإرهاب.

3- المحور الاقتصادي: ضمان المصالح الاقتصادية المتعددة من اجل ضمان تحقيق الأهداف بعيدا عن أي توتر اعتمدت إذ اعتمدت الدولة التركية إلى "سياسة تصفير المشاكل" مع العراق وحاولت أن تبني علاقات بعيدة عن أي معوقات من شأنها أن تشعل فتيل التوتر بين الدولتين إلا أن بعض القضايا ضلت تلقي بظلالها على العلاقات التركية - العراقية وتضفي في بعض الأحيان الكثير من التوتر مثل: القضية الكردية والمياه.

من خلال هذه الدراسة تم حصر أهم الاستنتاجات التالية حول السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وتأثير حرب الخليج الثالثة على البلدين، هاته الأخيرة التي تعد نقطة تحول جوهري لهما فيما يلي:

1- إذا كانت تدرك القيادة التركية أن احد أهم النقاط التي يجب أن تسعى إلى العمل من أجل تركيا في المنطقة هو تبني سلوك سياسي خارجي ينطلق من قاعدة راسخة وهي الحفاظ على الوحدة الترابية للعراق من أي تقسيم مزعوم خاصة في ظل الأصوات التي تنادي بضرورة انفصال إقليم الأكراد فهي تدرك أن قيام دولة كردية في شمال العراق سوف يهدد المصالح العليا لتركيا وسوف يؤدي إلى تزايد حدة مطالبة أكراد تركيا بإنشاء دولة لهم أو الانضمام إلى الدولة الكردية المزعومة كذلك كشف السياسة الخارجية نشاط من أجل منع أي محاولة من هذا النوع.

2- إن التنافس التركي الإيراني على المنطقة ظهر بشكل أكثر عمق في الشأن العراقي ولقد أدرك صانع القرار الخارجي في تركيا أن مرحلة ما بعد صدام سوف تكون فرصة لإيران من أجل زيادة نفوذها مستغلة الجانب المذهبي لذلك حاولت تركيا الوقوف في وجه هذا المخطط من خلال تهدئة الجهة الكردية من أجل التفرغ للحد من النفوذ الإيراني، لكن رغم هذا النفوذ داخل العراق وأبعاد المسلمين السنة من المشهد السياسي العراقي

لذلك نستطيع القول أن تركيا لم تتمكن بشكل كامل و الحد من النفوذ الإيراني إلا أنها مازالت تحافظ على بعض المكاسب.

3- إن السعي والاهتمام البالغ من طرف صناع القرار بتركيا تجاه العراق يمتلك العديد من المقومات التي تجعله دولة مهمة في المنطقة، خاصة أنه يعتبر معبرا تجاريا هاما وعصا لمختلف خطوط إمداد النفط لذلك فإن النظام السياسي في تركيا حاول أن يضمن مصالحه وسط هذه التجاذبات التي يشهدها العراق وان حماية المصالح الاقتصادية ينطلق من أهم عامل وهو عامل الاستقرار السياسي والأمني ونظرا لأن العراق شهد انقلابا كبيرا وحالة من عدم الاستقرار السياسي بعد سقوط نظام صدام حسين، فإن تركيا كانت تدرك ضرورة مساعدة العراق من الجانب الأمني والعسكري حتى يمكن للعراق استرجاع منه لكن الظروف الداخلية والعراقية لم تسمح أن يشهد العراق استقرار وفي كل مرة تبرز مشكلة أمنية في مناطق شتى ولعل أخطرهما، تعرض مناطق واسعة من العراق إلى "سيطرة تنظيم داعش"، وهذه حالة أمنية غير مستقرة من شأنها أن تكون عائقا حقيقيا أمام العلاقات بين البلدين.

4- كما يعد عامل النفط من أهم العوامل التي تحرك الكثير من سياسات الدول اتجاه بعضها البعض فانه اعتبر من الأسباب الخفية التي جرت الولايات المتحدة وحلفائها في حربها ضد العراق سنة 2003 إذ تظاهر الولايات المتحدة الأمريكية إن الهدف من حربها هو حماية أمنها وأمن العالم من خطر الإرهاب وخطر الأسلحة النووية العراقية التي كانت تتحجج به قبل شن الغزو والحد من قدرات تنظيم القاعدة وتمكين الشعب العراقي من العيش تحت ظلال الديمقراطية والتفكك من الديكتاتورية لكن رغم هذه الحجج في إقناع الأمم المتحدة وبعض الدول الكبرى مثل فرنسا في المشاركة في الحرب والأكد أن الدول العراقية لم تكن تملك أي قدرات لرصد هذا التحالف وسقط النظام العراقي في أقل من شهرين من بداية الحرب وترك خسائر مادية وبشرية واقتصادية وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على العراق والاستحواذ على حقول النفط وبذلك فرضت واقعا سياسيا واقتصاديا جديدا.

5- كما أن الواقع الجديد على المستوى الداخلي لتركيا المتمثل في التحسن والأداء الاقتصادي والسياسي جعل صناع القرار يتطلعون إلى رسم رؤية واتجاه أكثر اتساعا خلال لعب تركيا إلى لعب دور إقليمي وظهور دولة اقوي إقليميا في المنطقة لذلك بدأت السلطة التركية تهتم بقضايا الإقليمية القديمة أو المستجدة مثل القضية الفلسطينية، الثورات العربي وأهمها الشأن العراقي خاصة بعد الغزو الأمريكي الذي كنت تركيا من أشد الرافضين له نظرا للنتائج المتوقعة التي يمكن أن تنجر عنها والذي دفع بالمنطقة إلى إلى مجموعة من الصراعات

الجهوية وكان تخوف تركيا واضحا المتمثل في الفراغ الأمني الذي ساد العراق من المطالب الكردية في شمال العراق على الحدود التركية ولهذا تبنت تركيا سياسة خارجية حذرة ودقيقة اتجاه العراق من أجل منع أي محاولة إعلان أي دولة كردية في الشمال .

6- على الرغم من أن السياسة التركية تبنت سياسة "تصغير المشكلات" خارجيا إلا أن هناك بعض المشاكل والملفات القديمة التي بقيت عالقة بين العراق وتركيا مثل: قضية المياه والحدود والسدود التركية التي أثرت على تأمين حصص الماء للعراق لنهري الدجلة والفرات وقضايا جديدة أبرزها قضية الإرهاب وتوقيع عقود نفطية.

7- إن هذه المعطيات التي ترسم سيناريوهات المحتملة للعلاقة بين تركيا والعراق إذ أن أفضل السيناريوهات المتوقعة للنجاح للسياسة الخارجية التركية في تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- خلق استقرار أمني وعسكري في العراق من خلال القضاء على أشكال النزاع الطائفي وكل أشكال التنظيمات الإرهابية وتنظيم داعش .

- تحقيق مكاسب اقتصادية .

- الحفاظ على الوحدة الترابية العراقية ومنع أي محاولة للأكراد لانفصال عن الدولة الأم وأيضاً الحد من النفوذ الإيراني .

- في حالة حدوث أي انسحاب أمريكي قد ينتهي الأمر بلعب تركيا لدور أقوى بكثير في العراق كقوة مكافئة في مواجهة إيران .

-تصغير المشاكل مع دول الحوار الجغرافي لتركيا، سيخرج هذا تركيا من مشكلات متواصلة مع جيرانها.

8- أما السيناريو الذي يخيف صناع القرار السياسي في تركيا هو غرق العراق في مستنقع للأمن وتزايد الصراعات المذهبية وتمكين داعش من التواجد بشكل دائم على الأراضي العراقية وإمكانية تمددها إلى تركيا وعجزها عن الوقوف في وجوه النفوذ الإيراني المستمر في العراق وأسوأ شيء هو تمكين الأكراد من الانفصال وإعلان دولة في شمال العراق .

9- فسياسة تركيا الخارجية تجاه العراق مبنية على الشد والجذب، فتسارع الأحداث وبرز متغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية تأثر في سياسة البلدين مستقبلا.



قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1/ الكتب :

- 1- الشرطي طارق زياد، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية- عثمانيون جدد ام علمانية مؤمنة؟ عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2014
- 2- أحمد بكر حسن، العلاقات العربية -التركية (بين الحاضر و المستقبل)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد 2000، 41.
- 3- الشاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث أيلول 2001.
- 4- الشكرجي ياسين طه نوري، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم، عمان
- 5- الضميري عماد، تركيا و الشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002.
- 6- العاطي محمد عبد (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009.
- 7- المخادمي عبد القادر رزيق، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الدار العربية للعلوم، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.
- 8- النعيمي احمد، السياسة الخارجية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- 9- اوغلو احمد داوود، العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان :بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
- 10- باكير علي حسين، الاقتصاد التركي في عهد العدالة و التنمية..تأثيرات الشرق الأوسط، فيفري 2014.
- 11- بطرس بطرس غالي و خيرى محمد عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: المكتبة الانجلو-مصرية، 1982.
- 12- بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
- 13- بوقارة حسين، السياسة الخارجية :دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة، الطبعة الأولى، 2012.
- 14- جميل سيار، الموقع الجغرافي و أهمية الإستراتيجية، في العراق دراسات في السياسة و الاقتصاد، دبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.

- 15- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- 16- جول محمد زاهر، التجربة النهضوية التركية "كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا إلى التقدم"، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
- 17- جونيور هسكايلز روبرت، موراي وليام، حرب العراق "تاريخ عسكري ميدان يومي"، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- 18- حوا هدى، منطقة التجارة الحرة العربية-التركية :في محمد نور الدين، العرب و تركيا (تحديات الداخل ورهانات المستقبل)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، أيار/مايو 2012.
- 19- دلي حسين خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد، 1999.
- 20- دني إيمان، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، الناشر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014.
- 21- رضوان وليد، دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية و **PKK** في العلاقات العربية التركية السورية نموذجاً، (بيروت :شركة المطبوعات للنشر و التوزيع)، الطبعة الأولى، 2006.
- 22- روبنس فيليب، تركيا و الشرق الأوسط، ترجمة:ميخائيل نجم خوري، لبنان، بيروت، دار قرطبة للنشر و التوزيع والابحاث، الطبعة الاولى، 1993.
- 23- سبيتان سميرزيان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الأردن، عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2012.
- 24- سليم السيد محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.
- 25- شلي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات، الجزائر، د ن، 1997.
- 26- عبد الحي وليد، استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، شباط 2014.
- 27- عبد الرحيم محبوب عبد الحفيظ، واقع جيوساسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع و الإرهاب، دار ناشري للنشر الالكتروني، أفريل 2015.

- 28- عبد الرحيم محمود عبد الحفيظ واقع جيوسياسي في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب، دار ناشري للنشر الإلكتروني، أبريل 2015.
- 29- عبد العاطي محمد، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009
- 30- عبد القادر محمد، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
- 31- عبد القادر محمد، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
- 32- عثمان ناظم يونس، الأكراد في الحدود العربية - التركية (التداعيات السياسية و الاجتماعية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، مايو 2012.
- 33- عرفة علي رضوان بسيوني عبير، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011.
- 34- عطوان عبد الباري، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقى، بيروت، ط1، 2015.
- 35- لكريني ادريس، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)، مراكش، الطبعة الأولى، 2005.
- 36- محافظة علي، حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.
- 37- محمود ابراهيم أحمد، العراق وأسلحة الدمار الشامل، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2002 .
- 38- محمود ابراهيم احمد، العراق وأسلحة الدمار الشامل، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002 .
- 39- نور الدين محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1998.
- 40- نور الدين محمد، تركيا الصيغة و الدور، بيروت: مكتبة رياض الريس، 2008.

- 41- نور الدين محمد تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت، لبنان، مركز الدراسات والإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1998.
- 42- نور الدين محمد، تركيا و العرب "تحديات الحاضر و رهانات المستقبل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، ماي 2012.
- 43- هلال رضا، السيف و الهلال "تركيا من اتاتورك الى اربكان"، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، بيروت، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1999.
- 44- هيكمل محمد حسنين، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشرق، القاهرة الطبعة الثانية، 2003.
- 45- مجوري حورجر، السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الإمارات، 2003.
- 46- يوسف حتى ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

2/ المجلات والدوريات :

- 1- ابراهيم أحمد محمود، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 154، تشرين 2003.
- 2- احمد محمد، الغزو الامريكي-البريطاني للعراق عام 2003 (بحث في الأسباب و النتائج)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد 3+2004، 4.
- 3- السامرائي سالم محمود، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم سياسية، العدد 13، شتاء 2007.
- 4- السعيد سعيدي، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية - العربية، مجلة المفكر، قسم العلوم سياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد العاشر
- 5- السمرائي سالم محمود، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007.
- 6- العلاف ابراهيم خليل، السلوك السياسي الخارجي تجاه العراق بعد 9 نيسان 2003، دراسات إقليمية، العدد 5، حزيران 2006.
- 7- أمين عبد الستار سرمد، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا-اعادة تفعيل الشركة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 49.
- 8- ايفانرتايلى وجاغايتاي سونر، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، تحليل السياسات، أكتوبر 2012.
- 9- توفيق سعد حقي، السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39.
- 10- حسان طاهر ظافر، العراق و الاحتلال الأمريكي "دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي"، دراسات دولية، العدد السادس و الثلاثون .

- 11- حسين مصطفى جاسم، الدور الاقليمي التركي للمدة من 2002-2010، كلية العلوم سياسية، الجامعة المستنصرية.
- 12- دلي خورشيد، أكراد العراق و الموقف من السياسة التركية تجاه داعش، الوحدة الاسلامية، العدد 154، تشرين الأول 2014
- 13- سعدون شوكت، تركيا بعد الحرب الباردة، المجلة العربية للعلوم السياسية، رابط الكتاب الاردنيين، فرع اربد.
- 14- شحاتة محمد مصطفى، الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية الاهرام، مصر، العدد 107، جانفي 1992.
- 15- شيال جبرعزير، العلاقات العراقية-التركية "الواقع و المستقبل"، مجلة القادسية، المجلد الخامس، العدد الاول، حزيران 2012.
- 16- شينارعمرتا، اثر التقاليد العلمانية على تطور نظام السياسي التركي، في مصطفى اللباد (محرر)، مجلة شرق نامة، مركز الشرق للدراسات الاقليمية الاستراتيجية، العدد السابع، اكتوبر 2010.
- 17- صالح رعد قاسم، العراق في ظل متغيرات السلطة العالمية "رؤية تحليلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 45.
- 18- عبد الفتاح بشير، السياسة الخارجية التركية وقضية تامين الطاقة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، اكتوبر 2010.
- 19- ريتمان جورج، تهديدات "داعش و التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، 27 جانفي 2015.
- 20- محمد علاء جمعة، الاقتصاد الدولي بين الكساد و الحرب: "انتعاش أم انكماش"، السياسة الدولية، 152، أفريل 2003.
- 21- مقداد السرحان حاييل فلاح، اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية 2002-2011، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2013، 2.
- 22- نور الدين محمد، تركيا و الحرب العراقية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 2003، 111.

23- نور الدين محمد، مشروع "غاب" الابعاد المحلية و الاقليمية، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية و التوثيق، بيروت، العدد 1993، 15،

4/ مراكز الابحاث :

- 1- أوغلو أحمد داوود، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي، مركز البحوث الاستراتيجية، العدد 3، نيسان/أبريل 2012.
- 2- اسماعيل نعمان تيلجي ومراد شتيلطاش، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، 16 ديسمبر 2013.
- 3- السعدوني واثق محمد براك، مستقبل العلاقات العراقية-التركية في المجال الأمني، مركز الدراسات الاقليمية نقسم الدراسات الاستراتيجية، جامعة الموصل، 2013/09/04.
- 4- العبيدي مثنى، بين الاقتصاد و الارهاب "أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية-العراقية، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2014/12/15.
- 5- المتابع الاستراتيجي، الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني 2004.
- 6- المشهدي سعد، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية اتجاه العراق، ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية.
- 7- ايشلرأمر الله، محاضرة التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية -العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011/01/15.
- 8- براك بيل، سياسات تركيا تجاه شمال العراق "المشكلات و الافاق المستقبلية"، مركز الخليج للأبحاث، ماي 2005.
- 9- محفوز عقيل، تركيا و الأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ؟مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مارس 2012.

10- وهيب حسين حافظ، استراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 46.

5/ الجرائد:

- 1- العكيلي رشيد، مصالح تركيا في العراق، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، العدد 12281، 13 يوليو 2012.
- 2- أوغلو أحمد داوود ترجمة عدنان توفيق، السياسة الخارجية التركية وبلوغ درجة الصفر في المشاكل، جريدة الصحافة العالمية، "الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، 2005
- 3- باخان صادق، العراق وتركيا أمام الارهاب الداعشي، جريدة الصباح الجديدة، يناير 2015.
- 4- جول محمد زاهد، العلاقات التركية العراقية الجديدة، جريدة القدس، 10 نوفمبر 2014.
- 5- دلي خورشيد، الانعطافية التركية و المراجعة المطلوبة (شؤون وقضايا)، جريدة السياسة، العدد 106.
- 6- سيد عبد الباسط، الحل العادل للقضية الكردية في تركيا لمصلحة الجميع، جريدة الحياة، الجمعة 3 أبريل 2015.
- 7- صخري سفيان، اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، ج 1، جريدة اليوم الجزائرية، عدد 2774، 25 مارس 2007.
- 8- العزاوي قيس، نحو تطور دائم في العلاقات العراقية -التركية، جريدة الجريدة، 2002.

6/ التقارير و الوثائق :

- 1- باركي ج هنري، العراق وجيرانه، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 141، يوليو 2005
- 2- باكير علي، مشروع الشرق الأوسط الكبير "التزام أمريكي بنشر الديمقراطية أم ورقة استراتيجية، مركز كاشف للدراسات الاستراتيجية، 15 أبريل 2004.

7/ المطبوعات الغير منشورة :

1-الرسائل الجامعية :

أ- أطروحات الدكتوراه :

1- حسن عبد الله كمال، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001، جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه، فلسفة في العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 2011

2- شرقي محمود، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990-2006، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم سياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2007.

ب- مذكرات الماجستير :

1- أحمد الرحمان زيد أسامة، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة و التنمية(2003-2010)، من متطلبات الحصول على الماجستير، قسم العلوم سياسية، كلية الاداب و العلوم الانسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013.

2- الأحدي مظهر عزيز، التغيرات السياسية و الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية القانون و العلوم سياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2015.

3- السعيد سعيدي، الدور الاقليمي لتركيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم سياسية، جامعة الجزائر، 2001.

4- السهيلي سعد خالد، حرب الخليج الثالثة 2003 وانعكاساتها على دولة الكويت، رسالة ماجستير في العلوم سياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

- 5- العرجوم صلاح الدين، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي(200-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم سياسية و الاعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2008/2009.
- 6- العفيفي علي حسن محمود، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الاقليمي العربي، قدمت للحصول على درجة الماجستير، دراسات الشرق الأوسط، كلية الاداب و العلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة،2012.
- 7- حسن محمد ابراهيم سارة، "الترتيبات الاقليمية في المنطقة العربية :دراسة مقارنة بين مشروع الشرق الاوسط الجديد ومشروع المشاركة الاوربية المتوسطة،رسالة ماجستير:قسم البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة،مايو2002.
- 8- حوادسي سمية، العلاقات التركية- الاسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم سياسية، قسم العلوم سياسية و العلاقات الدولية،2013/2014.
- 9- خيرة وفيقي، تأثيرات المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات دولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق،قسم العلوم سياسية، 2004/2005.
- 10- رستم شيلان، السياسة الخارجية منذ انتهاء الحرب الباردة، درجة الماجستير في العلاقات الدولية و الدبلوماسية، موقع الدراسات و الأبحاث و الاستراتيجية، بيروت، 2013/09/05
- 11- رويح حياة، التوجه الغربي في السياسة الخارجية التركية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر:كلية العلوم سياسية و الاعلام، قسم العلوم سياسية و العلاقات الدولية،2002.
- 12- سليم السيد محمد رضا، الجغرافيا السياسية للعراق (دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة)،مذكرة ماجستير في الاداب :قسم الجغرافيا، جامعة الزقازيق، يناير 2008.
- 13- شفيعة حداد، توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير(جامعة:الحاج لخضر، باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم سياسية، 2003.
- 14- عبد الستار العبيدي عبد الرحمان عبد الكريم، العلاقات العراقية الايرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

- 15- عبد الله العدوان طایل يوسف، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب و العلوم، 2013.
- 16- عبد الله حجاب، السياسة الاقليمية في اسيا الوسطى و الخليج (1979-2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر العاصمة 3، 2011-2012.
- 17- عطري الملود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
- 18- محمد محمود حيدر جاسم، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014

8/ الموسوعات :

- 1- الكيلاني عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء 3، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993

9/ مواقع الانترنت :

- 1- اقتصاد العراق في موقع :

Ar.wikipedia.org/wiki

- 2- الأغا محمد عودة، مستقبل العلاقات الإيرانية - التركية تعاون أم صراع؟ نشر بتاريخ: 2015/05/12 في الموقع :

Maannews.net/contert.espxid=777039.

- 3- التويني الحافظ، العلاقات التركية - الإيرانية "بين التعاون و التنافس"، من موقع :
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764.

- 4- السياسة الخارجية، فيفري 2015 من موقع :

http://chronicle.fanack.com/ar/tarkey/histery-post-present/foreign-policy.

- 5- الشرقاوي أحمد، السياسية الأمريكية الجديدة، بانوراما الشرق الأوسط ن 1 نوفمبر 2013 من الموقع :
www.alalam.ir/news/1530015

- 6- الشواف منير، الدور التركي حين يتقدم الى الشرق الأوسط الكبير عن موقع:

[www.siironline.org/maqalat&mohaderat\(12\)1433.htm](http://www.siironline.org/maqalat&mohaderat(12)1433.htm).

7- العلاقات العراقية - التركية نقلا عن الموقع :

Ar.wikipedia.org/wiki/cite-not

8- الياسري صافي، مشروع (GAP) التركي - نتائج خطرة على الحياة في العراق و المنطقة نقلا عن الموقع :

www.alshirazi.com/world/article/89.htm

9- باكير علي حسين، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية و التوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات من موقع:

studies-aljazeera.net/reports/2015/01/20151189595041529.htm

10- بقلم مركز سورية للبحوث و الدراسات، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم - المؤسسات)، نشر بتاريخ 1 أيلول 2014 من موقع :

<http://www.syria.sc.net/257>.

11- بيومي ياسر، أمن العراق هام وحيوي بالنسبة لتركيا من موقع :

Arabic.rt.com/news/765537/21.11.2014.

12- جبير محمد، الثابت العراقي و المتغير التركي، 22 نوفمبر 2014 في الموقع :

www.shababek.de/pu3/?p=7380

13- حرب الخليج في موقع:

org/ub/showthread.php?291005, www.muslim

14- حيدر رواء، مياه العراق بين فكر كماشة و إيران : برنامج (ملف العراق)، 22 أيار 2015 نقلا عن الموقع :

www.iraqhurr.org/content/article/26935164.html.

15- دياب محمد، نظرة باحث أمريكي الى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، من موقع :

www.alriyadh.com/20705.

16- رؤية تركية من موقع:

Rouyaturkiyyah.com

17- شاهين محمد، زيارة العبادي لأنقرة و العلاقات التركية- العراقية المتسارعة مجدداً، مركز فكر، 2015/01/23 من الموقع :

www.sde.orgtrarauthordetail/4180.

18- طاهر درانية، الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، عن موقع :
Rouyaturkiyyah.com

19- علي محمود، العراق توفيق اقتصادي و اختلافات سياسية، من الموقع :
Albadil.com/2015/04/26.

20- غزو-العراق من موقع :
Ar.wikipedia.org/wiki

21- ليلى نقولا الرحيانى، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد انهيار العمليات القتالية في العراق، من موقع :
<https://leilanrahbany.wordpress.com/2010/08/31>.

22- محور الأخبار و النقاش السياسي من الموقع :
www.paldf.net

23- مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية عن موقع:
beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=9691

24- موقع الاحصاء التركي 2014 من الموقع :
Turkpress.co/mode/5231.

25- موقع النقاش السياسي، 25 فيفري 2003 من الموقع :
www.paldf.net

26- موقف السعودية من احتلال العراق - موسوعة الطيران العربي من الموقع:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia2/Ghzirq2003/sec.htm.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/ Books :

1-Bruce Biddle and Edwin thomas ,**role théory:concepts and research**
(New York,London,sydney:willy and soon,1966.

2-Ritchard Butler ,saddam defiant :**the threat of weapons of mass
destruction and the crisis of global security** ,London:phoenix 2002.

2/ Les livres :

1-Jean Iacques Roche,**théories desrelations internationales**, Paris:
Montchrestion,2em ed,1997.

3/ Article :

1- The white House ,**the national strategy of the united states of
America washington Dc**,September ,2002.



الفهرس

إهداء.....

تشككرات.....

خطة البحث

مقدمة..... 1

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية..... 12

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية التركية..... 13

المطلب الأول: الخلفية الفكرية والتاريخية للسياسة الخارجية التركية..... 13

المطلب الثاني: ركائز السياسة الخارجية التركية..... 21

المطلب الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية..... 28

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية..... 38

المطلب الأول: المحدد الجيوبوليتيكي..... 38

المطلب الثاني: المحدد الديمغرافي..... 40

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي..... 43

المطلب الرابع: المحدد الخارجي..... 50

المبحث الثالث: المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية التركية..... 57

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الحرب الباردة..... 57

المطلب الثاني: أثناء الحرب الباردة..... 58

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب الباردة..... 62

الفصل الثاني: العراق في المنظور الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية..... 68

المبحث الأول: عوامل اهتمام تركيا بالعراق..... 69

المطلب الأول: العامل السياسي..... 69

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي..... 74

المطلب الثالث: العامل الأمني..... 84

المبحث الثاني: حرب الخليج الثالثة على العراق مارس 2003..... 90

| | |
|-----|---|
| 90 | المطلب الأول:العوامل غير مباشرة لنشوب الحرب |
| 93 | المطلب الثاني:الأسباب المباشرة للحرب |
| 98 | المطلب الثالث:الإستراتيجية العسكرية المطبقة خلال الحرب |
| 103 | المبحث الثالث:أسباب فشل العراق في مواجهة التحالف الأممي |
| 103 | المطلب الأول:الأسباب السياسية |
| 106 | المطلب الثاني:الأسباب العسكرية |
| 109 | المطلب الثالث:الأسباب الاقتصادية |
| 114 | الفصل الثالث:الانعكاسات الإستراتيجية للسياسة التركية على العراق |
| 115 | المبحث الأول:العلاقات التركية- العراقية بعد حرب الخليج الثالثة |
| 115 | المطلب الأول:العلاقات السياسية |
| 120 | المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية |
| 124 | المطلب الثالث: العلاقات الأمنية |
| 129 | المبحث الثاني: التحولات الإقليمية وانعكاساتها على المنطقة |
| 129 | المطلب الأول:مشروع الشرق الأوسط الكبير |
| 136 | المطلب الثاني: التنافس التركي- الإيراني |
| 139 | المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة |
| 146 | المبحث الثالث:التوجهات المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق |
| 140 | المطلب الأول:سيناريو تشاؤمي |
| 151 | المطلب الثاني: سيناريو تفاؤلي |
| 155 | المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم |
| 161 | خاتمة |
| 165 | قائمة المراجع |



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته